# النظرية السياسية الحديثة

د. عبد الصمد سعدون الشمري

تصوير
أحمد ياسين

# النظرية السياسية الحديثة

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# النظرية السياسية الحديثة

## مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها


تأليف

**الدكتور عبد الصمد سعدون الشمّري**

أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية المساعد

كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين


تصوير
أحمد ياسين

محفوظة
جميع الحقوق

320.5 :
:
.
:
.
2011/7/2880 :
// // // :
.
– :
.

ISBN 978-9957-32-623-4( )

.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إليكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى 2012-1433هـ

تصوير
أحمد ياسين

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(هود: من الآية88)

# الإهـــــداء

إلى العراق بلد النجباء والشهداء

إلى كل الأوفياء

أهدي هذا الجهد المتواضع

تصوير

أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة تمهيدية** | 13 |
| **الفصل الأول** | |
| **مدخل إلى الأسس الفلسفية والنظرية لعلم السياسة** | 17 |
| **المبحث الأول: الأسس العامة التي تقوم عليها فلسفة النظرية السياسية** | 20 |
| الأول: أوجـــه الاخـــتلاف مابين النواحي التفسيرية والتطويرية للنظرية السياسية | 22 |
| الثاني: علم السياسة والظاهرة السياسية في ميـــــزان البناء النظري | 25 |
| الثالث: الظاهرة السياسية في ميزان النظرية السياسية | 29 |
| الرابع: بناء النظرية السياسية | 31 |
| **المبحث الثاني: الجوانب الفلسفية المفسرة لعلم السياسة عند حضارات الشرق والغرب** | 34 |
| الأول: الجـــوانب التفـــسيرية لفلسفة علم السياسة عند حضارتي الشرق/ وادي الرافدين ووادي النيل | 34 |
| الثانـــي: الفلـــسفة الـــسياسية فـــي العصر الأوربي القديم/ عند الإغريق والرومان | 38 |
| الثالث: الفلسفة السياسية في العصر الوسيط (العصر الإقطاعي في أوربا) | 52 |
| الرابع: الفلسفة السياسية عند التراث العربي الإسلامي | 61 |
| الخامس: الفلسفة السياسية في العصر الحديث (مرحلة ما بعد الإقطاع في أوربا) | 63 |


تصوير أحمد ياسين

## الفصل الثاني


**الفلســفة النظرية المطلقة لمفهوم الدولة (النظرية المثالية للدولة)** 71

**المبحث الأول: النظرية المثالية للدولة – اتجاهاتها – النقد الموجه لها** 75

الأول: أصول واتجاهات النظرية 75

الثاني: بيان النظرية المثالية 77

الثالث: النقد الموجه للنظرية 79

**المبحث الثاني: نظرية أصل الدولة المطلقة** 82

الأول: نظرية التعاقد الاجتماعي 82

الثاني: النظرية الدينية (الثيوقراطية) 94

الثالث: نظرية القوة 100

الرابع: نظرية سلطة الرجل 103

الخامس: نظرية ولاية المرأة 104

السادس: نظرية التطور التاريخي 106


## الفصل الثالث


**النظرية السياسية الفردية الحديثة** 109

**المبحث الأول: البدايات الأولى للنظرية الفردية الحديثة ومداخلها الأساسية** 113

الأول: بدايات النظرية السياسية الفردية 113

الثاني: المداخل الأساسية في النظرية السياسية الفردية الحديثة 116

**المبحث الثاني: ملامح النظرية السياسية الفردية في عصر الماركنتيلية (الرأسمالية التجارية)** 120

الأول: التنظير السياسي في الدولة الوضعية 121

الثاني: موقف الدولة الوضعية من الدين 122

الثالث: التفسير السياسي الوضعي لحالة إنكلترا عند " توماس مور" 125

الرابع: الحقوق والحريات الفردية من منظور القانون الوضعي والطبيعي 128


تصميم أشرف ياسين

**المبحث الثالث: ملامح النظرية السياسية الفردية الحديثة في عصر النهضة الأوربية** 130
الأول: الملامح الرئيسة للنظرية السياسية الفردية الحديثة 132
الثاني: الأساس النظري الذي يستند عليه تفسير النظرية الفردية الحديثة 133

**الفصل الرابع**

**النظرية السياسية الاشتراكية الحديثة** 137
**المبحث الأول: نشأة النظرية الاشتراكية وتطورها في ظل الفكر الماركسي** 140
الأول: نشؤ الطبقة العمالية 140
الثاني: النظرية الطبقية لـــ(ماركس) 144
الثالث: المذهب الماركسي والدولة الاشتراكية 149
**المبحث الثاني: توصيف للنظرية الاشتراكية الحديثة – مدارس الفكر الاشتراكي – تقيم المدارس الاشتراكية** 159
الأول: نماذج من مدارس الفكر للاشتراكية الحديثة 162
الثاني: تقييم المدارس الاشتراكية 169

**الفصل الخامس**

**فلسفة الحكم والشكل السياسي للدولة** 173
**المبحث الأول: الأسس النظرية لبناء سلطة الدولة** 175
الأول: النظرية البنائية والمنظور القيمي للدولة الحديثة 179
الثاني: جذور النظرية البنائية 181
الثالث: القيود التاريخية والقانونية في النظرية البنائية 183
**المبحث الثاني: مفاهيم في النظم الديمقراطية الغربية للدولة والسلطة** 186
الأول: أركان الدولة الأساسية 187
الثاني: سيادة الدولة 188
الثالث: أشكال الحكومات وفلسفة السلطات السياسية 189
الرابع: الدولة الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات 202

تصوير أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# مقدمة تمهيدية

لن تتوافر المعلومات وبشكلٍ دقيق عن فلسفة الحياة السياسية في المجتمعات البشرية وتطورها منذ اقدم العصور التاريخية سوى تلك التي طرحتها الطبيعة البدائية لحياة المجتمع القديم وساقتها أفكار الفلاسفة العظام في تلك العصور، على أنها باكورة لتلك الأسس التي شكلتها فلسفة النظرية السياسية. لذلك جاءت فلسفة الحياة السياسية عند المجتمعات القديمة، لتحتمل الكثير من الاجتهادات في التفسير والتطوير، على انها بدايات لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها بما يتوازى وتصور وإدراك انسان ذلك العصر لتحقيق رغبته في التطور لمواجهة الظروف الطبيعية والمعيشية الصعبة.

وما بلغه إنسان اليوم لدليل قاطع على مدى امكانيته وكفاءته في ادارة شؤون المجتمع وفق فلسفته السياسية لخلق تكوين جماعي، بدءاً بالأسرة حتى بناء الدولة والتي أخذت فيما بعد أبعاداً وأشكالاً عدة سواء في انماط السلطة أم في وضعية القانون والحكم.

ولعل ما يفيدنا في دراسة الفلسفة السياسية، هو ما توصل اليه علماء أصل الإنسان (الإنثروبولوجيا) من ان بقايا المجتمعات البشرية التي كانت تستخدم ادوات العمل البدائية في تنظيم اقتصادها وتحقيق إستمرارية سبل معيشتها، وهي لا تزال قائمة في بعض المناطق النائية من قارات العالم كأستراليا وأفريقيا فضلاً عن أمريكا اللاتينية (حضارة الأنكا واللانكا)، وعلى وجه الخصوص في البرازيل، وكذلك في بعض جزر اسيوية كأندونيسيا.

ان من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان يحتم على الإنسان أن يسعى جاهداً نحو إدارة الأسرة والمجتمع، ومن ثم بناء الدولة على أسس فلسفية بحثاً عن إطار سياسي يحفظ للمجتمع حقوقه وواجباته تحت ظروف قاسية وشاقة وغير متكافئة في كثير من الأحيان ما بين الأنسان وما يمتلك من وسائل بدائية

وبــين قــوى الطبــيعة بشتى أنواعها العاتيه، وكثيراً ما يذهب الإنسان ضحية هذا الصراع.

فقــد إتسم النشاط العملي بطابعه الاجتماعي، الذي اكتسب نوعاً من الأعراف والتقاليد داخل كل وحدة اجتماعية، مما تطلب ذلك، تبني لنمط من التعابير كإشارات فــي تبادل الأفكار والمفاهيم التي استغرقت زمناً طويلاً، قذ قُدرت بعشرات الألاف من السنين، وبعدها تطور الحال من بعد النطق ثم تعلم اللغة، ليجري التعارف عليها كوسيلة للتعبير عن ماهية وطبيعة هذا التنظيم من الحياة وإدارتها بما يحقق الغايات، خدمة للبشرية جمعاء.

إن المــنهج المتبع في تحليل الفلسفة السياسية وبداياتها مع اول ظهور لكيان اجتماعي، يهتم بتنظيم المجتمع على اسس من التخطيط الجماعي ووفق ما متاح من الأمكانــات البــسيطة خــلال تلــك المرحلة، إنما تحدده الآثار التي خلفتها كتابات الفلاســفة العظــام سواء ممن عاصر الأغريق، ام الرومان، أوممن ساهم في نقل الأحــداث التــي عاشــتها المجــتمعات الأوربــية في العصر الوسيط، او عصر الرأســمالية، واذا كــان التركيز على القارة الأوربية بشكل خاص، فأن ذلك لكونها مهد الثورة الصناعية وموطن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي أثرت لاحقــاً في التطور السياسي والاقتصادي لعالمنا المعاصر وحتى وقتنا هذا. ومهما كانــت المعطيات في التحليل تشير الى هذا الاتجاه ولصالح الغرب الأوربي إلا ان مــثل هــذه الدراسات يجب أن لا تنتقص أو تقلل من مساهمات الأمم الأخرى في تطويــر الحضارة الإنسانية، ونكن بالذكر ما قدمه العصر الوسيط في الشرق حينما قــاد الإســلام فكراً نيراً بأصوله السياسية والاقتصادية وجذوره الاجتماعية، حين اســتطاع ان يــضع هذا الفكر القيم والموازين والمبادئ السياسية للتنظيم السياسي وبــناء الدولة العربية الإسلامية التي أسهمت في إنضاج الظروف الموضوعية لقيام عصر النهضة في أوربا.

ومـــن أجـــل ذلـــك.. فـــان الموضـــوعية والأسبقية الزمنية تتطلب الأولوية وإعطاءهـــا الأهمية في التحليل، لاسيما في الدور الذي لعبته حضارة الشرق القديم التـــي مهدت الطريق لقيام الحضارة اليونانية والرومانية ومد الخطوط التمهيدية في أبعد بقاع الأرض كما في بلورة البناء الحضاري للهند والسند والصين.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الأول

# مدخل إلى الأسس الفلسفية والنظرية في علم السياسة

# The Iterance to the bases of Philosophy and Theoretical for Policy science

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الأول

# مدخل إلى الأسس الفلسفية والنظرية لعلم السياسة

يتــضمن هذا الفصل الأسس والمبادئ العامة التي تقوم عليها فلسفة النظرية الــسياسية، والتطرق العام لأوجه الخلافات بين النواحي التفسيرية والتطويرية لعلم الــسياسة، علــى أن تحلــيل البــناء النظري من خلال المقارنة بين علم السياسة والظاهــرة الــسياسية سيكون من المواضيع الرئيسة في هذا الفصل مع الاستشهاد بنماذج من الفلسفة السياسية لحضارات قد آثرت هذا التغيير وفق صيرورة الأحداث التاريخــية، وساهمت في رسم ملامح البناء السياسي للدولة ضمن بيئة متغيرة وفقا للســلوك الحضاري الذي كانت تتسم به الأمم ما بين الشرق والغرب.

وعلــيه فقــد كــان لموضوع الفلسفة السياسية عبر العصور التاريخية أثرها ومغــزاها فــي البــناء النظري لعلم السياسة ونشأة الدولة ومن خلال تنوع الفلسفة لمجتمعات الأرض ومعطياتها، إذ لكل مرحلة تاريخية أسبابها ونتائجها في مثل هذا العطاء الذي لا ينضب..

## المبحث الأول

## الأسس العامة التي تقوم عليها فلسفة النظرية السياسية

إن النظـــرية الـــسياسية تقوم على جملة من الأسس العامة وليس الفرضيات، كـــتلك التي تحكمها الظواهر الطبيعية أو الحقائق العلمية والتي يمكن أن تتبلور في المحصلة الى النظريات العلمية، المفسرة للظاهرة وفق منطـــوقها النظـــري.

ولكـــون أن النظـــرية الـــسياسية وفـــي إطارها العام لن تتبلور ضمن حدود النظـــريات المفـــسره للظواهر العلمية، لذلك فهي لن تخوض غمار البحث العلمي حـــول المـــشاكل المتعلقة في المجتمعات البشرية وفق فروض علمية، إلا من باب التحلـــيل المنهجـــي والعلمي لطبيعة الظاهره السياسية، والتعبير عنها وفق أسلوب علمي محدد، ليس بالضرورة ان تكون تلك الظاهرة تستند الى دراسات قائمة على منهجـــية علمية تحكمها قوانين ومبادئ عامة كالتي تحكم الظواهر الطبيعية، إذ ان هذه البحوث في الوقت الذي لا يُفترض وجودها، إلا انها من جانب آخر موجودة، ولكـــنها غيـــر مكتـــشفه، قدر تعلق الأمر بسلوكيات المجتمعات المختلفة وظروفها البيئية، والتي قطعاً ما ينطبق على البعض منها لا ينطبق على الآخـــر.

فالنظرية السياسية تقوم على أسس من العلاقات الإنسانية التي تحكمها بطبيعة الحـــال أشكالاً من التنظيم السياسي على مر العصور التاريخية لبناء أساس الدولة، وقـــيام أشـــكال من الحكومات، إذ ان أي شكل من التنظيم السياسي أو الحكومي لم يكـــن طـــريقاً سهلاً، بل شاقاً عبر مراحل من النظريات السلوكية والتي تُعبر عنها وتفسرها سلوكيات هذا المجتمع أو ذاك، فمن هذه النظريات ما يتعلق منها ببدايات نـــشوء الدولـــة كنظرية التعاقد الاجتماعي، ونظرية الأصل الإلهي ونظرية القوة، وسلطة الرجل، وسلطة المرأة....الخ من النظريات التي سوف يتم شرحها لاحقاً.

إن الوحدة الاجتماعية والاقتصادية تبقى الأساس في بلورة النظرية السياسية، ذلـــك أن الحاجة الى بناء كيان جماعي يتطلب من الفرد أن ينصهر في بوتقة إتحاد

غيـــر طوعـــي مع الآخرين، كما أن الشعور الفطري لأهمية وجود هذا الكيان قد أصـــبح مـــن المسلمات الضرورية لبقاء حياة أفراد المجتمعات البشرية ضمن نسق فاعل من الإستمرارية.

وهكـــذا.. فأن أول تنظيم سياسي جمع الأفراد تحت كيان جماعي واحد، هو القبـــيلة البدائية كأقدم تكوين اجتماعي واقتصادي قائم على عادات وأعراف وتقاليد خاصـــة بكل وحدة منها، بحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المغلقة القائمة بين أفرادها.

فالقبيلة من وجهة نظر التطور التاريخي تُعتبر هيكلاً سياسياً واجتماعياً أكثر تنظيماً من الوحدات الاجتماعية الصغيرة التي سلفتها.

ولكي يتم تحليل وفهم هذا التكوين، لا بد من التعرف على طبيعة النشاطات والعلاقـــات الإنتاجـــية التـــي سادت بين أفراد القبيلة الواحدة، لا سيما فيما يتعلق بظاهـــرة تقسيم العمل وتوزيع المراكز الاجتماعية لأدارة هذا النشاط الإنتاجي بين الأفـــراد والذي يحتاج الى من يديرها كزعيم يمتلك القدرة العقلية والسلوكية، فضلاً عن السمات الشخصية المميزة والتي يتمتع بها دون الآخـــرين.

ومـــن هنا فأن النظرية السياسية قد تبلورت اسسها في إطار تكوين جماعي لتكـــسب فـــي بادئ الأمر صفة ظاهرة قبل ان تسلك سلوك علمي يُعبر عن ثورة العقل للبحث عن الأشياء وإستنباط افكار جديدة لتأخذ طريقها نحو علم السياسة كعلم للمـــراجعة المنهجـــية المستمرة. وهنالك مجموعة من المحددات كانت الأساس في وضع لبنة التنظير السياسي منها:

1- الحاجة الى تكوين وحدة اجتماعية فطرياً (ممثلة في القبيلة البدائية)

2- اســـتقطاب النشاط الإنتاجي بين أفراد القبيلة البدائية، على أساس تقسيم العمل الجماعي وإدارة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على هذا الأساس المشترك لتحقيق الصالح العام.

3- تحديد الهيكل السياسي للقبيلة وإختيار زعامتها بمواصفات تشكل من خلالها نظام الملكية القبلية، كأول تنظيم سياسي يحكم المجتمع البشري وفق الأعراف والتقاليد القائمة بين افراد العشيرة، مع بروز السطوة التملكية لدى زعماء القبائل (الأقليات) في قيادة كل قبيلة، لاسيما وأن سمات وصفات زعيم القبيلة تكون مميزة كالشجاعة والبسالة في القتال والمهارة في الصيد، فضلاً عن أن الزعامة للقبيلة لاتستند على الوراثة، بل على تزكية أعضاء القبيلة، وموافقة أفرادها هذا الرأي.

## الأول: أوجه الاختلاف مابين النواحي التفسيرية والتطويرية للنظرية السياسية

إن من طبيعة العلوم التي تستند على الفروض المنهجية ذات الطابع العلمي، والذي يستخدم التحليل الجوهري للظاهرة (موضوع البحث والدراسة)، يمكن تفسيرها على أنها حالة واقعة وتعتمد جملة من الحقائق والبيانات يمكن الوصول من خلالها الى النتائج الدقيقة، فضلاً عن تطويرها. كما أن هذا النوع من الفرضيات العلمية تشكل الأساس النظري الثابت من حيث الإتجاه المنهجي، ومصدر من مصادر العلوم الطبيعية التي لا تقبل الشك، في حين لن تتبلور الظواهر ذات الطابع السلوكي والفلسفي في استخدامها أي منهج علمي يمكن أن يؤول الى تحليل جوهري حول ظاهرة سلوكية معينة يروم الباحث في التوصل خلالها الى النتائج المطلوبة وفق ما تفرضه مشكلة الدراسة الموضوعة، وهو ما يدلل على عدم القدرة التفسيرية والتطويرية لهذا النوع من الظواهر السلوكية في ان تسلك مسلك العلوم الطبيعية من حيث تطورها المعرفي، وعلى اعتبار ان سلسلة المعارف هي تكامل بحثي لما جاء به الباحثون الأوليين، ومن ثم تطويره من خلال جيل آخر من الباحثين في الحاضر والمستقبل.

وهكذا.. لم ترتقي النظرية السياسية كنظرية سلوكية / إنسانية الى مستوى النظريات العلمية التي ترتبط بالظواهر الطبيعية والقائمة على الأبحاث والدراسات

الكافية التي تحكمها القوانين والمبادئ العامة، وإنما ظل التنظير السياسي في إطار الظواهر السلوكية التي تحكم المجتمعات، اذ ان لكل مجتمع ظروفه الخاصة المختلفة عن ظروف المجتمعات الأخرى، فما ينطبق على مجتمع ما ليس بالضرورة ان ينطبق على البقية الباقية من المجتمعات البشرية، فلكل مجتمع قوانينه التي تسير الحياة الاجتماعية فيه دون الآخر، ومن الصعب جداً ان نتكلم عن سلوكيات واحدة وعامة يمكن ان تتشابه في كل المجتمعات.

**فالظاهرة الإنسانية هي ظاهرة واحدة وموحدة في اساسياتها، رغم الفوارق الكبيرة والصغيرة في المجتمعات، على أنها تشكل بمحصلتها علم السياسة ذلك ان هذا العلم سيؤدي بالضرورة إلى الاقتناع بأن المبادئ اوالقوانين التي تسعى نحو بناء قواعد هذا العلم هي مختلفة بدرجة أو أخرى عن تلك التي يتم التوصل إليها في العلوم الطبيعية.** وان كانت تلك القوانين غير موجودة ضمن حقل السياسة كمنطوق نظري، الا ان تلك القوانين ستكون موجودة حتماً في إطارها الظاهري الغير مكتشف جوهرياً، لتضفي عليها طابع علم السياسة المجتهد في كل زمان ومكان. وكون ان الظاهرة السياسية يمكن تفسيرها في كل عصر بمعزل عن العصور الأخرى، مع الحفاظ على الخصائص ذات النواحي الإنسانية والفلسفية والأساليب المفسرة لها، بأنها نظرية يمكن أن تتوافق مع طبيعة المجتمع من هذا العصر أو ذاك عبر العلاقات التي تربط مابين السلطة والشعب من خلال تفسير معين يؤول الى حالة محددة من التطور لاسيما في جوانبها الفلسفية والفكرية.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، إن الفلسفة السياسية في العصور القديمة كانت تعتمد التفسير النظري السائد لسياسة القبيلة البدائية كأول تكوين جماعي من خلال زعمائها، لتأتي بعد ذلك الملكية المطلقة لعصر القسوسه والتي اعتمدت في تفسيرها بعض التظريات كما في الأصل الألهي والتي تختلف في فلسفتها عن الوضع السابق، بل وتتقاطع معه، ثم تأتي نظرية التعاقد الاجتماعي وتفسيرات هوبز وروسو وغيرهم دون ان تتشابه أو تشترك مع سابقتها في الإطار الفلسفي،

إلا فـــي بعـــض النقاط التي ترتبط بجوهر العلاقات الإنسانية التي تحكمها الطبيعة السلوكية ذات الطابع الفطري للمجتمعات البشرية، فهي تتكرر عادة كجزء جوهري من خلق الإنسان.

وقـــد ذهـــب بعـــض الفلاسفة اليونان، لا سيما أرسطو الى ان نشاة المجتمع البـــشري في التاريخ القديم جاءت على أساس ان الإنسان في طبعه مدني وعلى انه يولد دائماً بالطبيعة أفراداً وجماعة، رغم تقاطع هذا الرأي مع كثير من الباحثين في مجـــال علم الإجتماع والسياسة، كما أن المجتمع البشري في العصر اليوناني القديم يُنظر اليه بإتجاهين ؛ إما أن يكون تنظيماً صناعياً من خلال إبداع الإنسان وإدارته فـــي تحسين وضعه ومقامه بين الخلق، ولخدمة الأغراض المتعدده، وإما أن يكون ظاهرة اجتماعية طبيعية، كتنظيم يجعل من الأفراد جزء منه وهذا ما نقصده بالقبيلة البدائية كأول تكوين جماعي عرفه التاريخ البشري

ويُعتبـــر هروسيوس، وولف، ولوك، وتوماس هوبز*، وكثيرون من الفلاسفة فـــي القرن الثامن عشر من الذين هم رواد في مدرسة التنظيم الحضاري للمجتمع البشري، على أن الناس قد خُلقوا أحراراً ومتساوين، وأنهم كانوا يعيشون في الحياة بشكلٍ فطري في جميع مظاهر الحياة دون قيدٍ أو خضوع وضمن مجتمع بدائي يُعد العصر الذهبي للإنسان.

إن جوهـــر النظـــرية المثالـــية هـــي فلسفة تقليدية مؤثرة في الفكر السياسي الأنكليـــزي، وقـــد ظهرت في مؤلفات الفيلسوف الألماني هيكل، حين فسرها وفق اســـس ســـلوكية علـــى ان الإنـــسان قيمة مثلى لا يخطأ في إعتماده سطوة الذات الإنـــسانية (الأنـــا) وان كل شيء متحقق، في حين ان النظريات الحديثة فندت هذا

---

* إذ يختلف " توماس هويز " (فيلسوف الملكية الإنكليزية المطلقة) مع هؤلاء المفكرين، من حيثت تفصيل بعض الجوانب التفسيرية للمجتمع البشري، ىسيما في حياته الفطرية، ومن أن الإنسان ســـيطر عليه الصراع الأناني وامتلأت نفسه بالعداء نتيجة للحروب والخوف وعدم الإستقرار الأمني، إذ غلبت على علاقاته سمة قانون الغاب، وأن الغلبة للأقوى.

الإتجاه وعرضته للنقد، لاسيما من قبل التأييد شبه الفلسفي الذي بدا للكثيريين منهذا العصر، وكما يعبر عنه (جود)من ان هنالك شعور بعدم الرضا عن النظرية المثالية لمـــا هو واقع في المجتمع، وبخاصة في زمن الحرب حين يدفع هذا الشعور الناس للبحث عن بديل للقدرة المطلقة للحكومة نحو مفاهيم اخرى أكثر واقعية.

وهكـــذا.. يبدو لنا ان الإختلاف التفسيري والتطويري للنظرية السياسية اخذ حيـــزاً كبيراً عبر العصور التاريخية، ليشكل في محصلته ثروة عظيمة من الفلسفة السياسية. وفي ضوء ما تم طرحه من إيضاح مابين الجوانب التفسيرية لسلوك علم السياسة والفلسفة النظرية السياسية مقارنة بالعلوم الطبيعية الأخرى، يمكن ان يتسنى لـــنا مجـــالاً اكبر في تحليل هذا الإختلاف من منظور حضاري للعودة في التفسير والتطويـــر لـــتلك الفلـــسفة لعصور تاريخية شهدت مثل هذا الإنجاز، لاسيما عند حـــضارة وادي الـــرافدين والمصريين القدماء في وادي النيل، فضلاً عن الإغريق والرومان وفي العصر الوسيط والحديث.

## الثاني: علم السياسة والظاهرة السياسية في ميزان البناء النظري

قـــبل الخوض في غمار النظرية السياسية واصولها الفلسفية، ومنذ العصور الأولـــى، لابد من تسليط الضؤ على مفهومي علم السياسة والظاهرة السياسية، على انهمـــا الجوهر الأساس في وضع البناء النظري للمسارات التاريخية لكل العلاقات الاجتماعـــية ذات التأثير السلوكي للمجتمعات البشرية، والتي أنحدرت من صميمها مـــناهج البحث والتفسير والتطوير النظري للسلوك السياسي لتلك المجتمعات، وبعد أن تـــبلورت بـــين جنـــباتها مفاهيم سياسية عدة تشكلت في أثرها الفلسفة النظرية السياسية.

**س: ما هو علم السياسة، ولماذا نهتم بدراسته ؟**

إن علم السياسة يُعد من العلوم المستجده بين العلوم الحديثة كالقانون مثلاً، إلا ان الـــسياسة كفكر تُعد من أقدم ما ذهب اليه وتسائل به خلاصة العقل الإنساني كما

فـــي الحـــياة الفضلى (المدينة الفاضلة عند أفلاطون)أو القانون العادل ونظام الحق والإنسان الحر والسعيد كما في الفلسفة السياسية لفلاسفة العصور القديمة.

كمـــا ان التساؤلات التي تطرح في واقع الحال تشكل جوهر دروس السياسة فـــي كل زمان ومكان سواء كانت دروساً أم أساطير تراثية أو عبر دينية أم فلسفية أو علمـــية. فالـــسياسة تـــسلك سلوكاً علمياً عندما تشتد التساؤلات لترسم تطلعات الإنـــسان ومـــيوله نحـــو تحقيق أهدافها المثلى، كتعبير للمجتمع الإنساني سواء في العدالـــة، السلام، اظهار نظام الحق كواقع ملموس، كون أن السياسة هنا تُعد نقطة إنطلاق من الواقع والتجربة نحو تجسيد تلك الأهداف.

فعلـــم الـــسياسة اذن علـــم حـــديث، يهتم موضوعياً بمنهجية دراسة السلوك المجتمعـــي، وهو يقرب المسافة ما بين الفكر السياسي والواقع العام للحياة السياسية من خلال فهم الحقيقة الجوهرية لمنهج السلوك الإنساني وتطلعاته الحره في ترسيخ مصيره في بناء واقع أفضل للمجتمع.

**س: لماذا الاهتمام بدراسة علم السياسة ؟**

إن ثـــورة العقل الإنساني وممارساته السلوكية تحتاج الى ثورة منهجية عبر تغييـــر ثـــوري لفـــهم الأشياء المحيطة به وتحليلها تحليلاً موضوعياً، وهذا بطبيعة الحـــال يـــستوجب مـــرجعية منهجية مستمره لإدراك ولمس كـــل ما هو جديد. وكدارسيين لهذا العلم لابد من تحقيق جانبين:

1-تـــشخيص الأشـــياء وكـــل مـــا هو محسوس من حولنا عبر أفكار جديدة لـــصياغة علـــم الـــسياسة، كونه مراجعة منهجية مستمره يحاط بسلوك المجتمعات في الزمان والمكان.

2- أن يكـــون إدراكـــنا لعلم السياسة كمختصين، وليس فقط على أنه نشاط إنـــساني محـــوره سلوك الإنسان وعلاقة الحاكم بالمحكوم كصفة مميزة لطبـــيعة هذا النشاط، ومن ثم تمييزه عن غيره من النشاطات الأخرى.إذ

بغياب هذه الصفة لاتكون سياسة ولاتكون دولة المجتمع، ولايكون هنالك علـــم للـــسياسة أو فهـــم لعلاقة الحاكم بالمحكوم أو أن يكون هنالك مهتم بمبادئ السياسة العامة.

3- إن دراسة علم السياسة يمكن ان يحقق أمور كثيره منها؛ معرفة ما تعنيه السياسة ككلمة في قاموس اللغة بالرجوع الى إصولها، لا سيما في اللغتين العـــربية والفرنـــسية، إذ ســـنجد أن الـــسياسة تعني الشؤون التي تخص المجـــتمعات البشرية في كل الأزمان والعصور، وان أصل السياسة كما يقـــول حـــال لسان العرب من السوس وهي معنى الرياسه، ويقال راسوه مـــثل سوســـوه وأساسوه، وحين يثال وساس الأمر سياسة أي قام به بما يـــصلح الحـــال. وأن المقصود بالأمر هو أمر الناس، وكلمة أمر شائعة الإســـتعمال فـــي معنـــى حكم ودولة، ليتطور معنى السياسة الى سياسة شرعية وبنيوية ومدنية وسياسة خاصة وعامة وهكذا...

إن كلمة السياسة في اليونانية القديمة politieve متكونه أساساً من شطرين polis ومعناها المدينة وكل ما يرتبط بها من إدارة وتنظيم لحياة الأفراد في مجتمع له أساليبه ونظمه لبناء دولته. وقد استخدم اليونان كلمة polities بمعنى دولة، وأن علـــم الـــسياسة هو علم الدولة، في حين إستخدموا كلمة politica بمعنى المصالح المدنـــية، وكـــل مـــا يـــتعلق بأمور الدولة والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة.

ومـــن هـــنا جاء تأكيد فلاسفة اليونان ومنهم أرسطو طاليس، من أن الإنسان حيوان سياسي لا يعيش في كنف دولة واقعية، بل مثالية ضمن جوهر العقل، إذ أن الإنـــسان هـــو ملاك أو بهيم تعيش الدولة في عقله، وان هذا الحيوان السياسي هو حـــيوان مدنـــي لا اجتماعـــي، لأن الحيوانات يمكن أن تكون اجتماعية دون وعي عقلي، ولكن الإنسان وحده بوعيه وعقله يمكن ان يكون سياسياً مدنياً.

ويأتـــي علـــم الـــسياسة في ضوء هذه الفلسفة، على أنه إصطلاح يحث على الإســـلوب المنهجـــي لمعـــرفة الحقيقة السياسية كغاية بحد ذاتها، وعلى أنها غاية الإنـــسان منذ أن بدا يفكر ويتأمل في الأشياء كالظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تكـــيف حياته، إلا ان هذا العلم جاء في ذات الوقت وسيلة لغاية أخرى ترتبط اساساً بطبيعة وضع الإنسان بسلوكياته المتنوعة ولمعرفة مصيره على أرض الواقع.

- إن علـــم الـــسياسة قـــد لازم الإنسان لزوم السياسة للمجتمع الحضاري، فالتنظـــيم السياسي ضرورة حياتية وبيئية للإنسان في مختلف العصور. كمـــا أن هذا التنظيم لايتحقق دون وضع سياسات، ولا غنى في ذلك عن عقـــل الإنـــسان، ولا غنى للإنسان عن العلم الذي يتفكر في هذا التنظيم وأساسياته.
- إن النظره الى السياسة قديماً كانت وليدة لنظرة تشاؤمية للإنسان وضمن الإعـــتقاد السائد أن السياسة نشأت لفض النزاعات فقط، وانها أداة لردع الـــشر، وقد جاءت هذه النظرة ترسيخاً للإعتقاد بالأصل الطبيعي للسلطة سواء في النفوذ، أم في الإكراه، كما في نظرة الإنسان لسلطة الأب كرب للإسرة، وسلطة القبيلة في تنظيم شؤون الأفراد ودورها بين القبائل. كما أن السياسة بين الدول يمكن ان تخلق الخير العام بقدر ما تكون نواة لقوى الشر.

ويبقى المعنى والجوهر في دراسة علم السياسة، على أنه هداية المجتمع الى الطريق السياسي القويم الذي يجعل من أفراده مواطنين صالحيين لخدمة امتهم.

## الثالث: الظاهرة السياسية في ميزان النظرية السياسية

لا يــوجد اخــتلاف حول الطبيعة الإنسانية للظاهرة السياسية من حيث انها محكــومة بوجــودها وصيرورتها بوجود الإنسان وصيرورته، إنما الخلاف القائم حول نشأة تلك الظاهرة، وهذا ما يُعطي تساؤلاً من أن السياسة هل بدأت مع وجود الإنــسان فــي إطار الجماعة السكانية القديمة، أم مع وجود الدولة ككيان فاعل في المجــتمع؟، وهــنالك إجماع من كل الأكاديميين والباحثيين في مجال علم السياسة والإنثوبولوجــي، من أن الظاهرة السياسة هي ظاهرة إنسانية قبل كل شئ، ولكنها ليــست بالضرورة أن تكون ظاهرة اجتماعية. فقد ترتبط هذه الظاهرة بقوة الإنسان كمخلــوق ســلوكي متنوع الطباع والتوجهات، كما ترتبط بالجماعة كما في علاقة الأفــراد ضــمن القبــيلة الواحدة كيف تدار شؤونها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن الظاهــرة الاجتماعــية لــيس بالضرورة ان تكون ظاهرة سياسية أو حتى إنسانية، فالحــيوان كائن اجتماعي، لكنه ليس كالإنسان، وهنا لابد من الإرتقاء الى مستوى التمييــز فــي العقل، فمجموعة الأفكار تجعل من الإنسان كائن سياسي وهو بذلك يحقــق القول الثابت، على أن نشأة السياسة قديمة قدم وجود الإنسان ذاته وليس من خلال وجود الدولة.

فالظاهرة السياسية هي بذور للفكر السياسي الموجود في العقل الإنساني منذ القــدم، إذ ان تراكم الأفكار وتكرارها في مختلف الأزمان والأمكنة يُعطي بصمات واضــحة من ان الظاهرة السياسية هي الفكرة التي لاتتوقف ابداً عند حدود الزمان والمكان، بل تتبلور كفكرة عاقلة ذات طابــع سياسي ومصدر الهام لإفكار سياسية أخرى ضمن علاقة جــدلية مستمرة بين الظاهرة والفكرة.

**س: أيهم أقدم الفكر السياسي أم الظاهرة السياسية ؟**

إن الفكــر السياسي وجد منذ وجود الظاهرة السياسية، إذ كان فكراً إسطورياً ممتزجاً مع مجموعة الأفكار الإسطورية التي سادت في العصور القديمة، وغالباً ما كانــت تبــرز هذه الأساطير بصورة تصرفات فلسفية تمتزج بتفسير كافة الظواهر

الـــسلوكية والطبيعـــية دونما تمييز واضح لتلك التصرفات، وقد بدا ذلك جلياً لدى الفلاســـفة والمفكرين الطبيعيين، والتي إمتزجت أفكارهم مع بعض القواعد الفلسفية ذات الطابع الإسطوري الذي غالباً ما يطغى على الحياة العامة ومن دون تمييز.

إن المـــساهمات الحـــضارية قدمت افكاراً سياسية بإسلوب فلسفي خلاّق، قد أعطـــت لمفكـــريها دوراً مميـــزاً فـــي فلـــسفة الأشياء ومنحها دينامية في التفسير والتطوير. وهذا ما جعل من بعض الباحثيين في مجال السياسة يهتم بالفكر السياسي على أنه المنهج الأول للظاهرة السياسية.

ومما لا شك أن بعض المساهمات التي عرفت عند الحضارات القديمة، قد أنعـــشت الفكـــر الـــسياسي كمـــا في حضارة الصين، وابرز مفكريها"كونفشيوس" وحضارة الهند كما في مساهمات المفكر الهندي "كوتيلاما" ولعل في مساهمات بلاد ما بين النهرين الشيء الكثير تبلورت عند أفكار حمورابي....الخ.

إن التـــراث الإنـــساني السياسي بأفكاره المتنوعه وبالرغم من أنها قد مرت بمـــرحلة مـــن الجمود والتقهقر * حتى المرحلة التي إمتدت للقرن (16) الميلادي، حـــين أمـــتدت رياح النهضة الأوربية لترتقي بمستوى الفكر السياسي نحو مرحلة الـــسمو فـــي الإبداع والتحديث ضمن منهج تحليلي، قد أضفى عليها تطورات العلم السياسي والظاهرة السياسية الشيء الكثير من التساؤلات والفروض النظرية ضمن إطار منهجي تعددت أساليبه نحو بلورة الفلسفة النظـــرية السياسية.

---

* فالمرحلة الطويلة الممتدة بين مساهمات أرسطو ومساهمات ميكافيلي (مفكرسياسي ورجل دولة إيطالي وواضع أسس المبدأ العلماني)، قد إتصفت بالتقهقر بالنسبة للظاهرة السياسية، من حيث عدم ثبات شخصيتها، فالمرحلة ما بعد ميكافيلي قد تميزت بالتطور والنهوض لتلك الظاهرة.

## الرابع: بناء النظرية السياسية

لا يمكـــن القـــيام بـــأي بناء نظري من خلال الوقائع والأحداث المحيطة بنا فحـــسب، إنما هنالك مفاهيم وفرضيات فضلاً عن المراقبة التامة للحدث، من خلال إدراك وتصور لطبيعة المشكلة موضوع البحث والدراسة.

ويُعـــرف " ستيفن وسبي" النظرية السياسية على أنها" إنظومة من التعميمات المبنية على أساس نتائج تجريبية أو يمكن إختبارها تجريبياً، إذ أن النظرية السياسية تبنـــى علـــى أساس مراقبة الوقائع السياسية وإكتشاف الترابط الجدلي فيما بينها، ثم انتظام سياقها ".

إن أي نظـــرية تقوم على أساس وصف وتفسير مايقع من أحداث فعلاً وليس مـــا يجب أن يقع، وذلك بواسطة التعميمات، إذ يتم تكييف بعض العبارات على أنها فرضـــيات، وتـــؤخذ بنظـــر الاعتـــبار على أنها تكوين نظري قبل الوصول الى التعميمات التجريبية، وتبقى هذه الفرضيات مؤهلة للإختبار في أي وقت بسبب عدم توافـــر المعلومات اللازمة والضرورية آنياً، ولكن حيثما كانت تلك التعميمات فهي قابلة للإختبار والإثبات من ناحية المبدأ واعتبارها نظرية.

وتقـــوم النظرية عادة على مجموعة من التعابير (تعبيرين على الأقل) تسمى إقتـــراحات، إذ يرتبط بعضها بالبعض الآخر (وليس قوانين)**، بيد أن الإقتراحات تعرض عادة على نحوٍ إحتمالي، وهي أقل عمومية من القوانين.

أمـــا الفرضـــيات فهـــي " عـــبارات تأملـــية تعكس الروابط بين المواضيع المطـــروحة، فهـــي إذن إقتراحات بشكلٍ نوعي. وأن إختبار الفرضيات يؤدي الى الحصول على الحقائق والمعلومات، غير أن تلك الحقائق لا تختلف عن الفرضيات إلا بالدرجـــة وحالـــة التعميم، وقد ذهب بعض الباحثين الى أن التمييز بين المفاهيم والنظريات والقوانين لا طائل من ورائه، كونها جميعها لها سمات مشتركة".

---

** لأن القوانـــين لهـــا علاقـــة وإتجاهـــات ثابـــتة مفروضة بصيغة تساؤلات ذات مبادئ عامة، إذا....وإذا.... ؟... الخ

وإذ يـــصعب القـــول بـــأن هنالك نظرية سياسية واضحة المعالم، فأن بعض الباحثين يفضل ان يطلق عليها " إطار مرجعي" Form of reference " والذي يعني ان هـــنالك شـــيئاً مرجعياً موجوداً، ولكن لم يصبح بعد نظرية، أو لم يستكمل بعد مـــستلزمات وشروط النظرية السياسية (لاسيما فيما يتعلق بالقوانين والمبادئ العامة التي تحدد مسار كل نظرية تخرج الى الوجود ).

وعلـــيه فالنظـــريات الـــسياسية تـــوجد على درجات متنوعة من حيث الدقة والتفاصـــيل، الأمـــر الذي يقتضي الأخذ به في نظر الاعتبار بدلاً من تحديد معنىً للنظـــرية السياسية ذاتها، فقد كان للفلاسفة القدماء وزن كبير في طرحهم للإسلوب النظـــري في الفلسفة السياسية، إلا أن السياسة تبقى مجردة من العناصر الأساسية لأي نظرية، إذ تتسم بطابعها الشمولي العام من حيث وقائعها وأحداثها ذات الأبعاد الفلـــسفية، وفـــي ذات الـــوقت تبقى السياسة كعلم وظاهرة متطورة لاسيما في ظل التقنـــيات الحديـــثة وكأسلوب نوعي تتميز به المجتمعات البشرية، وعلى الرغم من انها لم تكتسب درجة النظرية السياسية، فانها الأقرب الى الأطر المرجعية بدلاً من الصفة النظرية.

فقـــد حـــاول علمـــاء الـــسياسة بناء النظرية السياسية على أساس المنهجية التجـــريبية، إلا أنهـــم لم يفعلوا سوى إقامة حدود مرجعية لبحوثهم بالإعتماد على سلـــسلة مـــراجع تاريخية لفلسفة علم السياسة منذ العصور التاريخية الأولى وحتى يومنا هذا، فعلى الرغم من أنهم قد سحبوا التعميمات التي أثبتت صحتها في نظرية منهجـــية، إلا أنهـــا تبقى هذه التعميمات جزئية وفي اطر ضيقة، وان معظم أسسها تقـــوم ضـــمن بحـــوث أخرى تختلف في مقاييسها عن كل الأسس التي يُبنى عليها عالمنا السياسي نظريته السياسية.

ومـــن خلال ما تقدم، لا بد من وضع مخطط يوضح ماهية وطبيعة التنظير الـــسياسي منذ العصور الأولى وحتى وقتنا الحاضر والذي تتبلور فيه حركة تطور الفكر السياسي الحديث عبر مجموعة من المدلولات السياسية، التي تتراوح درجات تطورها بين عصر وآخر، وبين ثقافة وأخرى.

وإذ تأخذ هذه المدلولات الفكرية أساسيات في البناء النظري السياسي بدءاً من الإســـطورة وتـــراث المجـــتمعات القديمة، الأفكار السياسية، الفلسفة السياسية، ثم الدخـــول في النظرية السياسية، والتي تتحدد عندها التيارات الفكرية وفق ما يُعرف بالمذهب السياسي.

## المبحث الثاني

## الجوانب الفلسفية المفسرة لعلم السياسة

## عند حضارات الشرق والغرب

لا بد من التطرق إلى أهم الجوانب التفسيرية لعلم السياسة والتي ترجمتها الأحداث والمتغيرات السياسية عبر أقدم العصور التاريخية سواء في حضارات الشرق كما في وادي الرافدين ووادي النيل، أو من خلال حضارات الغرب عند الإغريق والرومان، فضلاً عن أهم التطورات السياسية في العصر الوسيط الأوربي، مع إشارة إلى الفكر السياسي في العصر الإسلامي، على أن الأفكار والأحداث قد شكلت بمجموعها أرضية خصبة في العديد من الطروحات الفلسفية لعلم السياسية وتهيأة الأجواء الفكرية نحو الخوض في غمار البناء النظري.

### الأول: الجوانب التفسيرية لفلسفة علم السياسة عند حضارتي الشرق/ وادي الرافدين ووادي النيل

تُعد الأسطورة الصورة الفكرية الأولى التي استطاعت أن تفسر الفكر السياسي عند الإنسان القديم، إذ استطاع هذا الإنسان أن يستخرج من أساطير الشعوب القديمة خلاصة افكارها السياسية، والتي تدلناعلى أقدم حضارات شعوب الشرق الأدنى والبحر المتوسط حتى منطقة وادي الرافدين كالسومريين والبابليين والأشوريين، ومروراً بالفراعنة المصريين (المصريين القدماء في حضارة وادي النيل)وإنجازاتهم المتعددة في مختلف نواحي الحياة فالآراميين، على أنهم أول من ربطوا مفاهيم الحكم والسلطة والصراع والتنازل، والحرب والسلم بآلهتهم.

فقد اقترن ظهور الآلهة بسمة التنازع بينهم حول من يتولى السلطة والعرش، لتبدو الأساطير السياسية أكثر وضوحاً، حين تنتقل هذه الصورة من الحياة الأسطورية الى الفكرة السياسية، وكل ما يخطر في بال الإنسان في تلك العصور من افكار وتصورات لتنظيم حياته السياسية.

وأن مجمـــل هذه الأفكار في طبيعتها السلوكية، تمثل مشاعاً بين الناس وفي مخـــتلف الأزمـــنة والأمكـــنة، الأمر الذي يحتاج الى تنظيم اكثر دقة ومنهجية كي تتسلـــسل هـــذه الأفكار وفق قوالب فلسفية قد عبروا عنها الفلاسفة القدماء بأسلوب اكثـــر إيقاعـــاً وإندماجاً مع الظاهرة السياسية، لتبرز بين جوانبها الفلسفة التفسيرية المتـــنوعة فـــي حـــياة مختلف المجتمعات البشرية وبحسب إختلاف بيئتها، ودرجة تطور وإبداع واضعيها من الفلاسفة العـــظام.

وحـــين يـــدور الكـــلام عن فلسفة علم السياسة لدى مجتمع الشرق، فأن ذلك ســـيتوقف حتماً عند مراكز الإشعاع الفكري عند حضارتي وادي الرافدين، ووادي النـــيل، إذ وجـــدت فـــي تلك الحضارات ممالك ونظم حكم وتشريعات لايمكن ان تتحقق، إلا بوجود فكراً سياسياً منهجياً ، وهو ما يعني ان هذه الحضارات قد انجبت مـــن المفكـــريين ممن سبقوا في هذا الإتجاه تطلعات الإغرق وتأملاتهم في مصادر الفلـــسفة الـــسياسية أو حتـــى فـــي مصادر السلطات وتشريع القانون وبناء الدولة ووظائف الحكومة.

إن دراســـة بعض الجوانب التفسيرية لفلسفة علم السياسة عند **حضارة وادي الرافدين**، وكما في سلالتي سومر وأكد منذ حوالي الألف الرابع ق.م، فأنما تجري مثل هذه الدراسات حول نشأة النظم الاجتماعية في هذه السلالات من حيث التعايش بـــين الأســـر، حـــين تنازعت فيما بينها ثم تنازلت بعض هذه الأسر عن جزأ من ســـيادتها الـــسياسية لـــصالح الكيانات الاجتماعية الأخرى الأكبرمنها مع الإحتفاظ بـــبعض مكـــوناتها الذاتية وذلك من خلال عملية تشريعية ترتبط فيها زعماء الأسر الـــصغيرة لتدين بالولاء للأسر الأكبر منها ؛ حين تتلاحم نوازع القوة وتتوحد أمام القـــرارات التـــي تصدرها مجالس تشريعية تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية لهذا المجـــتمع، فإنمـــا يُعد مثل هذا التنظيم تنظيماً متطوراً قد سبق في خطوطه العامة التنظيم السياسي عند الإغريق منذ حوالي 2000 عام.

لقد تميزت دولة المدنية في وادي الرافدين بالتنافس والصراع من اجل الهيمنة على السلطة السياسية، إلا في حالات الدفاع إزاء العدو او من خلال العلاقات التجارية، إذ تحكم هذه الظروف جميع الأطراف نحو التعاون والإتحاد. فعلى سبيل الجانب الفكري والفلسفي كان الدين يختلط بالدولة، بل يحكم الأمراء في مسارات السلطة الحاكمة آنذاك، حين يُستمد الحكم شرعيته من الألهة ليُمَثلوا المجتمع أمام هذه الألهة وبصفتهم قادة عسكريين لن تكن لديهم نزعة الإستبداد، بل كانوا يستشيرون مواطنيهم من الأمراء في كثير من الأمور والمصالح العامة للدولة كما هو الحال عند السومريين الذين كانوا يجتمعون في جمعيات تشريعية (منذ الألف الثالث ق.م)، وهو ما يُدلل على حالة الديمقراطية التي تعكس سلوك الشرق قبل أن تتبلور ملامحها في الغرب، حين كانت منطقة وادي الرافدين مهداً لها عبر البرلمان السومري المكوّن من مجلس الشيوخ، ومجلس أدنى يضم كل المواطنين القادرين على حمل السلاح * وهو ما يعني ان البناء السياسي البرلماني كان مصدر من مصادر التشريع في تلك الفترة ويستمد قوته من الدين.

وفي القرن18 ق.م كانت قد توحدت سلالات العراق على يد الملك حمورابي (السلالة البابلية الثالثة في الوسط) وكان للمجلس التشريعي (مجلس الكبار)دور كبير ومهم في قيادة الدولة والأجهزة الرسمية الأخرى، فضلاً عن الوظائف الأخرى المالية منها والقضائية وإدارة الأمن، وأن أغلب العناصر الحيوية في السلطة تجري في ظل شريعة حمورابي التي تتكون من مجموعة من القوانين السياسية، إرتكزت على السلطات وإشتملت على حماية حقوق الأفراد وواجباتهم، فضلاً عن إنعاش النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ويُعد مثل هذا التنظير

---

* ويُعد هذا التكوين السياسي من أقدم الؤسسات على التطاق السياسي وذلك منذ حوالي 2000 عام، وقبل أن تولد الديمقراطية الإغريقية، إذ ظهر بعدها وتحديداص في القرن 21 قبل الميلاد الدين الرسمي للدولة السومرية ليُصبح المصدر التشريعي للملك ليمارسها مع وظائف مجلسي الشيوخ والكبار في السلطة السومرية آنذاك.

فـــي جوانـــبه السياسية، مجالاً متطوراً في تاريخ الفكر والتنظير السياسيين، إذا ما قـــيس بما كان سائد في مناطق اخرى من العالم والتي تميزت بالنمط الإستبدادي، وغلبة الجانب البيروقراطي للسلطة السياسية.

**أما في مصر القديمة**

فـــتُعد مـــصر القديمـــة أول دولة ملكية موحدة، ومركزاً سياسياً ودينياً خلال الألف الرابع ق. م، إذ حُكمت من قبل إسرة "يوتو" واستمرت زهاء 35 قرناً، ولهذه الدولـــة المـــصرية القديمة إنجازاتها على نطاق الفلسفة السياسية والتاريخ الإنساني للمصريين القدماء.

فقـــد تطورت الفلسفة السياسية عبر سلطات الملك، الذي إستحوذ آنذاك على السلطان من خلال حكومة مركزية، فضلاً عن تطور الجانب الديني بعد بروز صفة الوحدانـــية والمـــذهب القائـــل " الله والطبيعة شيء واحد " لتصوغ السلطة المطلقة نظريتها السياسية من خلال إقامة المذهب الثيوقراطي، لتتبلور عندها جوانب الفكر الـــسياسي فـــي أرفـــع درجاته حينذاك لافي الفكر القديم فحسب، إنما في الفكرؤ الإنساني اللاحق، حين أعطى أثراً عميقاً على الفكر الإغريقي فيما بعد.

لقـــد أخـــذت الحـــضارة المصرية صداها في الشرق، حين وجدت في صفة التوحـــيد إتساع نطاق السلطة التشريعية للسيطرة على مكونات المجتمع المصري، لـــتدخل مـــصر حقـــبه جديـــدة من الملكية المطلقة في ظل الملوك الفراعنة (حقبة الإمبراطورية المصرية القديمة)، التي تمركزت سلطتها في عموم منطقة الدلتا في شـــمال وادي النيل، كسلطة إستبدادية محكمة إقطاعياً لتعزز من دورها عبر نظرية الأصـــل الألهـــي، ومـــن خـــلال ســـلطة الكهنة، كسلطة لا يستهان بها عند الملك الفرعوني الأعظم.

إن تركز السلطة الملكية المطلقة، قد أدت إلى تغيير مستمر في مبادئ القانون العام، بعد أن أخذت السلطة الشخصية للملك زمام المبادرة في تنظيم طقوس العبادة كطقوس رئيسية الى جانب سلطة الملك الفرعوني.

أمـــا في عصر المملكة المصرية الخامسة فقد تطور النشاط السياسي في ظل ســـلطة ثيوقـــراطية مـــن خلال الإسرة ودورها الرئيس في التحول نحو الكهنوت، كقاعـــدة إستبدادية للأمبراطورية المصرية القديمة. فقد قامت سلطة الفرعون على عنصرين هما ؛ الحكم والقضاء، ومع ذلك فأن الحضارة المصرية لم تعطِ بما يكفي من الفلسفة السياسية، بسبب إندماج الجانب الروحي بالجانب السياسي لسلطة الملك ضـــمن نظرية السلطان، كون أن الإنسان في هذه الحقبة ليس لديه الحق في تقرير قـــواعد الـــسلوك الـــسياسي، إذ أن أصحاب الإمتيازات هم من يقرر كأبناء الألهة بالتبني أو الخدم الذين تختارهم الألهة لخدمتهم ليملوا غلى السلطان ما يجب أن يقوم به، ويُستثنى عن ذلك بعض فراعنة مصر من الذين إتخذوا من أنفسهم دوراً مطلقاً للـــسلطة القضائية والسياسية لتقرير الحياة في الإمبراطورية المصرية القديمة ومن خلال الفلسفة السياسية التي يتمتع به الفرعون الأعظم.

## الثانـي: الفلـسفة الـسياسية في العـصر الأوربـي القـديم/ عـند الإغـريق والرومان

فكمـــا أن حضارتي الشرق قد أثمرت نتاجها من الثقافات والعلوم على تنوع اختـــصاصاتها خدمـــة للإنسانية جمعاء، كانت سبباً رئيساً في ثقافة وتطور العلوم المخـــتلفة فـــي المجـــتمعات الأخرى من العالم، بل سبباً في بناء حضارتي الغرب الأوربـــي في اليونان وروما على وجه التحديد، وذلك بفعل التشابك الحضاري بين الـــشرق والغـــرب عبـــر الحضارة الهيلينية. ومن هنا لا بد من الوقوف على أهم محطـــات المعـــالم الحضارية للغرب الأوربي، لا سيما في مجال الفلسفة السياسية وأثارهـــا علـــى بقـــية العلوم من خلال ما تمتعت به تلك الحضارتين من إنجازات حـــضارية، آثرت في بناء الدولة وتفعيل النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجـــتمعات الغـــربية علـــى مدى العصور التاريخية، وأسهمت في تغطية الثقافة والأفكـــار الغـــربية بما تحتاجها من مصادر المعارف والعلوم المتنوعة. وفي هذا الـــسياق نتطـــرق وقـــدر تعلـــق الأمر بموضوع فلسفة النظرية السياسية عن أهم

الإنجازات الفلسفية التي تتعلق خاصة في مجال الفلسفة السياسية، لعصري الإغريق والـــرومان مـــن خـــلال أبرز الفلاسفة والحقول العلمية التي أسهمت ورفدت علم السياسة وبلورت الفلسفة النظرية السياسية كي تطلق مسارها في العصور اللاحقة.

**1- الفلسفة السياسية عند الإغريق (الحضارة اليونانية القديمة)**

تُعـــد النـــزعة العقلانية الجانب الأهم لدى الفلاسفة الأغريق، إذ لعبت دوراً فـــاعلاً فـــي مراقبة وإستخلاص نوازع الفكر الإنساني المثالي النابع من الأساطير والأفكار الطوباوية، وهي سمة غلبت على خصائص الإغريق لتعلقهم الشديد بالحياة البنـــيوية، بحكـــم ظـــروفهم المعاشية القاسية، في ظل بروز دويلات غلبت عليها خـــصائص الفردية المتعددة للمواطن الإغريقي الذي تحدد سلوكه بأمرين اساسيين هما " العقل والإرادة ".

فالقانـــون الوضعي من صنع الإنسان، والديمقراطية هي سمات لطبيعة الحياة المجتمعية، في حين باتت السيادة تشكل تعبير لمحصلة الحياة القائمة بين العديد من القـــوى ضـــمن المجتمع اليوناني المتطلع آنذاك نحو مفاهيم من الحرية والمساواة كقيمة سلوكية عليا للكثير من المصلحين الذين شغلتهم الفلسفة المثالية في المجتمع اليونانـــي، وفـــي التعبير عن المنهجية العالية في علم السياسة عند بعض الفلاسفة، كأمثال أفلاطون وأرسطو.

**س: ما الذي دفع بالإغريق الى التفكير بمنهجية المعرفة السياسية ؟**

إن تـــنوع وتعدد نظم الحكم الإغريقية في دويلاتها المختلفة التي تنوعت بها سلطة الحكم وميوله سواء لدفة العسكرة وقيادة الجيش كما في إسبارطا أم في غلبة الصفة التجارية ودور رجال الأعمال كما في أثينا وذلك لمواكبة العلاقات الخارجية في جانبها التجاري مع المجتمعات الأخرى. فضلاً عن ذلك أن الصراعات الداخلية وبـــروز المجتمعـــية وســـمات الظاهـــرة الديمقـــراطية والمقتضيات العملية للحكم والعلاقات الدولية.

إن طبيعة المجتمع اليوناني وخواصه السلوكية انه مجتمع لم يتوحد في دولة واحـــدة، إذ كـــان منقسماً على نفسه الى عدد من الدويلات والمدن ذات المقومات والمكـــونات الذتية المستقلة عن الأخرى، فضلاً عن انظمة حكم مختلفة في كل من هذه المدن، على أن هذا الإختلاف قد وفر معطيات خصبة لبيئة فكرية ساهمت في المـــراقبة والتحليل وإستخلاص معالم الفلسفة السياسية التي كانت تبنى عليها انظمة الحكـــم فـــي الـــيونان، والتـــي تنوعت أشكالها من اوتوقراطيات وثيوقراطيات * وارستقراطيات، ذات الفردية الخاصة، والتجربة الشخصية للمفكرين المساهمين في أروقـــة الحكم اليوناني الى جانب النبلاء، وهو ما قدم الكثير من الحلول والمساهمة الإستشارية في تسيير وتقييم دورالسلطة لمواجهة المشاكل المتراكمة، التي ما لبثت أن إنعكـــس صداها على نتاج وثمار الفلسفة السياسية ذات النمط المثالي، وكما جاء في افكارها المتسلسلة عند أفلاطون وأرسطو.

ويعتبر أفلاطون ان الإنسان الفرد لا يمكن ان يكفي نفسه بنفسه، بسبب تنوع حاجاتـــه وتشعبها، لذلك كان يتحتم عليه ان يبحث عن وسيلة لتحقيق هذا الغرض،

---

* يـــذهب أنصارهذا الإتجاه وفق النظرية الدينية، وعلى أن المذهب الديني يمكن أن يرد على كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والقانونية، إذ ينتهي أصحابها الى تقديس السلطة باعتبارها حق من حقوق الله وحده، وتأتي من لدنه الى صفة الحكام. بمعن آخر أن السلطة الدينية نظام قدسي قـــد فرضـــه الله لتحقيق الغايات البشرية، وذلك من خلال الملوك والأباطرة كونهم ظل الله في الأرض وخلفائـــه فـــي تنظيم شؤون الناس. ويُعد هذا الإتجاه الديني والذي يُعرق بالنظريات الثيوقـــراطية من أقدم الأفكار السياسية، وأكثرها إرتباطاً بالمجتمعات السياسية الأولى، ويمكن التمييز بين ثلاث نظريات تتابعت تاريخياً بهذا الإتجاه وهي نظرية تأليه الحاكم، نظرية الحق الألهي المقدس، نظرية الحق اللهي غير المباشر (التفويض).للمزيد من التفاصيل إرجع الى:
Alfred Pose , Philosophie du pouvoir ,1948,p 8-12
كـــذلك أنظـــر د. طعيمة الجرف،نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964، ص 59 وما بعدها.

فكـــان اجتماعه بالآخرين من أمثاله بقصد تبادل المنافع هو خير ما يلبي طموحه، وعلى أساس مبدأ تقسيم العمل والتخصص الوظيفي.

فقد إشتملت فلسفة أفلاطون على التقسيم الطبيعي للدولة وعلى أساس ان كل عنـــصر يؤدي وظيفة معينة (العمال – الجنود – الحكام) وتتعاون فيما بينها لإشباع حاجاتهم ولسيادة العدالة وتعميم السعادة بين المجتمع اليوناني.

وقـــد تابع ارسطو وجهة نظر استاذه أفلاطون، وأكد على ان الإنسان حيوان مدنـــي بطبعه وهو لا يملك إلا أن يعيش مع الجماعة، وأن من يخالف هذا السلوك يُعـــد إنساناً دون مستوى البشر، أو مجرد حيوان وحشي [1] وقد ذهب ارسطو في تفسيره لنشأة المجتمع البشري كجوهر للفكر السياسي الإغريقي، من أن الطبيعة قد ميـــزت بـــين الأفـــراد، حـــين وهبت الذكاء للأحرار وحرّمته على العبيد الذين لا يخدمون الصالح العام إلا بأيديهم وقدراتهم الجسدية.

إن الـــصراعات الطبقية بين الإرستقراطيين وفئة التجار في اثينا خلال الفترة (700–500 ق.م) قـــد أدى الـــى ظهـــور الـــسلطة الطاغية التي وظفت الجمهور للصراع ضد طبقة التجار، إلا أن ضيق القاعدة الشعبية لشرعية نظام الحكم، حالت دون تحقيق هذا الغرض، وهو ما دفع الى الإنتقاص من قيمة وشرعية سلطة الحكم عـــند الأطراف المتنازعة، الأمر الذي دفع الى الإصطدام فيما بين المدن اليونانية. ولعل من العوامل الرئيسة التي دفعت بهذا الإتجاه هو ان المقتضيات العملية للحكم فـــي تلك المرحلة لم تهتم بالأصول النظرية لنشأة الدولة ومصادر سلطتها الشرعية مـــن خلال المكوّن الاجتماعي والسلوكي للمجتمع الإغريقي، بل كان الإهتمام فقط بالوسائل التي تهدف الى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم كواقع حال، فضلاً عن

---

[1] فقد دافع ارسطو عن نظام الرق وذهب في تبريره على أنه نظام يتماشى مع قوانين الطبيعة، وتقـــره مبادئ العدالة والمساواة، إذ أن كثير من الأفراد أعدنهم الطبيعة ليكونوا رقاً منذ لحظة ولادتهـــم، لـــيس إلا لكـــونهم قـــد جلبوا الى الطبيعة للخنوع والخضوع لمن أكفأ منهم. أنظر: د. فتحي الشنيطي، نماذج من الفلسفة السيياسية، ط1، القاهرة، 1968، ص 29 وما بعدها.

تنمية العلاقات مع الخارج من أجل دعم نفوذ السلطة. على أن البحث عن بديل لهذا النظام القائم ومن خلال التفكير بفلسفة سياسية مثالية يمكن ان تنقذ أوضاعهم السلبية بوضـــع قواعد سلوك سياسي تفصل السياسة عن الأخلاق، إذ يُعد أرسطو أول من وضـــع هذا السلوك وطوره "ميكافيلي" فيما بعد، على ان الرؤية الإغريقية تنبع من ان الإنـــسان هـــو مقياس كل الأشياء وهو محور المعرفة التي مهدت لقيام مفهوم سيادة الروح الفردية عند المجتمع الأثيني.

لقـــد إعتمد السفسطائيون مبدأ التمسك بالقوة لإقامة السلطان، كون أن الناس بطبيعـــتهم أنانـــيون وغير متساويين في القوة، لذلك نشأ الحكم السياسي من خلال إتفـــاق الأقوياء فيما بينهم لإضطهاد الضعفاء، أو إتفاق الضعفاء للدفاع عن أنفسهم إزاء الأقوياء. ولهذا يُعبر " تراسيماكوس" في كتابه (الجمهورية)حينما عرف العدالة بقـــوله " فـــي كـــل مكـــان يـــوجد مبدأ للعدالة وهو مصلحة الأقوى" ومن منظور السفـــسطائيين في أثينا أن القوة تضع الحق في نصابه ما دام الناس غير متساويين فـــي الحقـــوق والواجبات، إذ ان الدولة لا بد أن تقوم على أساس المصلحة الفردية للسلطان، وكونه أن السلطان أناني في أهدافه.

وبذلك فصلوا الأخلاق عن القانون والسياسة، لأن القانون في اعتقادهم وبحكم طبيعة وسلوك السلطان قد يُجبر الناس على أعمال تنافي منطق العدالة والحكمة.

لقـــد اقترنت الحروب التي مرت بها اليونان القديمة بدءاً بالحرب مع الفرس وانـــتهاءاً بالحرب البولينزية بآفاق سياسية لمواجهة تلك الحروب بالحكمة السياسية ســـواء فـــي الصراع مع الفرس أو في صراع أثينا مع الإسبارطيين، وهذا ما دفع الإغريق في هذه المرحلة الى التأمل والتفكير في السياسة لتحقيق دور فاعل قي حل المـــشاكل العـــسكرية، الأمـــر الـــذي أعطى للإغريق تجربة سياسية ذا أفق واسع تمحـــورت بالجانـــب الديني الذي أخذ بالإختفاء تدريجياً حين طهرت بوادر الحرية الفكرية، التي سمحت بدورها الى ظهور الأفكار الثورية والتي تأطرت ملامحها في أفكار أفلاطون وأرسطو في تقسيم المجتمع اليوناني الى طبقات مجتمعية بناءاً على

المكونات التي تنحدر منها جذور الفكر السياسي، سواء بالنخبة التي تتزعم المجتمع من خلال مواصفاتها التي تؤهلها لذلك، أم بالجانب المهني ودور المجتمع في خلقه وإبداعه للأشياء وتخصصه في هذا الجانب.

فقد عالج ارسطو موضوعات سياسية منفصلة عن الأخلاق من خلال تكريسه لدراسةفلسفية تتمحور آفاقها حول النظرية العامة للجمهورية الفاضلة والتربية المجتمعية، فضلاً عن الأثار الديمقراطية لبناء المجتمع ومعالجاته للدور الذي تضطلع به رجال الدين (الطبقة الأوليكارشية) في المجتمع اليوناني. كما أن أفلاطون وأرسطو قد إهتما بموضوع الحكومة المثالية، وقد تميز ارسطو في طروحاته المنهجية، حين إستخدم منهجية سياسية في مراقبة الوقائع والأحداث مع تحليلها وإستخلاص النتائج منها، فضلاً عن استخدامه للمنهجية التجريبية كمنهجية سائدة في علم السياسة الحديث، والتي أخذت أبعاداً واسعة في البحث والتحليل.

**س: ماذا يستخلص من الفلسفة السياسية في العصر اليوناني القديم ؟**

إن الفلسفة اليونانية تقوم في جوهرها على تفسير النزاعات الاجتماعية بين فئات المجتمع اليوناني، وبخاصة بين الطبقتين المتنازعتين على السلطة وهما الطبقة التجارية والطبقة الإرستقراطية. وقد فسر أفلاطون وهو إرستقراطياً في مبادئه ولكنه لم يكن ضد الديمقراطية (حكم التجار حينذاك) إلا في بعض الجوانب الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد مسار تولي السلطة عند اليونانيين، إذ عاش أفلاطون العهد الديمقراطي لأثينا وصور شكل الحكم فيها ضمن كتابه "الجمهورية المثالية" كمصدر من مصادر السلطة في افكار أفلاطون في الفلسفة المثالية عن أصل المدينة (اي الدولة). وقد تلخصت أفكار افلاطون في الفلسفة النظرية لنشأة الدولة بالنقاط التالية:

1- تمـــتد جذور المجتمع الى مرحلة تقسيم العمل الاجتماعي، نظراً لإختلاف المـــواهب الطبيعية بين الناس من جهة، وتعددالحاجات الإنسانية من جهة أخرى.

2- إن تعـــدد المواهب في إطار تقسيم العمل (التخصص) سيؤدي حتماً الى نشؤ التجارة وإزدهارها، ومن ثم بناء الدولة عل أساس ذلك. رغم من أن أفلاطـــون لم يربط ما بين تقسيم العمل من جهة وبين خواص نشؤ الدولة من جهة اخرى، وهو ما اكتشفه علم الإجتماع السياسي عند الكلاسيك في القرن التاسع عشر، حينما حدد سلسلة الإتصال بين تقسيم العمل، الملكية الخاصـــة، وســـائل الإنتاج، التبادل، نشؤ طبقات المجتمع فضرورة بناء الدولة.

3- إســـتخدم أفلاطـــون نظـــريته هذه من أجل المجتمع لأغراض سياسية، وبهدف تمجيد نظام الطبقات المغلقة (Castes)وفرضها في السلطة المثالية ومـــن ثم بناء جمهوريته على أساس ذلك كما في كتاب "السياسة" وبعض أقسام كتابه " الأخلاق".

فـــي حين تبدو افكار ارسطو مختلفة بعض الشيء لا سيما انها تمحورت في التقاط التالية:

1- فكـــرة حكم النخبة، وقد دخلت هذه الفكرة في حيز النظريات الاجتماعية والـــسياسية المعاصـــرة، وقـــد دعا اليها "باريتو" Bareto وهوأحد رواد المدرسة الرياضية في الاقتصاد، على أنها القوة الدافعة لمحصلة التطور الإحتماعي اللاحق.

2- حكم العقل، وتمثلت هذه الفكرة لدى الكثير من فلاسفة العصر الحديث.

3- إن الفلـــسفة الـــسياسية التـــي قـــام علـــيها ارســـطو تتـــصل أساســـاً بـــــ(الـــسوسيولوجيا السياسية) ثم (السوسيولوجيا الاقتصادية) وقليل من (الاقتـــصاد التقنـــي)، وقد أخضع ارسطو هذين الأخيرين معاً للإجتماع

السياسي. وهو ما يعني ان سياسة ارسطو في الفلسفة هو تلخيص Text book في (الإجتماع والدولة)، (وأن الأخلاق مكمل للسياسة) كونها تبحث في السلوك البشري من زاوية الإنسان السياسي.

4-ويرى شومبيتر ان ارسطو قد طور الجهاز المفاهيمي وجعله متكاملاً مترابطاً، فضلاً عن تحليله لعملية التطور أو التغييرالاجتماعي، كما ويُعد أرسطو أول من ميز ما بين الظواهر الاجتماعية الدخلية (الضرورية) من جهة والعرضية (التي يكرسها التشريع أو العرف) من جهة أخرى. وأن معالجاته للمؤسسات الاجتماعية جاءت من باب تحقيق الغاية purpose أي المنافع التي يُفترض أن تنشىء من أجلها، إذ يعتبر شومبيتر أن هذا هو الخطأ الغائي Teleological error الأوسع (العقلاني)في العلوم الإنسانية بالنسبة لـ(أرسطو) أن تفترض وجود علل وأسباب عقلانية (اي مقصودة من الإنسان) ثم تبدأ بعدها بمعالجة متغير سلوكي قلما تتحكم بمساره.

5- لم يقبل أرسطو فكرة أفلاطون حول كون أن العائلة هي أصل الدولة ولا في فكرة السفسطائيين في أن أصلها هو العقد الاجتماعي، وأن كان قد تأثر بها في بعض نصوصه، لاسيما بأراء السفسطائيين.

6- أما آراء أرسطوفي (الرق) فهي تُعد وكما يعرفه شومبيتر بـ(التحيز الإيديولوجي) Ideological bias والهدف التبريري، وذلك للأسباب:

- تفسيره أن الرق غير متساوٍ طبيعياً في القابليات العقلية، أي بـ(دونية) العبيد.
- اعترف أرسطو في تفسييره للرق أن هنالك رق غير عادل أو (غير طبيعي)، كما في حالة رق الحرب لا سيما في الرقيق من أصل يوناني.

**ملخص الفلسفة السياسية عند اليونان القديم**

إن خلاصـــة الفلسفة السياسية للفكـــر اليوناني القديم انها تتمحورحول النقاط التالية:

1- إن الفكـــر اليونانـــي لم يكن مادياً في تفسيره للأشياء، وقد نسبوا وجود الدولـــة الـــى التفـــسير المثالي إعتماداً على تنوع حاجات الإنسان وعدم إمكانية سدها انفرادياً.

2- إن نظرة الإغريق للدولة كان تفسيراً عضوياً Organic من خلال اعتبار الدولـــة (الكل) بينما إعتبروا الأفراد مجرد جزء منها، وهي سابقة له من حـــيث الأهمـــية، إذ أن الفرد لا يمكن أن يكون إنساناً دون وجود الدولة، وهـــو مـــا أعطـــى للتفـــسير اليوناني حق تدخل الدولة بشؤون المجتمع المتعددة، بما فيها تنظيم شؤون السكان اجتماعياً وتحديد نسله كأحد وسائل إعـــادة الـــتوازن مـــا بـــين الموارد والمجتمع (سواء في حالة الزيادة أم النقصان). وقد إقترح أفلاطون في هذا الجانب ضرورة هجرة السكان الى المـــستعمرات فـــي حالة الزيادة، في حين شحع الزواج لزيادة النسل في حالة النقصان.

3- إن نظـــرة الفلسفة اليونانية للملكية الفردية نظرة معتدلة، وشيء طبيعي يلائـــم طبيعة الإنسان، لأنها تدفع للعمل وتتجنب النزاعات واللامساوات والتي سببتها (من وجهة نظرهم) نزعة التملك.

4- لقد حارب اليونانيون القدماء في فلسفتهم الغنى والفقر المفرط، لأنه يؤدي الى فساد المجتمع، ومن ثم يسيء الى السلوك السياسي والاقتصادي لبناء الـــدولة.

5- إن الفلـــسفة اليونانية الرواقية Stoics (حول مفاهيم الطبيعة وقوانينها) تُعـــد ذا أثـــر بالغ في الفكر السياسي اليوناني، ومن ثم التأثير في بزوغ ملامح القانون الاقتصادي فيما بعد، لا سيما عند المذهب الكلاسيكي.

6- إن الفلسفة اليونانية الإينفورية (حول مفاهيم الحواس كمصدر من مصادر المعرفة)، كانت قد شكلت الأساس في المنهجية الواقعية لحياة المجتمعات البشرية اللاحقة، لا سيما في مفهوم اللذة والألم والحزن، والسعادة، كأساس للمذهب النفعي.

7- إن الفكر السياسي اليوناني القديم أخضع الفرد للدولة على أساس الجزء للكل، وليس على أساس تعاقدي، كما ظهر فيما بعد في النظريات التي سادت الفكر السياسي الكلاسيكي للمجتمعات في مطلع النظام الرأسمالي، كما في تحليل هوبز، لوك وروسو لنظرية أصل الدولة.

**2- الفلسفة السياسية عند الفكر الرومان:**

أما فيما يتعلق، فأنها تختلف بعض الشيء عن تلك الفلسفة اليونانية التي ضمت جميع الإتجاهات الفلسفة * سواء المادية منها أم المثالية.

فلا بد من الإشارة في هذا الخصوص الى الأساس المادي للفلسفة السياسية الرومانية، وأوجه الإختلاف والتناقض في حياة المجتمع الروماني. فأن أول ما يلاحظ في هذا الموضوع عدم وجود أفكار تتعلق بالجوانب المادية والفلسفية في تركة الفكر الروماني القديم، ولعل السبب الرئيس في ذلك، هو عدم وجود إصطدام وتناقض فكري بين البناءين الاجتماعيين القديم والحديث، لا في روما ولا في مناطق الإمبراطورية الرومانية عموماً كالذي كان شائعاً في زمن الفلاسفة الإغريق.

---

* إن الفلسفة المادية أسبق تاريخياً لدى اليونانيين من المثالية الفلسفية. وأن ارسطو تحديداً كان مادياً في نظرياته في العلوم، رغم مثاليته في بعض الميادين. للمزيد حول الموضوع، إرجع الى: د. إبراهيم كية، تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، ط1، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1970 ص ص 353-354.

فالمجتمع الروماني انتقل انتقالاً سريعاً من روما القديمة(كمجتمع قبلي زراعي بسيط) الى مجتمع اكثر تعقيداً، ساعده في ذلك عوامل عدة منها ؛ الموقع الجغرافي الملائـــم، وفـــرة المـــوارد الطبيعية، تحقيق التلاحم الوطني بوقت مبكر، وقد ساهم الإستعمار الروماني في حل بعض مشاكل فقراء المجتمع الروماني ولفترة وجيزة، إلا أن ذلـــك لـــن يمنع من التناقض فيما بعد بين مصالح الفقراء والأغنياء وإتساع الهـــوة بيـــنهما بـــسبب فداحة الضرائب، التي ادت الى إنتزاع الملكيات الزراعية للفلاحـــين المـــستقلين، على الرغم من أن إستقرار الأمبراطورية الرومانية وكفاءة إدارتها قد ساهم نوعاً ما في تحقيق الأستقرار النسبي لبعض التناقضات الاجتماعية والرخاء العام.

إن مجمـــل هـــذه الأســـباب وأسباباً أخرى قد فرضت علىالرومان قيود لن تجعلهـــا تهتم بالمشاكل الاجتماعية في فترة تدهور الأمبراطورية الرومانية وأفول مجـــدها، وأن أكثر الفكار التي قدمت كانت تُعد نسخة معاكسة لما طرحه الفلاسفة الـــيونان، إلا فـــي بعـــض الجوانب التي تميز فيها العصر الروماني، وفيما يتعلق بمبادئ وأصول فلسفة القوانين الوضعية.

إن الفتـــرة التـــي بـــدأت معها الفتوحات الرومانية (عصر القياصرة) *، قد تـــراجعت معهـــا الحياة العامة للمجتمع الروماني بسبب عوامل الضعف التي كانت قائمـــة في مجتمع العبودية (الرق) حينذاك، وهو ما أدى الى تردي الأساس المادي للأمبراطورية الرومانية، لا سيما في تراجع دور التجارة والصناعة التي كان يُنظر لهـــا بعـــين الإحتقار، على أنها مهن لا تصلح إلا للعبيد والأجانب والطبقة الدنيامن

---

* وهـــي الفترة التي حكم بها القياصرة لروما من خلال ترأسهم لمجموعة القبائل الرومانية بمن فـــيهم قـــبائل الجـــرمان، إذ ينتخب القيصر عن طريق مجلس الشيوخ الذي له صلاحية تعيين ومشاركة القيصر في تسيير دفة الدولة حينذاك. وخلال هذه المرحلة ساءت أحوال روما لينقسم المجـــتمع الـــى طبقتين هما؛ الأحرار والرقيق، إذ لم تكن هنالك الحرية السياسية على النطاق العملي سوى شكلاً، وأن مكانة الفرد الحر تعتمد على مايمتلكه من ثروات.

المجـــتمع الرومانـــي Plebian. وقد أدى هذا بالنتيجة الى إضمحلال نفوذ الطبقات الحاكمـــة وإنتـــشار الوعي السياسي لبعض الفئات، مع ظهور بشيء من الحريات السياسية، التي أستطاعت من بينها بعض الفئات الدنيا من المجتمع أن تتسنم مواقع مـــن المناصـــب الـــسياسية الهامـــة، لاســـيما في مجلس الخمسمائة ضمن النظام الجمهوري [1] الذي اقامته روما على أنقاض حكم القياصرة.

وهكذا استمرت دولة الرق الإرستقراطية في إخضاع فئات الشعب الروماني لـــسيطرتها مستخدمة كافة السبل لتحقيق أهدافها، فاصطدمت بعدة إنتفاضات شعبية حظـــيت بمـــساندة أوسع الفئات الاجتماعية المظطهدة، ولعل من أبرزها الإنتفاضة التي قادها "سبارتكوس" بين أعوام (74- 71ق. م) والتي اعتبرت نقطة البداية في إضعاف هيبة الأمبراطورية وسيطرة الطبقة الحاكمة في روما.

إن ثمـــة مـــا يضاف من تركة علمية للعصر الروماني القديم هو التشريعات والقوانين التي تركت أعظم الأثر في تطور الأنظـــمة التشريعية والسياسية اللاحقة.

فلـــيس مـــن الغريب القول أن آراء ارسطو في الملكية كانت قاعدة للمذاهب المدرســـية اللاحقـــة، لا ســـيما فـــي العصور الوسطى، على أن استخدام القانون الرومانـــي يُعـــد قاعـــدة للنظم السياسية والمؤسسات والمذاهب القانونية في النظام الرأسمالي.

لقد كان للفلسفة الرومانية في مجال القانون الوضعي أثره الواضح على الفكر الـــسياسي والاقتـــصادي من خلال المؤسسات القانونية التي شكلت الساس المادي لتطور الأفكار اللاحقة وفي وضع النظم القانونية والسياسية لبناء الدولة العصرية.

---

[1] النظام الذي ساد في عصر الرومان بعد القضاء على حكم القياصرة وظهور النظام الجمهوري الـــذي بـــسط نفـــوذه علـــى كل أرجاء روما ممهداً الطريق لبناء الأمبراطورية الرومانية التي فرضـــت نفـــسها على الحكم المركزي وذلك في النصف الثاني من القرن الأول وحتى القرن الثاني الملادي. أرجع الى: د. عبدالقادر الجبوري، التاريخ الاقتصادي، ط1، جامعة الموصل، مطابع مؤسسة الكاتب للطباعة والنشر، 1980،ص 43 وما بعدها.

ويـــرى الـــبعض بـــأن الفكر الروماني وان لم تكن له قيمة ذاتية من الناحية النظـــرية سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي والاجتماعي آنذاك، إلا أنه ومن خـــلال دراســـة فقهاء وفلاسفة وكتاب الرومان في الفكر السياسي لبناء الدولة، قد أضـــفى نطـــوراً ملحـــوظاً، وكـــضرورة حتمية لتشخيص استمرارية تاريخ الفكر الـــسياسي للمـــراحل اللاحقة والتي تركزت في الفلسفة الاقتصادية أكثر من الفلسفة الـــسياسية. وفيما يلاحظ في دراسات ومؤلفات "هيوم " و"هجسون" اللذان يعترفان صـــراحة أنهمـــا مدينان بالشيء الكثير للفلسفة النظرية للكثير من الكتاب الرومان وبخاصة "شيشرون" ومدى إمكانيته في تفسير القوانين الوضعية ودورها البنيوي في تأســـيس وبناء نظريات الدولة الحديثة، لا سيما في تطويرهم للمذهب الفردي الذي أصـــبح فـــيما بعد القاعدة الأساس للنظام الكلاسيكي في أوربا الغربية، ومن خلال إعـــتمادهم الذاتـــي على فكرة القانون الطبيعي المنبثق عن الفلسفة السياسية للفكر الروماني القديم.

*** ملاحظات عامة حول:**

**المذهب والنظرية:** هنالك معالجات تحدد ماهية المذاهب والإتجاهات الفكرية ســـواء في جانبها السياسي، أم الاقتصادي وهي بدورها تعطي مدلولاً مفصلاً عن الظواهر كافة ومن ثم التنبأ بها.

ويميـــز مؤرخي تاريخ المذاهب ما بين المذهب والنظرية والسياسة والمنهج، فالمذهب لا يكتفي بتفسير الظاهرة موضوع البحث والدراسة، بل يُعطي تقديراً لها. وأما النظرية فتكتفي بتفسير الوقائع والحقائق (للظاهرة موضوع البحث) من خلال طرح عام للفرضيات والتعميمات بهدف التقصي والإثبات.

وأمـــا الـــسياسة فهي تطبيق لواقع الفلسفة النظرية، بهدف تغيير الوقائع بما يتلائم وطبيعة مجتمع الظاهرة موضوع الدراسة أو الحدث، في حين يبدو لنا المنهج على أنه الأساس البحثي لمجموعة أساليب علمية بغية الوصول الى إثبات الظاهرة

علـــى أنهـــا تـــسلك ســـلوك النظرية، وهنالك المنهج الإستقرائي أو الإستنتاجي أو الإسلوب الكمي والوصفي واالتاريخي....الخ، بعد عملية تحليل لموضوع البحث في إطاره الجزئي نحو العام، أو بالعكس وصولاً الى النتائج المطلوبة.

ويـــرى الـــبعض من العلماء أن هنالك فرق ما بين المذهب والفكرة، ذلك أن المـــذهب هو مجرد مجموعة أو نظم موحدة ومنسقة من الأفكار، بينما تكون الفكرة مجرد طرح أو رأي لأحدى الظواهر في مجتمع الدراسة.

**تاريخ المذاهب**

الـــبعض يـــرى في تحديد تاريخ المذاهب، على أنه يبدأ من العصر العبودي (الـــرق)، والـــبعض يرى أن بدايته تأتيمن دراسة شريعة حمورابي أو قوانين مانو الهـــندية أو فـــي الفكر العبري. إذ أن معظم الأراء تتفق على أن المذهب يبدا من الفكر اليوناني والروماني *.

وبعـــض العلمـــاء يـــرى أنـــه يبدأ من عصر الإقطاع، كما في أفكار "توما الأكويني"، ضمن (الفكر السوكولائي)للكنيسة الكاثوليكية في العصـــور الوسطى.

والـــبعض يـــرى بدايتها في العهد الرأسمالي، وهؤلاء يصنفون من حيث البداية الى؛**

1- من الرأسمالية التجارية (المذهب الماركنتيلي)

2-من المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعيون)" مصالح الرأسمالية الزراعية كما في فرنسا عند منتصف القرن 18 ".

---

* هـــنالك أمـــثلة تـــرجح هـــذا الإتجاه كما يذكرها فركسون Fergueson في كتاب معالم الفكر الاقتـــصادي، "وهـــيومن" Heimann في تاريخ المذاهب الاقتصادية، "وأريش رول" في تاريخ الفكر الاقتصادي. إرجع الى إبراهيم كبة، المصدر السابق، ص 435.

** وقد وردت في محاضرات في الاقتصاد السياسي لـــ" جان مارشال " Marshal وجان بودان فـــي الوجيـــز في تاريخ المذاهب الاقتصادية باللغة الفرنسية وفي نظريات فائض القيمة لكارل ماركس بالألمانية.

3-مـــن المدرسة الرأسمالية الصناعية (الكلاسيكية)، كما في أفكار ريكاردو وأدم سمث وجون مل ستيوارت، فضلاً عن المدارس التي ولدت مناهضة للرأســـمالية كما في نظريات المدرسة الديالكتيكية عند ماركس وأنكلز في المذهب الإشتراكي.

## الثالث: الفلسفة السياسية في العصر الوسيط (العصر الإقطاعي في أوربا)

تأثـــر العصر الوسيط بمكونات الفلسفة النظرية لمفكري العصور القديمة، إذ وجدت الأفكار اليونانية والرومانية صداها في العصر الإقطاعي، الذي أستمر لأكثر من عشرة قرون (منذ سقوط الأمبراطورية الرومانية عام476م وحتى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلادي )*.

وعلى الرغم من الإختلاف حول تحديد فترة العصر الوسيط (الفترة التي ساد فـــيها الـــنظام الإقطاعي في أوربا بوجه عام )، فأن الموقف من تحديد هذه الفترة يـــتحدد بالموقف من المضمون الاجتماعي الحقيقي لها، إذ لا يوجد لدى المؤرخين الأكاديميـــين اي تحديد ملموس وواضح لجوهر الأفكار التي تسلسلت في ركاب هذا العـــصر. ويرى البعض أن جوهرها يكمن في سيادة انواع من الأفكار كالسكولائية (مدرســـة الكنيسة الكاثوليكية والفلسفة الروحية لرجال الدين في العصر الوسيط )، وأنمـــاط معيـــنة من السلوك الإنساني، ومجموعة الظواهر الاقتصادي والاجتماعية

---

* فهـــنالك الكثير من المؤرخين يرى في بداية العهد الإقطاعي في عام 325م (عام إجتماع مجمع نيقـــيا الكنسي)، أو من عام 375م (تاريخ مهاجمة قبائل الهون للغرب)، والبعض الآخر يؤرخ بدايـــة العهد الإقطاعي الى نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع.وأما نهاية هذا العهد فهي الأخـــرى محـــل جـــدال مستمر بين المؤرخين، فبعضهم ينهها بحوالي عام 1300م وآخرون بحوالـــي عـــام 1500م، حـــيث الإكتشافات الجغرافية وثورة المجتمع الأوربي وتكوين الأمم وبـــوادر الإحـــياء والإصلاح الديني...الخ.للمزيد إرجع الى: د. إبراهيم كبة، تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص 382 وما بعدها.

التـــي غيرت من أنماط وأساليب المجتمع الأقطاعي في تعامله وعلاقاته على مدى سيادة هذا النظام في الغرب الأوربي.

فقـــد بـــرزت الأفكـــار التي تُفسر الظاهرة الاقتصادية ضمن العلاقات التي فرضتها نوازع السلطة الإقطاعية على المجتمع الأوربي حينذاك وتشكلت بموجبها ملامـــح الهـــرم الـــسياسي بدءاً من الملك وحاشيته والسادة الإقطاع كسلطة إدارية والقـــادة العـــسكريين والـــسلطة التشريعية والقضائية لرجال الدين في إطار سلطة الكنيـــسة، وحتـــى مجمـــوعة الطوائـــف المهنية والحرفية ضمن مكونات المجتمع الأوربي في تلك المرحلة، أنظر المخطط.

**العصر الوسيط في أوربا**

**السلطة القضائية والتشريعية** **سلطة الملك كسلطة إدارية مطلقة**

**(سلطة الكنيسة)**

↓

**سلطة السادة الإقطاع وحاشية الملك الإقطاعي**

**على الضيعات الإقطاعية**

↓

**مكونات المجتمع الأوربي في ظل النظام الإقطاعي**

**(نظام الطوائف الحرفية)**

**الفئات غير الكهنوتية، من المحاميين والأطباء العلمانيين**

**(الحرفيون، أشباه الحرف، المزارعين الأقنان)**

إذ يرى المفكرين أن جميع الخصائص في العهد الوسيط، هي أجزاء ومظاهر أو إنعكاسات لنظام قائم على عدم حرية الفرد في بيئته المغلقة، حين تمتلك السلطة الإقطاعية مستلزمات وسائل الإنتاج وتحكمها بقوى علاقات الإنتاج من خلال اللامركزية السياسية، والأشكال القانونية المختلفة لطبيعة الملكية الإقطاعية المغلقة، وقد برزت ضمن أفكار ونظريات، شكلت بمجموعها إنعكاساً لمظاهر الحياة السياسية التي سادت هذا العصر.

إن كل العناصر المادية والفكرية التي بحثت هذا العصر سواء من قبل تيار الإشتراكيين وبعض الفلاسفة في مجال الاقتصاد وعلم الإجتماع السياسي، إنما تم تحديدها وفق اتجاهات الوحدة الوظيفية والعضوية، وقوانين الحركة والتحولات لهذا العصر، واستنادا للمحددات الموضوعية لطبيعة النظام الإقطاعي.

ولذلك من العبث وكما يؤكد بعض المفكرين في مجال الفكر الاقتصادي والسياسي، ان يكون هنالك محاولة لوضع نظرية عامة تفسر متغيرات العهد الإقطاعي، ممكن تطبيقها في كل الظروف وعلى جميع الأمم.

وما كان ينصح أن يؤخذ به حول هذا العصر هو المعرفة السليمة لكيفية التحول من نظام كان قائماً على العبودية الى نظام آخر جديد تم بناءه على اسس وأفكار السلطة الإقطاعية للكنيسة الكاثوليكية وفلسفة رجال الدين السكولائين.

فالمؤرخون الليبراليون يؤكدون على الجوانب السلبية لتلك الفترة التاريخية (الجمود، العزلة، الإضطهاد، التفسخ الاجتماعي)، في حين يرى الرومانتيكيون (من المفكرين الألمان خاصة) فيه نموذجاً للإستقرار والثبات والعصر الذهبي.

ويبدو على الواقع العملي لتلك المرحلة أن ما جرى كان العكس، إذ أن هذا العصر لم يكن سوى امتداداً طبيعياً للعصر القديم وتمهيداً للعصور الحديثة، وأن الفترة المحصورة ما بين القرن (12-15 الميلادي)تُفسر لنا أن هذا العصر لم يشكل سوى فلسفة ضرورية لتطور النظام الإقطاعي المعاصر.

إن الأســـاس الفكري الذي بنيت عليه الأفكار السياسية للعصر الوسيط، هي تلـــك الفلـــسفة التـــي وضعها بعض فلاسفة الكنيسة الكاثوليكية في تعاليم المسيحية وتطبيقها كشرائع تحرك الحياة في المجتمع الإقطاعي وتمنحه قدرة على المواصلة والـــتعامل فـــي بيـــئة متغيرة سيكولوجياً، ووظيفياً تحت سلسلة متواصلة للظاهرة الاقتصادية والاجتماعية التي منحت صفة التعايش بين أفراد المجتمع، حين نجحت الكنيـــسة من تكييف تعاليم السيد المسيح لتكون ملائمة لمستلزمات وواجبات النظام الـــسياسي الإقطاعي. كما أن الكنيسة الكاثوليكية لعبت دوراً كبيراً في رسم تاريخ المسار السياسي لهذا العصر، رغم الخروج التدريجي عن التعاليم الأولى لأغراض نفعـــية لا سيما في أواخر هذا العصر، إذ ترجمتها الحروب الصليبية ضمن دوافع دينية واقتصادية وسياسية، على أن التحولات الاجتماعية الجديدة قد وضعت حداً لها فـــيما بعـــد نحـــو صياغة الفكر السياسي الحديث لأوربا أثر الصراع الثيوقراطي الجذري مع الفكر البروستانتي وثورة الإصلاح الديني الجديد في أوربا.

لقد خيم السلوك الديني والروحي على خصائص هذا العصر، ولعل الأهم من ذلـــك، ان طبـــيعة الـــنظام الإقطاعي القائمة(مغلق في علاقاته مع الخارج، طبيعي وإســـتغلالي فـــي تعامله مع مجتمع زراعي وفق النمط العيني )، ولهذا كان جوهر المـــذهب الـــسياسي لهذا العصر يقوم على أساس التوفيق ما بين الأفكار المسيحية الأولى وبين شروط النظام الإقطاعي السلطوي، وكما ظهر هذا السلوك في أفكار وكـــتابات، ومـــذهب " توما الأكويني " * لا سيما في موضوع حق التملك (كمذهب

---

* القـــديس سانت توماس أو توما الأكويني (1225- 1274 م) وهوأشهر الكولائيين في العصور الوسطى، وقد ألف، اكثر من 60 مؤلفاً أهمها الموسوعة الضخمة Summa Theological، ومن الـــسوكولائيين الاخـــرين هنري كنث، والبرت الكبير، ودون سكوتس، ووليم أوكهام زاسكندر هيلس...الخ. أرجع الى ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص403 وما بعدها.

وســـط مابين حق التملك المطلق المفروض في القانون الروماني وأفكار شيشرون الذي يشمل حقوق الإستعمال والإستغلال والتصرف) وبين الشجب المسيحي المطلق للحق المذكور).

فقـــد تحمس القديس "توما الأكويني" لنظرية تقسيم العمل عند أفلاطون وفي تمييـــزه لفكـــر ارسطو المعروف ما بين سلطة الإكتساب والتصرف من جهة وبين سلطة الإستعمال من جهة أخرى، مما فرض عليها توما الأكويني إلتزام وتقييد على أن نظام الملكية الخاصة عند ارسطو، لا يخضع للمطلق أو التجريد، بل على اسس التوظيف في خيره وشره من خلال ما يحتم عليه طبيعة الإستعمال والتطبيق [1].

إن تـــاريخ العصر الوسيط يبين لنا حقيقة مفادها، أن نظام الإقطاع قد وضع الـــسلطة الـــسياسية فـــي يـــد أمراء الملكيات الزراعية الواسعة يوم كانت الأرض المصدر الرئيس للإنتاج. ولذلك قامت العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فـــي ظل سلطة تشريعية وإدارية وقضائية مغلقة، ولن تجد لها منفذاً، إلا في أوخر هـــذا العهـــد، حيـــنما تغلغلت مفاهيم البرجوازية الرأسمالية الصغيرة عبر نظريتي الميـــزان النقدي والتجاري * لبناء الدولة القومية، وعلى أسس من الإنفتاح التجاري

---

[1] لا تزال هذه النظرية الكولائية اساس ما يسمى بالإشتراكية المسيحية (أي توسيع نطاق منافع الملكـــية الفردية دون المساس بأسسها الرأسمالية)، فضلاً عن ذلك ان بعض المدارس القانونية والاجتماعـــية الحديثة (دولي، ليون، بوجورا) قد أسندت اليها تطوير نظرياتها التفصيلية. انظر المصدر السابق، ص 397 وما بعدها.

* تعنـــي نظـــرية الميـــزان النقدي، من أن إسلوب تغلغل التعامل النقدي الى الوحدات الإقطاعية المغلقـــة، كانـــت قد حققت إختراقاً في سلوكيات النظام الإقطاعي، حين فككت العلاقات القائمة علـــى الإســـتغلال وعنصر التأجير للملكيات الزراعية، وخلق فجوة كبيرة بين الملك الإقطاعي والـــسادة الإقطـــاع حـــول نوع وطبيعة الريع المتبع، هل هو عيني أم نقدي وبحسب معطيات التعامل الرأسمالي في المدن التجارية التي اخذت تتعامل بهذا النمط. وهوما يعني ان تفسير هذه النظـــرية يقـــوم علـــى أساس تفكيك العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الإقطاعي وتحويلها الى نمط إنفتاحي جديد يعتمد الريع النقدي الذي يتطلب التعامل بالنقود. في

المحـــدود، ليعطـــي المجـــتمع دوراً أكبر في المشاركة في البناء السياسي للسلطة الجديدة، حين تجاوزت حدود وصلاحيات السلطات الإقطاعية في الوحدات الإدارية المتناثـــرة مـــن اجل تحقيق الصالح العام وليس حصراً على طبقة معينة. وان من طـــروحات السلطة السياسية وخصائصها في البناء السياسي، أن يسود التحرر في وعـــي وسلوك الإنسان دون قيود وإلتزامات تحد من إبداعاته. وهو ما اكده مذهب دوجـــي " لـــيس صحيحاً أن ثمة جماعة يمكن ان توجد دون ان يوجد لها خلاف سياســـي (بين حكام ومحكومين) "، إذ ان هذا الخلاف قد وُجد مع المجتمع البدائي، وأســـتمر ليدفع بالإرادة البشرية ومن خلال الضغط المادي والقدرة العقلية، من أن يحقق أهدافها في التحرر من القيود القديمة أو الإقطاعية نحو البناء السياسي للدولة.

إن فكـــرة الرضـــا بالسلطة قد بدأت تظهر منذ العصور الوسطى، حين أخذ رجـــال القانـــون يتكلمون عن عقد حكومة يعترف بها الأفراد من خلالها بالأمير، بشرط ان يفعل الأمير كل ما هو للصالح العام، إذ يُعتقد ان هذا التصور هو أساس الفلسفة السياسية للقرن السادس عشر.

ومنذ أن أخذ ثوار إنكلترا في القرن السابع عشر فكرتهم عن الحرية السياسية والمدنـــية عام 1689م، بدا معها " لوك " يطرح فكرته بالتفويض بالسلطة، وليس النزول عنها كما إدعى " هوبز".

أن فكرة بناء السلطة السياسية لفلسفة ما بعد مرحلة الإقطاع، قد وضع اسسها "ميكافيلي" في كتاب الأمير، فالحكم للقوة، غير أن اهم ما يجب أن يؤخذ به في هذا

---

حـــبن تعنـــي نظرية الميزان التجاري، هوبناء الأساس التجاري الذي يساهم في الحصول على أكبـــر قدر ممكن من الثروة، بهدف حماية الدولة القومية من الأعداء.إذ ان النظرية الاقتصادية لـــم تكن قد إستقلت عن النظرية السياسية بشكلٍ تام، بالنظر للدور الهام الذي تضطلع به الدولة حينذاك، لاسيما في حماية وتطوير راسمال التجاري، لذل أخذت الأراء الاقتصادية الماركنتيلية، شـــكلاً سياسياص وظهرت على السياسات الاقتصادية للدول القومية. للمزيد أنظر هيومن في تاريخ المذاهي الاقتصادية:

Heimann, History of Economic Doctrines , First Edition ,London,1959 ,p-p27-28.

الــشأن، هــو أن الرضــا بالــسلطة لا يجــب أن يختلط بالأهواء الفردية حيال المحكومــين، كون أن فلسفة السلطة وشرعيتها اعمق واكثر دعماً من مجرد قيامها بهذه التغييرات التي تطرأ على الرأي العام.

فــبعد أن أخــذت الدفعــة المذهبية العقائدية تزيد من إحساس الإنسان بنفسه وتعمــق فيه التصور بالذات والأنا، وجد الإنسان الأوربي في العصر الوسيط ملاذاً آمــناً فــي المسيحية، كأول مشاعل الهداية على الطريق كثورة اجتماعية وسلوكية بعــيدة المــدى، وبعد أن كانت النظريات الثيوقراطية في العصور القديمة والعصر الوسيط تلعب دورها المطلوب في الحق الألهي المقدس من حق السلطة على أنها لله ومــن الله، وأن الحكــام مجــرد مفوضــون من السماء لرعاية شؤون المجتمعات البشرية، وهذا الإتجاه يُعد طريقاً سالكاً في ضرورة إحترام السلطة والقانون تمهيداً نحو بناء الدولة.

وقــد تراجعت الأفكار السكولائية في ظل حركة سياسية ثورية ضد الإقطاع تــشكلت مــن شرائح مجتمع العصر الإقطاعي، لاسيما الفئات غير الكهنوتية ممن عانوا إضطهاد الفلسفة الثيوقراطية لسلطة الكنيسة الكاثوليكية، كالمحاميين والأطباء والفنانــين والفلاســفة والمفكــرين في العلوم الطبيعية وغيرهم. وحينها قد توحدت الإمــارات المتناثرة في صورة دول قادرة على حفظ النظام وتحقيق صفة القانون، فضلاً عن تحرير الإنسان عن التبعية للسلوكيات والنفوذ الإستغلالي لسلطة الكنيسة والسادة الإقطاع، وبعد أن ظهرت أثار الحركة السياسية في هذا العصر، على أنها عــن مفهوم جديد لعلاقة المجتمع بالدولة تمثل بالمذهب الماركنتيلي للدولة القومية (دولة القوة والحماية التجارية).

وقــد تــولدت الأفكار في بناء السلطة السياسية عبر فلسفة ميكافيلي، وجون بودان ثم بوسيه في فرنسا وهوبز في إنكلترا وبتأثير الموجة الفكرية التي تبنت هذه المرحلة بعد قيام الملكيات الحديثة وفق قاعدة الحكم المطلق، وفرض مبادئ القانون وبعــد أن فــصل الحقــوق السياسية والمدنية عن إتجاهاتها الدينية، ليتسنى للسلطة

السياسية دورها الفاعل في إحكام قبضة الحكم وتسيير مبدأ حماية الدولة القومية في أرجاء أوربا.

**الفلسفة السياسية عند السكولائيين**

تمثل فلسفة القديس "توما الإكويني" شكلاً من أشكال(المثالية الوضوعية)، وان الهـدف الأساس من سلوك السكولائيين، هو إخضاع العلم وكافة المظاهر الطبيعية لفلـسفة الإيمان الميتافيزي، من خلال طمس الجوانب المادية في فلسفة القدماء من فلاسـفة الـيونان كأرسـطو مـع إظهار لبعض مقولاتها المثالية، وفلسفتِها بشكلٍ مـصطنع بالأفلاطونية الجديدة ذات الطابع المتطرف والذي يحكي اساساً الأساطير اللاهوتية لتقييد مسار السلطة الإقطاعية بالإتجاه الذي يحقق اهداف الكنيسة.

إن المـبدأ الأسـاس للفلسفة السياسية عند القديس توما أنها مبدأ "هيراريكية الوجـود" أو تدريجـية الكنيـسة الكاثوليكية في العصور الوسطى للهرم السياسي الإقطاعي، ذلك أن التومائية الجديدة عند فلسفة السكولائيين، هي إمتداد لفلسفة توما الإكوينـي، لـتأخذ مداها من الأسلحة الإيديولوجية المعبره عن التيار الداعي الى محاربة العلم والثقافة العلمانية أو أي إتجاه يناهض الفكر التشريعي الإقطاعي.

إلا أنهـا قد تطورت هذه الرؤية لتأخذ أفكاراً جديدة في المرحلة التي سبقت إنهـيار الإقطـاع كمرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الأوربي، بعد ان تكيفت مع الفكـر المعاصـر فـيما يُعـرف بالمسيحية الليبرالية، بعد نشؤ المذهب الرأسمالي الماركنتيلـي كفكـر مـادي إنفتاحـي فـي اواخـر هذا العصر من خلال الطبقة البـرجوازية، التي غيرت وبحسب تعبير "شومبيتر" من كيان المجتمع الأوربي الى درجة التغيير في روحه وحضارته للدفاع عن المصالح بشتى صنوفها مع التركيز

علـــى نمـــط نقل الفلسفة المادية ذات القيم العقلية الخاصة الى جميع ميادين العمل، وعلى أساس المشروع الرأسمالي والذي يسميه شومبيتر "بعصر الإحياء" [1].

إن التحلـــيل المنهجي في الفلسفة السياسية السكولائية تظهر عند "ماكس فيبر" علـــى أساس أنماط اجتماعية خاصة Ideal types لمقارنة التعارض مابين نمطين متناقضين كما اشار لهما شومبيتر*.

ويـــرى ماكس فيبر أن هنالك حالة إنتقال من نمط الى آخر ** كان للمسيحية البروتـــستنتية في صراعها الثيوقراطي مع الكاثوليك دوراً كبيراً في نقل هذه الحالة من خلال النظرة الرأسملية للحياة والقيم الجديدة ما بعد مرحلة الإقطاع.

إن هذا النموذج السياسي الفلسفي الجديد، يحكم منهجية المحلل العلماني حين يـــستمد من وحي عقله القدرة في التحليل وعلى أن هنالك مشاكل قائمة على الواقع كي يضع امامه طروحات لمختلف النظريات التفسيرية من أجل وضع الحلول.

---

[1] ويحلل شومبيتر طبيعة النزاع الذي يظهر في النهج الفلسفي للسكولائيين مابين العلم الكولائي القديم والعلم العلماني الجديد. فليس المهم في عصر الإحياء هو تجدد الفكر اليوناني والروماني بحد ذاته، بل إحياء ما كان يقدم من أشكال أم أساليب او معاني ومضامين لحاجات هذا العصر، كحالة من التكيف مع الواقع.وقد وردت تعلبير شومبيتر في مصادر عدة منها:

1- برانت، الاقتصاد السياسي في العصر الوسيط، باريس، مترجم الى اللغة الإنكليزية،1895.

2- ثومـــبس، الـــتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعصور الوسطى، الجزء الأول والثاني، لندن، 1928-1931.

نقلاً عن د. إبراهيم كبة، تاريخ الاقتصاد.....، مصدر سبق ذكره، ص 427 ومابعدها.

* الـــنمط الأول يتفق مع أفكار المدرسة السكولائية القديمة تحت سطوة الكنيسة كسلطة تشريعية وقـــضائية والـــنمط الثانـــي ينصب في تطلعات المدرسة العلمانية التي قادتها العناصر العلمية والمثقفة من المحاميين والأطباء والفنانيين وغيرهم بعد ان همش دورهم زمناً طويلاً.

** إن مـــاكس فيبـــر تبنـــى نمطـــين مثاليـــين متمايزين هما؛ نمط الإنسان الإقطاعي، والإنسان الرأسمالي، وقد علل عملية الإنتقال من النمط الأول الى الثاني بـــ(الروح الجديدة للرأسمالية).

## الرابع: الفلسفة السياسية عند التراث العربي الإسلامي

يجـــد علم السياسة مكانته في التراث العربي الإسلامي ضمن العلوم العملية كما في فلسفة الفارابي، والتي أسماها بالعلم المدني، وهو بذلك ينتهج نهج الفيلسوف اليونانـــي افلاطون، بتقسيمه للعلوم ما بين نظرية وعملية، تتضمن النظرية معرفة شاملة بالموجودات التي ليس للإنسان شأن فيها، فيما تتضمن العملية معرفة الأشياء التـــي للإنسان شأن وفعل في نسجها، كالأخلاق، وعلم السياسة. وتُعد السياسة في نظـــر "ابن رشد" امراً ضرورياً، كون أن السياسي يحتاج الى مراعاة كل ما حوله من أمور كي يتسنى له المعرفة التامة بالأحداث على الواقع العملي.

أما الإمام "الغزالي"، فإن في تفسيره رؤية أخرى للأمور السياسية، بأن تكون شـــأنها شأن العلوم الطبيعية، وتخضع لمنطق التفسير والتحليل كما هي عند الفلسفة الأورسطاليـــسية، فـــي حـــين يبرز في هذا المجال الفيلسوف العربي المسلم " أبن خلـــدون" فـــي جوهر فلسفته (إن العلوم منها ما يخضع لمنطق أرسطو كما في علم الحساب والهندسة، ومنها ما لا يخضع له كعلم الأخلاق والإجتماع والسياسة، كونها أمور سلوكية وترتبط بالإنسان)[1].

---

[1] فقد أكد أبن خلدون في جانب الفلسفة السياسية للحكم على أن تنصيب الحاكم على المسلمين قد وجـــب بالعقل والحس، فضلاً عن وجوبه شرعاً لضرورة الإجتماع للبشر وإستحالة وجودهم بـــشكلٍ منعزل. ويرى أبن خلدون في فلسفته السياسية أنه في حالة عدم وجود حاكم وازع في أمـــر الرعية، فأن ذلك سيفضي الى الهرج في أمور المجتمع ومن ثم هلاك البشر وإنقطاعهم. إذ ان الطبـــيعة الحيوانية للإنسان تؤدي الى إستشراء حالة الظلم والعدوان بعضهم على بعض، وبمقتـــضى التنازع والغضب والتقاتل، حتى سفك الدماء وإزهاق النفوس المفضي الى إنقطاع الـــنوع. أنظر الى: مقدمة في تاريخ أبن خلدون، الفصل الخامس والعشرين من المجلد الأول، بيـــروت، عـــن مطبوعات دار الكتاب،1956، ص 336 وما بعدها. كذلك انظر للمقارنة د. عبدالرضـــا الطعـــان، ود. صادق الأسود، مدخل الى: علم السياسة، ط1، بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1986، ص 184.

ولابد من لإشارة الى ان العلوم بمختلف إتجاهاتها، وبما فيها علم السياسة في التراث العربي الإسلامي، لم تكن لتبدو فلسفة مُعرّفة قبل ظهور أبن خلدون بصفتها المجـــردة، وإنما كانت تُغلِفها الأحكام التقيمية، إذ أن جميع العلوم كانت في العصر الإســـلامي الأول، قـــد ارتـــبطت ارتباطاً قوياً بالدين، لا سيما في عصر الخلافة الراشـــدية، واستقلت نسبياً في العصور اللاحقة، على أن الغزالي قد نظر الى هذا الإنفصال بعين الأسف، وهكذا بالنسبة للسياسة هي الأخرى تبدو مغلفة في تفسيرها تبعاً لتلك الأحكام [2].

ويـــذهب "إبـــن رشـــد" في هذا المجال برؤيته للسياسة أشبه الى التحليل في الطـــب، علـــى أنها جانبين عملي ونطري، وان كلا الجانبين يرتبطان فيما بينهما بـــرابطة شديدة، كما يحدث في كتب الصحة والمرض [3]. ويأتي القسم الأكبر من كتاب الفيلسوف العربي "الفارابي" (آراء اهل المدينة الفاضلة)في الخوض بتفاصيل نظرياته الفلسفية في الجوانب المادية التي تتسائل في طبيعة الموجودات عن الخالق وعلاقة الأكوان بعضها ببعض.

ويـــؤكد علـــى هذا الإتجاه " روزنتال " من أن الإهتمام الكبير للفارابي كان اجتماعـــياً ميتافيـــزيقياً * فكـــتاب الـــسياسة المدنـــية يتضمن عند الفارابي مبادئ الوجودات ويتناول في معظم مباحثه في الميتافيزيقيا.[1]

---

[2] إنظر: د. سعيد باسيل، منهج البحث عن المعرفة عند الغزالي، بيروت، ط1، دار الكاتب، بلا تاريخ، ص ص 117-118.

[3] د. عبدالرضا الطعان، د.صادق الأسود، المصدر السابق، ص 184.

* أي ان هـــدف الإنـــسان وكيفية بلوغه لهذا الهدف، وأما الجوانب المتعلقة بالتفكير والحكم عن الـــذات، فلـــم تشغل باله، ولعل السبب في ذلك يعود الى العلاقة التي اقامها في فلسفته ما بين الدولـــة والفـــضيلة، وكمـــا فعـــل أفلاطون من قبل. إنظر زوزنتال في كتاب التراث السياسي الإسلامي:

F. I. N Rosenthal, Political thoughimedival Islam, "Cambridge at the university, Press, 1966, pp 118-120.

[1] انظر: Rosenthal, op.cit,p 118.

فـــي حـــين تـــبدو ان فلسفة أبن خلدون لن تتعامل مع هذا الإتجاه في فلسفته للـــسياسة والحكـــم، كـــونه يستند على ملاحظته لطبيعة الأشياء دون ان يصدر أي تفـــسير عن نظرياته وفلسفته للأمور، وهو ما يعني إن ابن خلدون قد أسس تفكيره على ملاحظاته التامة من خلال الإنصياع للأشياء ضمن إهتمامات معيارية، ودون إتجاهـــات أيديولوجـــية، مـــتخذاً بذلك الملاحظة المشبعة بالفكر الحسي للحدث لا بالتفكير المجرد.

كما يرى أبن خلدون في الطبع السليم والذكاء المتوسط هو الأكثر نجاحاً عند الإنـــسان العامي في مجال السياسة مما هو عليه عند العالم المتمنطق، اعتماداً على خـــواص فطرته الحسية، كونه لا يُبنى على قياس أو تعميم. ومن ينظر إلى ميراث التـــراث الإســـلامي في الأمور السياسية، فلا بد له أن ينظر الى تراث ابن خلدون الفلسفية، وعندها سيرى في المعرفة السياسية أنها مستمدة من المحسوس التي تنبع عن سلوك وإدارة الإنسان للواقع.

## الخامس: الفلسفة السياسية في مرحلة ما بعد الإقطاع في أوربا

إن الأفكـــار والسياسات التي أعقبت انهيار عصر الإقطاع، كمرحلة تاريخية من عمر المجتمعات البشرية في القارة الأوربية، كانت قد أفرزت تطور بنيوي في الأساس المادي للفلسفة السياسية في هذه القارة، بعد أن كانت تنحصر على التنظير الفلـــسفي المثالـــي دون تحديد نمط واقعي في التعامل مع الظاهرة السياسية في هذا العصر أو ذاك.

إن ولادة الـــنظام الرأســـمالي قـــي قلب المجتمع الإقطاعي في أواخر القرن الخـــامس عشر وبداية القرن السادس عشر، يُعد ولادة حقيقية للأساس المادي للفكر الرأســـمالي في تلك المرحلة من تاريخ المجتمع الأوربي. فالماركنتليون التجاريون كانـــوا يُعبرون عن مصالح البرجوازية الأولى (الصغيرة) التي نمت وتطورت في أحضان الطبقة الإقطاعية بعد عملية إستغلال نفوذهم التجاري والنقدي، ومن خلال تطويـــر قدراتهم وتنمية مشروعاتهم داخل الضيعات الإقطاعية، ومن ثم التأثير في

سلوك سلطة الإقطاع وحملها أفكاراً جديدة مكنها من التحرر عن قبضة السلطة الإقطاعية المغلقة الى وضع آخر أكثر إنفتاحاً اجبرها على التكيف مع البيئة الرأسمالية الجديدة. ضمن تفسير مادي قد عوّلت عليه حالة الإنتقال في السلطة من جوهرها الإقطاعي القديم الى شكلها الجديد في ظل الملكية المطلقة لدولة الحماية التجارية وتمهيداً لشروع الدولة القومية، بكل معطياتها التي آثرت بها مفهومي القوة والقدرة وبناء الذات الوطنية واستطاعت الامتداد إلى مساحات جغرافية واسعة متجاوزة بذلك الحدود الرخوة التي تفصل بين الدول ضمن مايُعرف بنظرية القوة والنفوذ التي فسرت هذا السلوك في تلك المرحلة كبدايات لنمو وتطور الفلسفة السياسية المادية للعصر الحديث ونظرية بناء الدولة المعاصرة.

إن مفهوم القوة في ظل سيادة الدولة والسلطان المطلق في هذه المرحلة قد شكل دعماً لقدرة ومقومات الدولة وبقاء سلطانها وتأمين أكبر قدر ممكن من الثروات، على ان حجم ما تمتلكه كل أمة يُعد المتغير الدينامي والأكثر فاعلية في منح كل قومية صفتها في القوة والنفوذ ولبناء ذاتها على حساب القوميات الأخرى.

لقد منحت ظاهرة النهب الإستعماري والإكتشافات الجغرافية هدفين أساسيين للدول القومية في أوربا وبخاصة بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) فضلاً عن (الأراضي المنخفضة) كما في هولندا والمناطق المحيطة بها من الجزر الإسكندنافية، **أولهما**؛ نهب كميات كبيرة من الموارد المادية للشعوب والمستعمرات التي كانت تُعد بمثابة القاعدة الاقتصادية في دعم قوة الدولة وقدرتها على بناء الهرم السياسي، **وثانيهما**؛ تطوير المعارف والعلوم الإنسانية في المجتمع الأوربي التي برهنت على مدى تحمل وقدرة الإنسان وشعوره بالمواطنة عبر طموحاته غير المحدودة في تجاوز شتى صعاب الظروف.

فقد تجلّت أساليب الإستعمار في بناء دولته القومية باستخدام شتى أنواع العنف وطرق القوة الوحشية التي آثرت سياسة الملوك الأوربيين، وبخاصة الإسبان والبرتغاليين من خلال النهب المتواصل لموارد الشعوب من المعادن النفيسة في

الــشرق وفــي الغرب، على أن تصفية سكان أمريكا الأصليين * جسدياً وإستخدم الــبعض الاخــر عبيداً بصحبة الزنوج الأفارقة (التوبي) الذين جلبتهم الإستثمارات الأوربــية الــى العالم الجديد خلف جزر البهاما، كانت قد ساهمت بشكلٍ فاعل في إلغاء ما تبقى من ملامح الإقطاع والتحول السريع الى الرأسمالية بعد تقوية المركز السياسي للدول القومية التي قامت اساساً على انقاض العصر الإقطاعي.

إن ظاهــرة الــتطور الــسياسي في سلطة الدولة القومية وبغض النظر عن أصــول ونشأة المجتمعات البشرية عبر العصور التاريخية إنما تولدت عن استقرار الدولــة القائمــة مــن خلال ضمير جماعي يربط جميع أفراد المجتمع على اساس الرضــا بالــسلطة مــن اجل حمايتهم، فضلاً عن تدخلها الفاعل في شؤون وتنظيم الحقــوق والواجــبات، ذلك أن شرطاً اساسياً تقوم عليه لضمان الإستقرار السياسي مقتــضاه، أن يقــوم المجــتمع تحــت إرادة سلطة سياسية مركزية تستطيع تحقيق أغراضــها وفــق مــا تمــتلكه من قوة مادية لتطوير المجتمع والحياة في نطاقها الجماعي. وقد قامت الفلسفة السياسية في العصر الحديث على أساس التفسير المادي لــضروريات بناء السلطة السياسية، إذ ان الإستقرار المادي على بقعة من الأرض يُعــد اول وأهــم العــوامل في بناء المجتمع الحضاري والمدني. فانتقال المجتمع البــشري من مرحلة البداوة الى مرحلة الزراعة هي الخطوات الأولى على طريق بــناء الحــضارة المدنــية، إذ ان المجتمع الزراعي هو أكثر تفاعلاً بالبيئة، بحكم إســتقرار الأرض ونمــو مفهــوم الروابط الاجتماعية، فضلاً عن خلق الإمكانيات الماديــة المــتعددة ســواء فــي تنمية الإنتاج، أم في تنمية عقول الأفراد بضرورة إحــساسهم بالمسؤولية التي تتطلب في نهاية الأمر التضامن في المجال الاقتصادي

---

* فقــد كان عدد سكان جزيرة اسانيول في امريكا اللاتينية اكثر من مليون فرد من الهنود الحمر عند وصول كولمبس، وبعد عدة سنوات تقلص العدد الى نحو عشرة الاف هندي احمر. لمزيد من الإيضاح حول مظاهر النهب الإستعماري إرجع الى:
Ikonomicheskaya Istoriya , Izdateistvo, "Ikonomika" Moskva,1967, Straintsa, p 29.

لتحقـــيق هذا الغرض. كما أن هذا السلوك يُعد مهداً للتنظيمات الاجتماعية المستقرة التـــي مكـــنها أكثر بالمعرفة في أشكال النظم السياسية، وأكثر فهماً لمعنى السلطة والقانون، وهو ما جعلها أهلاً في إدراك نشأة وتطور مفهوم السلطة مع الزمن نحو بناء فلسفة نظرية الدولة الحديثة.

لقـــد شـــهدت الإنسانية في أوائل القرن الثامن عشر نقطة تحول حاسمة في تطـــور الأفكـــار والـــنظم السياسية، بعد أن تجددت الدراسات في القانون الطبيعي ونظريات العقد الاجتماعي، ونظريات الحقوق والحريات العامة، التي تعتقد بوجود القانون الطبيعي سواء في المذهب الفردي الحر، أم في إطار التضامن الاجتماعي. وكمـــا عبر عنها دوجي "من أن أساس القانون وموضوعه في كل العصور هو اســـاس واحد، كون أن القانون الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية تنبع من واقع حياة الجماعة ومتطلباتها في الزمان والمكان " [1]. وقد أفرزت تلك التطورات اثارها في إتجاهـــين **أولهمـــا** ؛ إنتـــشار تعاليم المذهب الفردي الحر وبكل ما يقوم عليه من نظـــريات الحقـــوق والحـــريات العامة والطبيعية، وهو بالنتيجة يحدد هدف الدولة والغـــرض مـــنها كدولـــة حارسة وظيفتها الحماية والدفاع، فضلاً عن ذلك تغيير الأساس التقليدي في سيادة الدولة من خلال السلطة السياسية المطلقة نحو تقييم مبدا السيادة الشعبية وفق المفهوم الديمقراطي، **وثانيهما**؛ أن فكرة الدولة الحارسة تكمن فـــي احتـــرام الحقوق والحريات الفردية والعمل على صيانتها، كدولة دفاع وحماية لمنع الأعداء من تجاوزها.

---

(1) إن تفسير "دوجي" في النطاق الاجتماعي على اساس

1- التضامن والتشابه في الحاجات الإنسانية

2 – على أساس تقسيم العمل بين الأفراد من حيث المواهب والإختصاصات. انظر:

L. Duguit, Droit Constitutionnel , T. I, Paris, pp 514-518

إن عـــصر النهـــضة الـــصناعية وتوالي ركب التطور العلمي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لا سيما في مجالات تقسيم العمل والتخصص، قد ساهم فـــي خلق جوٍ من المنافسة نحو بناء دولة الاقتصاد الحر في إطار قوانين صاغتها مـــدارس الفكـــر الكلاســـيكي، وتـــرجمتها أســـواق المنافسة الحرة ضمن المذهب الكلاســـيكي الـــذي جعل من الفرد هو من يقرر طموحاته كمنتج، مستهلك، عامل، مفكر...الخ، ووفق شعار "دعه يمر دعه يعمل ". وهكذا... اكتسب الميراث الفكري الأوربي قاعدة سياسية واسعة ضمن عصر النهضة الصناعية عمرها تجاوز 200 عام، استطاعت ان تبلور الأفكار الملهمة لخلق بون علمي متنوع ساهم بدفع عجلة التطور وبكل المجالات، ومنذ أوائل القرن العشرين، على أن هدم القاعدة الدستورية القديمـــة، ودعم فكرة بناء الدولة القانونية لحماية الحقوق والحريات، إنما هو تأكيد على خضوع أي سلطة سياسية لمبدأ سيادة القانون.

إن تطور الحريات السياسية العامة في العصر الحديث جعل منها نظريات لا تشتمل على الحقوق والحريات الفردية، إذ لا تزال حقوق وحريات عامة اخرى لا تقـــل أهمية عنها، بل تزيد أحياناً وكحالة ضرورية في المجتمعات البشرية، كما في الحريات الشخصية، والحريات المدنية والاقتصادية، وهذا الإتجاه يُعد خطوة كبيرة فـــي المفهوم السياسي الديمقراطي، لما يكفله للمجتمع من مختلف الحريات لضمان حقـــوقهم العامة. كما أن هذا الاتجاه هو الآخر قد تعرض فيما بعد الى إنتقادات في إطـــار الفلسفة السياسية الحديثة، ذلك ان هنالك من يعترضها من حيث التفسير وفق جانبـــين **أولهمـــا**؛ إن نظرية الحقوق والحريات لا تتعارض منطقياً مع اي نظرية سياســـية غير ديمقراطية، حين تمنح اي دولة حق السلطة المطلقة او الدكتاتورية، ويمكـــن ان نتصور خلالها دولة تحكم بالمطلق ولكنها تضع مصلحة الأفراد هدفها النهائـــي، كمـــا فـــي كثير من الأوتوقراطيات التي تحتفظ بخصوصياتها السياسية

والدستورية في السلطة[1]. في حين على العكس من ذلك تجد دولة تجعل من مصلحة المحكومين سبباً رئيساً لوجودها، وهذا ما يمكن اعتباره بدولة ترعى للحقوق الفردية. فعلى العموم ان نظرية الحقوق والحريات جاءت لتُعبر اساساً عن أهداف جوهرية للمذهب الفردي، على ان الفرد هو اساس المجتمع وغايته. **وثانيهما**؛ ترى في النظرية انها جاءت للتفريق ما بين المبدأ الديمقراطي كمذهب سياسي، وبين النظام الديمقراطي، كنظام لحكم وضعي.*

إن سيادة النظم الديمقراطية في أوربا الغربية، قد عبر عنها المذهب الديمقراطي الفردي الذي إستلهم روح الأمة في العصر الكلاسيكي، كبديل للسلطة المطلقة التي سادت في عصر الماركنتيلية، وبدايات تكوين الدولة القومية، إلا أنه في الوقت ذاته لن يُغير ذلك من تصميم سلطة الدولة في تحقيق إرادة جماهيرية، كون أن الأفراد وكما يرى "روسو" قد خوّلوا من يمثلهم لتحقيق طموحاتهم والتعبير عن رأي الجماعة من خلال العقد الاجتماعي، لنشر الحقوق والحريات. إذ لم تعد هنالك الحريات الفردية المطلقة دون سلطة الشعب ولمن يمثلها، إذ لا بد من سلطة سياسية عليا تأخذ على عاتقها مسؤولية الجميع وتمثله في كل شيء، ذلك أن جوهر السلطة السياسية ذات السيادة، أنها لا يمكن تحديد مهامها، فهي إما أن تسيطر على كل شيء، وإما أن لا تسيطر ولا تحقق شيء. وتأسيساً على ذلك، يمكن القول أن الفلسفة النظرية السياسية للعصور التاريخية في أوربا ونمط الديمقراطيات التقليدية لتلك العصور قد تنوعت في مفاهيمها الفكرية على اساس فردي ومطلق للسلطة

---

[1] للمزيد من الإيضاح إرجع الى: د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964، ص ص 158-159

* وتقوم التفرقة على اساس ان المذهب الديمقراطي، هوذلك المذهب الذي يرجع أصل السلطة ومصدرها الى الإرادة العامة للشعب، اما الديمقراطية كنظام فهي إستلهام لروح المذهب الديمقراطي، المتولد عن إرادة الشعب. إنظر: د. عبدالحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، القاهرة، 1963، ص 120.

الـــسياسية، إلا أن حـــياة المجـــتمعات لن تقف عند حدود نظام معين، فالتطورات الفكـــرية والاجتماعـــية، والاقتصادية، قد غيرت الكثير من السلوكيات في المجتمع الأوربي من سلوكيات مجتمع القرن الثالث عشر الى مجتمع القرن التاسع عشـــر. فقد عدلت من موازين القوى السياسية للدول الحديثة، ليؤدي في المحصلة الى تغيير الديمقـــراطيات مـــن مفهـــومها التقلـــيدي الى المفهوم الحديث في البناء السياسي للمجتمعات اللاحقة.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الثانـي

# الفلسـفة السياسية لنظرية الدولة المطلقة

# The Political philosophy For Absolute State Theory

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الثاني

# الفلسـفة السياسية لنظرية الدولة المطلقة

هــنالك الكثيــر من التساؤلات ما تجعل الأكاديمي في مجال الفلسفة النظرية لنشؤ الدولة، يتأمل بها بالرجوع إلى الماضي البعيد، كي يتعرف على أهم العناصر الأساســية المساهمة في ترجيح المبادئ العامة لبلورة فكرة بناء الدولة وفق إطارها الفلــسفي المثالي11، وهذا المفهوم سيترتب عليه معرفة جذرية بالفلسفة التي مرت بالعــصور القديمة في أوربا لا سيما عند الإغريق والرومان، والتي قد عبرت عن المهــام الوظيفــية للإمبــراطورية القديمة كانعكاس لوظيفة الدولة، وتكريس جهود النخــبة الــسياسية القائمــة حيــنذاك لخدمة واستمرارية الطاعة والخنوع المطلق للإمبراطور، كتعبير عن طاعة الدولة ذاتها.

إلا أن هــذا المفهــوم قــد تغير تماماً في ظل السلطة السكولائية في العصر الوســيط، حــين أخذت الدولة شكلها الثيوقراطي، كتعبير عن طاعة الدولة، ضمن مفاهــيم وتعاليم المسيحية في تسيير سلطة الإمبراطور الإقطاعي، دون النظر الى شــيء بعين المصلحة العامة، بل في ظل سلطة إدارية وتشريعية وقضائية تحكمها نــوازع المصلحة الشخصية للإمبراطور، فضلاً عن النوازع التي تمليها مؤسسات الكنيــسة الكاثوليكــية. فقــد ظهرت ملامح مثل هذا الإتجاه في مؤلفات المدرسيين الــسكولائيين والفلاســفة مــن رجال الدين كأمثال القديس" توما الإكويني" وممن اضــطلعوا بالمهــام التــشريعية والإداريــة للدولة، من خلال ما تربطهم والملك الإقطاعــي صــلة التداخل في السلطة، على أن ذلك كان يشكل هدفاً مركزياً لإنقاذ الروح الإنسانية من الوظائف الدنيوية.

وهكـــذا... ظلـــت فلسفة الدولة المطلقة وفق المفهوم الثيوقراطي لزمنٍ ليس بقـــصير، حتـــى بوادر ظهور الدولة الوضعية في ظل الماركنتيلية التجارية، التي اخـــذت فـــي سياستها طابعاً حمائياً لتأطير سلطة القانون تحت مظلة سلطة الملكية المطلقة، وبدايات عصر النهضة الأوربية.

إن نظرية الدولة المطلقة جزء لا يتجزأ من الفلسفة السياسية المثالية، كفلسفة تقلـــيدية، قد آثرت الفكر السياسي الإنكليزي حينذاك، ومن خلال أول ظهور لها في مـــؤلفات الفيلسوف " ت. جرين " وكذلك في مؤلفات الألماني "هيجل"، ليتولاها فيما بعد الفرنسي الدكتور "بوزانكيه"، ضمن طروحاته في بناء النظرية المطلقة كما في كتاب " النظرية الفلسفية للدولة".

فالعلاقـــةُ الإنـــسانية التي تربط الفرد بالدولة المثالية علاقة قائمة على أساس جوهري مطلق مفاده ؛ أن مطالب للدولة على الفرد تبقى قائمة على سلطة مطلقة، وهـــذه ستكون بدورها مطلقة على بقية الهيئات والمؤسسات المجتمع الإنساني، ذلك أن كـــل الاحتياجات الإنسانية الإجتماعية والمادية، إنما ستقوم بها الدولة كمسؤولية عامة في تلبيتها وتوفيرها. كما ان الشرط الأساس الذي يقوم على ترويج مثل هذه الفكـــرة لبـــناء الدولـــة المطلقة هي تلك المعادلة الناتجة عن نوعين من العلاقات، **أولهمـــا**؛ العلاقة الإجتماعية التي تربط الفرد بمجتمعه الإنساني، بوصفه عضواً في الجـــنس البشري، **وثانيهما** ؛ علاقة المواطنة، إذ أن الفرد كمواطن ينتمي الى تلك الدولة، وهو ملزم بطاعة سلطانها والخضوع لفلسفة حكم الدولة عليه.

## المبحث الأول

## النظرية المثالية للدولة – اتجاهاتها - النقد الموجه لها

إن أول ظهـــور لفلـــسفة النظرية المثالية للدولة، جاءت عند الفكر الإغريقي القديم، من أن الدولة هي كيان ذاتي مطابقاً للمجتمع بكل مكوناته.

ويـــبدأ " أرســـطو" فـــي تفسيره لطبيعة الدولة المثالية مطابقاً لتفسير أستاذه "أفلاطون" الذي يرى في الدولة كيان كافي لذاته.

إلا أن الاخـــتلاف فـــي جوهر هذا التفسير عند فلاسفة اليونان القديم، هو أن علاقـــة مجموع الدول في ركنها الشرعي والطبيعي ستكون محاطة بالعداء الكامن لكـــل منها تجاه الآخر. وهكذا... يبدو هذا الرأي متفقاً مع الفيلسوف "جروسيوس"، الـــذي اعتـــنق مذهب حرية الدولة من كل الموانع الخارجية " فضلاً عن أن تفسير هوبز لنظرية العقد الاجتماعي هو الآخر يستند على ملاحظة أن الدول في طبيعتها أعداء فيما بينها [1].

### الأول: أصول واتجاهات النظرية

هـــنالك عـــدة إتجاهات تفسر المنشأ التاريخي لنظرية الدولة المطلقة، ويمكن التمييز بينها من خلال[2]:

1-**الإتجـــاه العقلي أو الطبيعي**، الذي يذهب الى أن الدولة والمجتمع لا يمكن فهمهما، إلا من خلال مقياس مثل عليا موجود في الطبيعة، إذ أن الإنسان لا يراها بالعـــين المجردة، بل من خلال التأمل والتفكر، فإذا ما أُريد الحكم على شيء ما أو

---

[1] للمـــزيد مـــن الإيضاح إرجع الى: جود، النظرية السياسية الحديثة، ترجمة صدقي أبو طالب، مـــراجعة علـــي أدهـــم، المؤسسة المصرية العامة للترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، فبراير 1962، ص 9 وما بعدها.

[2] إنظر:

C.L. Wayper, Political thought, " The teach yourself books" , First Edition, London, 1954.

تنظـــيم على أنه صحيح أم خطأ، فلابد أن يتسائل الإنسان عنه مدى مطابقة ذلك مع المثل العليا في الطبيعة.

2-**الإتجـــاه الديني**، الذي يرى في أن الدولة هوتنظيم مقدس ومن صنع الله، فالدولة من خلال الحاكم تستطيع ان تأمر بما يملي عليها الرب في الحكم والتنظيم، إذ ان الله لا يريد لغباده الفوضى.

3- **الإتجاه الوضعي**، ويذهب الى أن الدولة هي من صنع الظواهر التي هي من فعل الإنسان وليس الطبيعة فهي لا تنعكس على مثل عليا موجودة في الطبيعة، إذ أن إرادة الإنسان في خلق الأشياء هي التي تصنع الدول.

وأن أساس هذا التفسير هو القانون الوضعي الذي تحتكم به سلطة الدولة في التشريع.

4- **الإتجـــاه التاريخي**، ويذهب أنصار هذا الإتجاه الى أن نشأة الدولة تتحقق تبعاً لتغيرات المجتمع وبما يتطابق والمتغيرات المحيطة به سواءاً الطبيعية منها، أم العقلية أم تلك التي هي من إرادة الإنسان في صنعه للأشياء، على أن هذا الإتجاه لا يعتمد في تفسيره الإتحاهين السابقين (الديني والوضعي)، بل يترك المتغيرات دون تحديد من يؤثر في طبيعة وتفسير الفلسفة النظرية للدولة.

إن الإتجاه التاريخي هو من عوّلت عليه الفلسفة النظرية للدولة المثالية، لعدم خلطهـــا مـــا بين الإرادة والعقبل، إذ لا يمكن الحكم على ما هو صحيح من خلال إرادة الجماعة في زمن ما، بل تقاس مثل هذه الإرادة من أيٍ كان من المُثل، وليس تلـــك المـــثل العليا الموجودة في الطبيعة، وأنما المُثل التي شاركت في صنعها كل الظـــروف والمتغيرات ضمن التطور التاريخي والعوامل المؤثرة فيه. وبمعنى آخر أن الدولة المثالية ليست نتاج لمثل أعلى في الطبيعة، بل يمكن أن تكون طبيعية أو وضعية، كونها نتاج لتطور تاريخي، (اي أن كل دولة نتاج لتطور تاريخي هي في ذاتها طبيعية أو صناعية من صنع إرادة الإنسان وليس العكس).

## الثاني: بيان النظرية المثالية

لقـــد جـــاءت الفلسفة النظرية المثالية عند "هيجل" وفق مفهوم مثالي لتطور الدولـــة، بوصفها الشخصية الضامنة للفرد وحرية المجتمع. فلولا إنضمام الفرد في علاقـــة واقعية مع المجتمع أكثر من تلك التي كانت تربطه بهم في الحالة الطبيعية الخالية من القانون، لما حصل على تلك الحرية التي تعبر عن مدى إنتماء الإنسان الى مجتمعه ودولته. وهذا ناتج عن سمو الإنسان وإنتقاله من محيطه الخارجي الى فحـــوى وجوهـــر فكره الداخلي والذي عبر عنه من خلال إلتزامه بالقانون وقاعدة الأخـــلاق الداخلـــية المـــتولدة عـــن المجتمع، فضلاً عن تأثره بالنظم والمتغيرات الإجتماعية التي تعمل على بلورة شخصيته، إذ ان الدولة من منظور الفلسفة المثالية لهـــيجل، تـــبدو ذلك الكيان الذي لا شيء غيرها يمكن أن تجعل الحرية للفرد امراً واقعياً.

إن ذلـــك يعني بأن الدولة هي الشخصية الحقيقية في الإرادة العامة والتمثيل والتعبير عن حاجات وطموحات الفرد والمجتمع.

فـــالإرادة العامة، تظهر من إرادة الفرد التي تتوافق مع إرادات الآخرين، أي إرادتـــه لـــصالح الكل بما في ذلك نفسه، ومن مجموع تلك الإرادات تُبنى شخصية الدولة[1] التي تتفوق خلالها على إرادة كل فرد وشخصيته على نفسها.

أما شخصية الدولة، فما دامت أنها فرد حقيقي يمكن أن تعتبر غاية في ذاتها وان لهـــا حقوقها الخاصة، وهي بذلك تسمو بالضرورة على كل حق آخر. فحقوق الفراد لم تكن موجودة أو واقعية قبل ظهور الدولة، لذلك ليس للفرد والمجتمع الحق فـــي التنازع مع حقوق الدولة. فلطالما لم يأتي الفرد بالحقوق من العدم، وإنما هي

---

[1] فالفرد يستطيع التعبير عن إرادته خلال الإرادة العامة، عبر تجسيم الواقع في مخيلته وكل ما فـــي وسعه من فكر. فمجموع إرادات الأفراد تتحقق الإرادة العامة للدولة، وهكذا... يجب أن تكون تلك الإرادة على حق وبلا تثريب، كونها تمثل خير ما في الإرادات الفردية. إنظر: جود، المصدر السابق، ص12.

الحقــوق التـــي يسعى الفرد في الحصول عليها ضمن غايات حقيقية تضعها امامه حاجاته وطبيعته الكاملة النمو، كونه عضواً نشطاً في المجتمع، لذلك لميكن المجتمع مــسؤولاً عــن حقوقه، وإنما هو من يمنح نفسه هذا الحق، حينما يساهم في تكوين الدولة التي يتلقى منها حقوقه، وعندها لا يمكن أن تكون لحقوق الفرد صفة التنازع مع حــق الدولة.

ومــن خــلال مفهوم الفلسفة المثالية عند الهيكليين للإرادة العامة وشخصية الدولــة والحقوق الفردية الواقعية، يمكن أن نستخلص خطاً جدلياً مفاده " أن الدولة المثالية هي مضمون أخلاقي يشعر بنفسه، وشخص يعرف نفسه ويحققها" *.

إن هذا التضارب في الرأي ضمن فلسفة الدولة المثالية يظهر من خلال ثلاث جوانب:

1- أن الدولــة هـــي تعبير عن الإرادة الحقيقية للفرد والمجتمع، وهي تمثيل حقيقي لحقوق وحرية الفرد، كونه ينتمي الى الدولة، وهذه الحرية هي حرية حقيقية وغيــر تجــريدية، كالتي يتمتع بها الفرد منعزلاً عن المجتمع والدولة. فاللص مثلاً يمكــن أن يُترك يتصرف بحرية مجردة، وهو يسيء الى المجتمع، في حين إن هذا اللــص يمكــن ان يتصرف بحرية مختلفة عندما يساق الى مخفر الشرطة، في ظل ســلطة القانون، لذلك فأن هنالك توافق ما بين الحرية والقانون للتعبير عن الإرادة الحقيقية للدولة والتي لا تتحقق إلا بطاعة سلطة القانون.

---

* ولعــل منهج هيكل الجدلي يثعد من أخطر ما أضافه هيكل إلى الفكر البشري، وفي جوهره أن الحركة والتغيير والتشابك والتناقض هي أساس الوجود. وفي الحقيقة تبرز هذه الفلسفة الجدلية فـــي النظام الاجتماعي وفي التعبير عن الطبقة البرجوازية الألمانية وهي تسعى في النهاية إلى تحقــيق الإستقرار وتأكيد نظامها الاجتماعي والسياسي لمواجهة كل الثورات والمتغيرات التي تؤثــر فـــي بنائها الدخلي، وتحول دون تحقيقها (لا سيما ما ظهر فيما بعد عند كتابات ماركس وأنكلــز). إرجــع الى: موسوعة الهلال، مطبعة دار الهلال المصرية، القاهرة، يوليو 1968، ص ص 513-514.

2- إن شخـــصية الدولـــة تعبير عن العلاقات التي تلابط الفرد ببقية الأفراد، وهـــي مـــتمماً لشخـــصية الفرد، إذ أن الفرد يتصرف على انه جزء لا يتجزأ من الدولة.

ويرى الدكتور "يوزانكيه" أن الفرد حتى وأن تمرد ضد الدولة، فأنه لا يتمرد بإرادة خارج إرادة الدولة، وإنما بإرادتها هي، أي بمعنى أن الدولة في حالة التمرد عليها ستكون إرادتها منقسمة ضد نفسها.

3- إن العلاقات الأخلاقية بين الأفراد هي بالضرورة أن تندمج في الأخلاق الإجتماعية للدولة التي تسمو عليها، إلا أن ذلك لا يعني ان الدولة في ذاتها أخلاقية أو ترتبط بعلاقات أخلاقية في أعمالها.

فـــإذا مـــا أسلمنا بأخلاقية الدولة سيكون من العسير جداً أن نرى لماذا يكون أصـــعب علـــى الدولة أن ترتكب جرماً أو ذنباً يعتبر لا أخلاقياً، منه عن كنيسة أو هيئات أو شركات تجارية قد تفعل الشيء ذاته.

فـــإذا كان المبدأ الأخلاقي في الواقع هو مبدأ يهتدى به في العلاقات بين فرد وآخر، فليس هنالك ثمة سبب يمنع الإعتراف به كمبدأ يسترشد به في العلاقات بين مجموعة وأخرى من الأفراد.

وخلاصة ذلك إن الدولة ما دامت موجودة من أجل الأفراد وتحقيق غاياتهم، فـــإن الدولـــة لا قيمة لها ولا معنى إلا إذا أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق تلك الغاية. وبتعبير آخر، إن الدولة والمجتمع ليستا غايات في ذاتيهما، بل وسيلة لتحقيق غايات وحاجات الفرد.

## الثالث:النقد الموجه للنظرية

ولعـــل من الإنتقادات التي وجهت الى الفلسفة المثالية لنظرية الدولة، هو أن أي دولـــة يمكن أن تعترف بقدرتها عل تحقيق رفاهيتها بمعزل عن رفاهية الأفراد وسعادتهم، وهي تبرر بذلك على أساس إن شخصية الدولة تتضمن شخصية الأفراد وتسمو عليها، وهذا يُعد وضعاً غير صحيحاً، إذ من غير الممكن للدولة أن تؤسس

رفاهيــتها على حساب سعادة الفرد أو حتى أن تطغى عليه، ما دامت الرفاهية من بعض وإرادة الفرد من إرادتها، إذ ان ذلك يُعد تناقض جوهري في النظرية. وحتى فــي حالــة الطغــيان يبقــى الأفراد هم الضحايا دائماً لذلك الطغيان، وهكذا...فإن النظــرية المطلقة للدولة في الحقيقة تُعد مليئة بالسلبيات، لا سيما في جانب الحرية الفــردية، كون أنه في حالة حدوث نزاع بين الفرد والدولة، فإن الوضع القائم، هو ان الدولة يجب أن تكون على حق دائماً.

وهــذا طــبعاً يخالف القول بأن إرادة الفرد يمكن أن تتوافق دائماً مع إرادة الدولة، ولا بأنها دائماً تعارضها.

فحــل المشكلة هنا بالنسبة للدولة ليس بتحقيق توازن ما بين مطاليب وحقوق الفرد وحقوق المجتمع التي قد تكون على الضد معه، إنما الحل هو من خلال إيجاد شــبكة مــن التنظيم الإجتماعي والمادي والأخلاقي الذي يحقق اكبر قدر ممكن من الحــرية الشخــصية بــين الأفراد، والتي ستنعكس بالضرورة على شخصية الدولة ذاتهــا. وهــنا قد يثار سؤال حول المطاليب والحقوق الفردية تجاه الدولة المطلقة، وهو اليس من الواجب على الفرد أن يطلب حقه في ان يقرر لنفسه ويختار بمحض إرادته ما يحقق رفاهيته سواء في المجال الإقتصادي أم الأخلاقي قبل مطالب الدولة ذاتها ؟

والجــواب على هذا السؤال يكفي في أن يرد على حجج هذه النظرية، وهي تتجاهل حقائق عامة وهامة، فيما يشير لها الدكتور بوزانكيه " من أن الدولة عندما تــرى أن الحاجة تدعو وفق الوسائل الدستورية الحل الأوحد، فعند ذلك ستعمد دون شك الى تحريم وضع التعبير باعمال خارجية عن اي ولاء للمجتمع الذي تمثله"

بمعنــى أن من منظور الدولة المثالية ان كل الهيئات الإختيارية التي تتشكل من اجل حياة الفرد تتم ضمن اتحادات ليست لها علاقات بحدود الدولة أصلاً، وهي مجــرد تــرتيبات اجتماعية يمكن أن تخالف او توافق أو تتعارض مع تقسيم الدولة

الـــذي هـــو أساس قائم على حدود سياسية، وعلاقات خارجية قد خرجت عن حياة الفرد.

كمـــا أن الفرد قد يلتقي ضمن هذا المفهوم النظري بالدولة المثالية عند حدود العلاقـــات الماديـــة، كدفـــع الضرائب مثلاً، إلا ان ذلك يُعد حق للدولة، ولكن ليس بالضرورة ان ينعكس كحق للمواطن بصورة خدمات إجتماعية.

وخلاصة ذلك ؛ أن الفلسفة السياسية للمجتمع ترى في التفكير المثالي للدولة علـــى أنهـــا كـــيان منعزل ومكتفي بذاته، فضلاً عن أنها تبقى غير مستجيبة لأي علاقـــات تـــتعلق بتنظيمات وهيئات إختيارية لحياة الأفراد، ما دامت تلك العلاقات تدخل اساساً ضمن بنائها السياسي الذي تتحكم فيه سلطة الدولة وبكل شيء.

## المبحث الثاني

## نظريات أصل الدولة المطلقة

لقـــد أســـهمت الإتجاهات المفسرة للنشأة التاريخية لنظرية الدولة المثالية في ظهـــور وبلـــورة بعض النظريات التي أعطت طابعاً خاصاً في تحديد نمط وطبيعة أصل الدولة المطلقة. وهنالك جملة من الأسئلة التي تثيرها النظرية السياسية، أهمها مـــا اصـــل وإنحـــدار الدولة ؟ وهل الإنسان عاش دائماً تحت شكل من الأشكال والتنظـــيم السياسي ؟ وإذا لم يكن الحال كذلك، فالسؤال المطروح، ما هي المسببات التي أدت إلى تشييد الحكومات في الدول ؟

فعلـــى الرغم من أن المفكرين والباحثين في مجال الفكر السياسي، لم يتفقوا علـــى الجـــواب الشافي لهذا السؤال، وإنما هناك نتاجا لافتراضات ضمن نظريات سياســـية مختلفة للتعبير عن أصل وبدايات تكوين الدولة المثالية، ولعل من أبرزها، نظـــرية الـــتعاقد الإجتماعـــي، الأصل الألهي، نظرية القوة، سلطة الرجل ن ولاية المرأة، نظرية التطور العائلي ن نظرية الملكية القديمة والقسوسة.

### الأول: نظرية التعاقد الاجتماعي The social contract Theory

إن فحـــوى وجوهـــر هذه النظرية يستند الى الإتفاق الذي حصل بين رحال وهيئات ليس لهم تنظيم حكومي أصلاً، لذلك لا بد ان يبحث في تاريخ وبدايات هذه النظرية.

## 1- التاريخ المبكر للنظرية *

إن العـــالم تاريخياً وبحسب توجهاتهم الفكرية، منقسماً الى فترتين متميزتين، أولهما ؛ الفترة التي سبقت قيام الدولة وثانيهما ؛ الفترة التي أعقبت قيام الـــدولة.

فالفتـــرة الأولـــى؛ لـــم تكن تتضمن قيام شكل من أشكال الحكومة، ولم يكن للقانـــون أي ســـيادة أو دور يذكـــر في إطار السلطة الجبرية (لا سيما في العصر العـــبودي)، إذ ان الإنـــسان قـــد عـــاش في ظل دولة الطبيعة تحت مظلة فرضتها النوازع الفطرية في كل شيء، وهو ما أدى الى فلسفة الأمور مثالياً لمواجهة كل ما يتـــرتب مـــن أخطـــاء ترتكب بحق البشرية، وهذا قد دفع بالطبيعة الإنسانية نحو ضـــرورة الإتفاق عل تكوين شكل من أشكال الحكومة، من خلال التنازل لحقوق الأفراد عن بعض حرياتهم الطبيعية من أجل الزام القوانين وإطاعتها في ظل سلطة الحكومة.

لـــذلك كانت الفترة الثانية تعبير عن الفكره الأساسية لبناء هذه النظرية التي مفادهـــا " ان الأفـــراد أو المجتمع كانوا على إتفاق مبرم من أن الدولة هي تكوين بشري نتيجة للتعاقد بينهم ".

فالدولـــة كانـــت هـــي جوهر الطروحات لهذه النظرية، وكما أوردتها فلسفة "أفلاطون" في مناقشاته عن العدالة والحقوق الفردية في ظل مدينته الفاضلة.

---

* إن نظـــرية التعاقد الإجتماعي كانت قد وجدت في المقالات السياسية في الشرق والغرب، كما ظهرت في كتاب المفكرين اليونان، عند أفلاطون (428-347 ق.م)، حين أشار الى أن سقراط وقـــف هادئاً منتظراً حكم الإعدام به، رغم أنه يعتبر الحكم غير عادلاً، ولكن حفاظاً على العهد مـــع الدولة، متجاوزاً فكرة الهرب من السجن، رغم قدرته على ذلك. أرجع الى د. أبودوريا، المـــدخل الى العلوم السياسية: النظريات الأساسية في نشأة الدولة، ترجمة نوري محمد حسين، جامعـــة أوستن / الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، مطبعةالديواني، بغداد، 1986،ص14 وما بعدها.

فالتـــشريع والتعاقد بين الأفراد أساسه ميثاق إمتناع متبادل بينهم في إرتكاب أي جرم أو ظلم أو تجاوز للحقوق.

وقـــد تطورت هذه النظرية في المناقشات السياسية في العصور الوسطى من خلال شكلين من التعاقد، وهما ؛ التعاقد الحكومي، والتعاقد الإجتماعي، فالأول هو إفتراض لإتفاق ضمني بين الحكومة والناس، في حين أن الثاني هو إفتراض لنظام إجتماعي سياسي عن طريق تعاقد محكم بين الأفراد.

إن نظرية التعاقد الحكومي سادت القرون الوسطى من خلال اولئك المدافعين عـــن الحـــريات الـــشعبية والحقوق المدنية المكتسبة ضد حق الحكام في السيطرة المطلقة للسلطة. وقد تطور هذا الإتجاه ضمن مقالات "مينكولد" في القرن-11، عبر النظـــرية القائلة "من الممكن عزل الملك عندما يخالف الإتفاق الذي على أساسه تم إنتخابه[1] فالناس هم من يقرر بقاءه، لأنهم هم من إختاروه ".

فالملـــك عـــند تتويجه بعد القسم، يُفترض أن يكون قد عقد ميثاقاً مع رعيته لتحقـــيق رفاهينهم وسعادتهم، إذا ما فشل في تحقيق ذلك سيكون قد إنتهى حقه في السلطة، كما عبر عنها حينذاك القديس " توما الإكويني " في فلسفته السياسية مطالباً رعيـــته بالحفـــاظ علـــى الميثلق المبرم بين الملك والرعية في ظل سلطة الكنيسة حيـــنذاك. وقد جاء المفكر "ديوبليسيس مورني" عام 1579 بنفس الملاحظة ضمن كـــتابه "The Grounds of Rights against Tyrants "، فضلاً عن ملاحظة "مريانة" صـــمن كتابه وبنفس الإتجاه "On Kingship and Education of aking" * لذلك

---

[1] للمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب، أنظر: ابودوريا، المصدر السابق، ص15

* ولعل أهم ما يعيق نظرية التعاقد الإجتماعي عن مسارها الحكومي، هو الجانب اللآهوتي لنظام الكنيسة المشار له عند السكولائي "هوكر" عام (1594-1597 )، إذ يفترض هوكر على دولة الطبيعة الأصلية بخضوع الناس الى القوانين الطبيعية فقط، وهذا سيؤول الى آثار ضارة بنظر الـــناس نحـــو عقد او إبرام إتفاق بينهم لتنظيم حكومي وإخضاع أنفسهم له. انظر د. أبودوريا، المصدر السابق، ص16.

جـــاء إعلان المؤتمر البرلماني الأول في إنكلترا عام 1688 إعترافاً صريحاً بهذه النظرية الحكومية، حين إعتبر "جيمس الثاني" المسؤول الأول عن هدم الدستور بعد فض الميثاق وكسره، كأساس لإتفاق معلن بين الملك والرعية.

إن نظـــرية الـــتعاقد الإجتماعـــي تحدد في جوهرها قوة وصلاحيات الملك والقـــضاة عبر الثقة المولاة من قبل الشعب لهم من أجل الصالح العام، على إعتبار أن القـــوة الأساسية في متن هذه النظرية، هو ان الحقوق التي يحصل عليها الرعية تُعتيـــر حقـــوق موروثة وطبيعية ضمن صفة التعاقد المبرم، فلا يجوز تجاوزها أو خرقها.

**2- أشهر دعاة هذه النظرية (مابين منتصف القرن 17- والقرن18عشر)**

**(توماس هو بز، لوك، وجان جاك روسو)**

**أ- " توماس هوبز" (1588-1679)**

مـــن أبـــرز المنظرين لفلسفة التعاقد الإجتماعي، فقد عاصر ظروف الحرب الأهلية في إنكلترا عام 1642-1651، ومن أهم سمات أفكاره أنه يميل الى سياسة الحكـــم المطلـــق، لـــشعوره أن بـــلاده في ظل أحداث الحرب والظروف السياسية العصيبة، بأمس الحاجة الى حكومة قوية للمحافظة على القانون والنظام.

ويقول "جورج ليون" نظراً للمآسي التي غشيت بلاده، كانت قد حكمت أفكار "هوبز" تأملات إستمدها من هاجس الخوف والفوضى [1] وهو ما يعكس القلق الذي كـــان ينتاب "هوبز"، بسبب ظروفه الإجتماعية والبيئية التي عاشها في ظل الحرب

---

[1] فقـــد عـــاش "هوبز" الفترة التي كان فيها الصراع الإجتماعي- الديني في أوج قمته، لا سيما تجـــسدها في الحرب الأهلية المشهورة حينذاك، رغم إقتناع هوبز من أن تلك الأوضاع قد تأتي بـــثمارها في تحويل إنكلترا الى دولة برلمانية، والتي ظهرت وقائعها فيما بعد دون أن يدركها. إرجـــع الـــى: د. عبدالرضـــا حسين الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، ط1، دار الحكمة للطباعة والنشر،بغداد، 1992، ص ص 107-108.

الأهلـــية التي مرت بإنكلترا، إذ كانت الإعتبارات العامة التي تتلخص بواقع إنكلترا الإجتماعي والسياسي، هي اشد تاثيراً في خلق هاجس الخوف عند "هوبز".

ويـــرى "هوبز" إن حياة الإنسان الإنعزالية فقيرة وقذرة ووحشية أحياناً، وذا وقت قصير، إذ لا يستطيع الإنسان أن يحفظ نفسه، ولا يحقق ولو جزء من حريته إلا مـــع الجماعة، ولذك يفتش عن السلام ويتبعه، ويجبر نفسه على هجرة الأشياء التـــي تـــسبب العوائـــق وتحيل دون تحقيق هذا السلام، فما عليه إلا أن ينجز كل المواثـــيق التي تتعلق بتنازل الناس عن كثير من حقوقهم الطبيعية التي تتناقض مع العيش الهادئ والمسالم، من خلال منح الثقة لحكومة جبرية (تنفيذية) للقيام في إدارة القانون والنظام.

إن جوهر نظرية التعاقد من منظور "هوبز" تتلخص في أن الأطرف المتعاقده هي ليس الحكومة والمجتمع، بل إنسان وإنسان آخر، إذ كل فرد يقول للآخر " إني أتـــنازل عـــن حقي في حكم نفسي مخولاً هذا الرجل أو تلك المؤسسة أوالهيئة من الـــرجال (النخبة من الحكومة) في القيام بهذا الواجب، شريطة أن يتنازل الآخرون عن حقوقهم الى نفس الجهة المخولة للحكم وبصورة متساوية". وبهذا الإسلوب الذي يؤسس فيه كيان الدولة، تتحقق نتائج عدة منها: [1]

1- أن الحكومة ذا سلطة قوية مطلقة وتتضمن:

- قـــوة السلطة التي لا تحدد بشرط ما دامت السلطة هي نتيجة لعقد وليست جزء ملحق به.
- إن العقد المبرم غير قابل للنقض.
- جميع الأفراد في المجتمع يخضعون بحقوقهم المكتسبة للسلطة المطلقة.
- تتجـــسد في السلطة رغبة الجميع، وهي تمثلهم بالأعمال كأنما كل شخص يعمل بوكيل عنه.
- أن تكون السلطة مستقلة وغير منحازة الى أي جهة، وأن لا تكون هنالك

---

[1] للمزيد إنظر الى: ابودوريا، المصدر السابق، ص ص 18-19.

- أي سلطة أخرى تضاهيها في القوة أو تساويها في الصلاحيات.
- السلطة لا تتجزأ، كما أن الملك (الحاكم) لا يُعاقب.

2- القانون ليس إستشارياً، بل إجبارياً.

3- حرية الفرد ضرورية من خلال:

- الحقوق التي تجيزها السلطة المطلقة.
- الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها سواء في ظل قانون الطبيعة أم القانون الوضعي للمحافظة على النفس " إذ لا يمكن أن يُجبر الفرد على قتل نفسه أو أن يمنع من أكل الطعام، أو أخذ الدواء، فضلاً عن أنه لا يمكن أن يُجبر على إتهام نفسه "
- أن يتعهد الفرد بطاعة السلطة والقانون، وأن لا يتجاوز حدودها.
- أما الحريات الأخرى، فإن الفرد حر بما يفعل، ما لم يحرمه القانون والسلطة العليا.

وهكذا... ومن خلال ما تم تحليله، نستنتج أن تفسير "هوبز" للسلطة القوية المطلقة كأساس للدولة، قد تم بنائها على تعاقد حر أساسه الجانب السايكولوجي لهاجس الخوف.

**أهم الانتقادات الموجهة لنظرية "هوبز" في التعاقد الإجتماعي:**

1- إن نظرية التعاقد الإحتماعي، لم تكن ضمن مراحل تاريخية كي تثبت مدى إستمرارها أم حتمية زوالها.

2- إن وجهة نظره (اي هوبز) بأن الإنسان اناني في طبعه، لا يمكن ان تستمر كسمة ثابته في الطبيعة الإنسانية.

3- إن جدلية نظريته حول التنازل عن جميع الحقوق الطبيعية للأفراد، ما هو إلا إهانة الى المنطق العام.

4-لقــد أخطأ في تصوره أن الإنسان متوحش في دولة الطبيعة، وقديس في دولة التعاقد، بدليل أن الإنسان البدائي كان قد إستقر على الحالة التي كان فيها، وتطور فيما بعد.

وهكــذا.. يصور لنا "هوبز" كيان الدولة المطلقة ونشأة السلطة السياسية عبر إتفاق حر يعقده الأفراد فيما بينهم، لإختيار من يمثلهم بكل الثقة المولاة اليه.

إن هــذا العقــد يُنقل الى الأمير الذي لم يكن طرفاً فيه من خلال سلطة نزل الــيها الجميع بأنفسهم، وبمحض إرادتهم، على أن يملك الأمير (الحاكم المطلق) كل السلطة، لتحقيق الأمن لرعاياه الذين هم قد فقدوا أساساً بالعقد قدرة التمييز بين ماهو عــادل وغيــر عادل [1] حين تركوا لحاكمهم كل ما يراه من الأمر دون أن يكون للــرعية حــق الرد والإعتراض والمناقشة الشرعية أياً كانت عيوب وأخطاء تلك السلطة المطلقة.

**ب- " لوك" (1632-1704)**

لقــد برر "لوك" الثورة الإنكليزية عام 1688، وإسقاط عرش ملكها " جيمس الثانــي" لــيحل مكانــه "ولــيم أورنج" من خلال مقال ذكر فيه " أن يحرص ملكنا الحاضر وليم، في جعل لقبه مرضياً لدى الناس"

إن مــن أهــم مناقشات "لوك" في نظرية التعاقد، إن في دولة الطبيعة يكون الناس أحراراً ومتساويين وفق رغباتهم الخاصة، واما في دولة التعاقد فهنالك قانون طبيعــي أو قانــون سببي يأمر الجميع في إحترام كل منهم الآخر ودون ان يضر بالحرية او بالحقوق المكتسبة لكل فرد. ولذلك جاء قانون الطبيعة عند " لوك" ليبرر

---

[1] ويرى "هوبز" في تصوره هذا أن قيام سلطة تعاقدية تخول الأمير صلاحية كاملة للحكم دون رد أو إعتــراض شرعي، هو أفضل من حياة الحروب البدائية التي لا يأمن الإنسان فيها على نفــسه.إرجع الى: د. محمد طه بدوي، إمهات الأفكار السياسية الحديثة، ط1، القاهرة، 1958، ص ص 46-50.

الحـــرية والمحافظـــة علـــى الـــناس جميعاً، وهو خلاف ما ذهب اليه " هوبز" في المحافظة على النفس. كما أن "لوك" يرى في السلام المتحقق قلقاً ومسؤولية، وليس من السهولة تمييزه عن الفوضى التي وصفها "هوبز".

إن دولـــة الـــتعاقد عـــند " لوك" يأتي تفسيرها بناءاً على عدم القناعة بدولة الطبيعة، وجاءت عدم القناعة هذه بثلاث إتجاهات:

1- حاجة المجتمع الى بناء مستقر لسلطة وقانون مقبول لدى الجميع كمقياس للصواب والخطأ.

2- الحاجـــة الـــى حكم محايد قادر على تطبيق القانون على الجميع وبدون إستثناء.

3- الحاجة الى سلطة قادرة على تحديد القرار وتنفيذه بشكل لائق.

ويـــرى "لـــوك" فـــي نظريته للتعاقد من أن سلطة الأفراد على أنفسهم تمثل صـــفات وخـــصائص لـــصيقة بسلوك الإنسان وآدميته. وهذا يعني أن تلك الطبيعة الإنـــسانية لا تقـــبل التـــصرف فـــيها ولا النزول عنها. ووفقاً على ذلك فأن العقد الإجتماعـــي لم ينقل الى الملك سلطة الأفراد أنفسهم، بل فوضته فقط ممارسة تلك السلطة.

إن تفـــسير " لوك " يخالف تفسير " هوبز" من جانب تحديد صلاحية السلطة، علـــى ان "لوك " يرى في السلطة هي المجتمع وليس الحكومة، وهذا يُعطي التعاقد تطوراً من حيث الحس الديمقراطي الشعبي، وهو أساس للنظام البرلماني الإنكليزي، كـــون أن الـــتعاقد لا يعطي الملك صلاحيات مطلقة كما عند هوبز، بل بشكلٍ مقيد ومحدود.

فالسلطة التشريعية التي تنال رضا الناس وثقتهم تصبح هي السلطة العليا في الحكـــومة الحرة، وهذه السلطة لا يمكن أن تكون تعسفية وظالمة، ومفرطة بحقوق

الناس سواء في تطبيق القانون أو في سير القضاء، وحتى في حق الدولة في جباية الضرائب من خلال قناعة تامة من لدُن الناس لمن يمثلهم في المجلس التشريعي خير تمثيل.

**والسؤال هنا: من هو صاحب السلطة في دولة التعاقد عند "لوك" ؟**

إن المجتمع هو السيد والأقدر وإن سلطته العليا تبقى كامنة من خلال الحكومة التي تمارس عملها بناءاً على الثقة التي يوليها المجلس التشريعي الممثل عن سلطة المجتمع، والذي له الحق في إبدال حكومة بحكومة أخرى في حالة التقصير، بينما اساس سلطة المجتمع تبقى على حالها.

إن نظرية " لوك" في التعاقد تعطي أساساً دستورياً مقيداً في السياسة الإنكليزية، ومكاناً دائماً لها، على أن فكرة "لوك" المركزية " أن الحكومة قائمة على قبول ورضا المحكومين " إذ باتت ذات قيمة عليا في المجتمع الديمقراطي فيما بعد.

**جـ- "جان جاك روسو "(1702-1778)**

تُعد نظرية "روسو" في التعاقد الإجتماعي الأساس الذي هيأ لقيام الثورة الفرنسية عام 1789 ضد الملكية المستبدة، وأمدت الطريق باقاعدة الديمقراطية للسيادة الشعبية في فرنسا لاحقاً.

في هذا التعاقد ينظر " روسو" الى أن حقوق كل فرد يجب ان تناط الى سلطة مجتمع مطلق يمثله، وليس الحكومة المطلقة كما عند تفسير" هوبز" في السلطة. وهو بذلك يجمع ما بين " لوك" في صفة حق المجتمع في السلطة وبين صف الإطلاق عند " هوبز".

فالأفراد يمنحون جزء من إرادتهم للإرادة العامة للمجتمع الذي ينظم السلطة، وبذلك يكون الإتفاق الإجتماعي ليشمل بالضرورة إتفاق ضمني يخوّل بموجبه الهيئة السياسية العامة، من أن تجبر أي فرد يرفض الإذعان والطاعة للعمل بموجب تلك الإرادة العامة للمجتمع. فمثلاً يُجبر الفرد في أن يكون حراً ما دام الإذعان العام

لـــلإرادة العامة هو ضمان لكل فرد تلك الحرية، بدلاً من أن يكون معتمداً على فرد أو مجموعة أفراد.

وبمعنى آخر فإن "روسو" يرى في حرية الفرد التأقلم مع حرية الجماعة، ما دام الفرد يذوب في مصلحة الجماعة، وهو ما يعني ان كل عضو يحصل على نفس الحـــق الـــذي تخلى عنه بالتنازل لمن يمثله في المجتمع، وفي المحصلة أن حاصل الربح مساوياً الى حاصل الخسارة مع سلطة أكبر بصفة الإطلاق للمحافظة على ما تبقى من حقوق لكل فرد.

ومـــا يميـــز تفسير "روسو" في هذه النظرية، أنه يرى في القانون تعبير عن الإرادة الجماهيـــرية، ويمكـــن أن يُصنع هذا القانون في مجلس برلماني ينوب عن الـــناس جمـــيعاً، فقـــد تطـــورت هـــذه الرؤيا فيما بعد الى وضع مفصل للقوانين الدستورية، التي أخذت على عاتقها تحقيق تلك الإرادة.

فالـــسيادة لا يمكـــن أن تُنقل أو تُقسم أوتُمثل، إذ ان الملك (السلطة) هوكائن جماعـــي ويمكـــن أن يُمثَل بنفسه فقط، وان الحكومة ليست الملك، وإنما تتبادل مع الملـــك الأعمال كل حسب إختصاصه. فجهة التنفيذ من صلاحيات الحكومة، وجهة التـــشريع مـــن صلاحيات سلطة المجتمع كسلطة مطلقة تتحدد في ضوئها القوانين العامة.

إن الحكـــومة من منظور "روسو" هي ممارسة وفقاً لقانون السلطة التنفيذية، وهـــو عكـــس ما ذهب اليه" لوك"، إذ ان تلك الحكومة لن تنبع عن تعاقد، لذا فهي ليست جزءً منه.

وهـــذا الإتجاه يضع لـــ "روسو" حجته في نظرية التعاقد "من أن الدولة يوجد فيها تعاقد واحد فقط "، وهو أن القانون الذي تنشأ من خلاله حكومة يتضمن اساساً شـــقين؛ **أولهمـــا**، أن يمـــرر قانـــون من قبل المجتمع (السلطة التشريعية المطلقة)

لتكوين حكومة. **وثانيهما**، إصدار قانون فيما بعد لتثبيت ذلك (أي تعيين الحكام في ضوئه) [1].

**3- أوجه الخلاف ما بين "روسو"، "لوك"، و"هوبز" في نظرية التعاقد** [2]

إن "روســو" لــم يوافق مع إستنتاجات "هوبز" في أن الحكومة تكون مطلقة، وإنمــا تكــون هذه الصفة في إطار سلطة المجتمع، ولهذا قُبلت نظريته على أساس أستنتاج "لوك". أما الإختلاف الجوهري لنظريته مع "هوبز" يتضمن:

1- إن الفرد يتنازل عن حقوقه الى المجتمع وليس الى الحاكم.

2- أن يحــدد ماهية الاختلاف (قوانين)بين السلطة والحكومة، وفي هذا يُعد "روسو" الأقرب الى إستنتاج " لوك" منه الى إستنتاج " هوبز".

**وأما الاختلاف مع "لوك" فيتضمن ثلاثة جوانب:**

1- يفتــرض " روسو" أن **التنازل** يكون كاملاً للحقوق بالنسبة للمجتمع، وهو ما يجعل السلطة مطلقة، في حين أن الإذعان يكون جزئياً عند "لوك" ولا توجد سلطة مطلقة.

2- إن **السيادة الشعبية** عند "روسو" في الممارسة المستمرة للسلطة التنفيذية (الحكــومة) الممــنوحة الثقة من السلطة التشريعية، في حين تبدو عند " لــوك" تلك السيادة كامنة، وتظهر فقط عند عمل الحكومة بدون ضرورة الثقة الممنوحة.

3- صفة **التعاقد** عند "روسو" واحد فقط وهو العقد الإجتماعي، في حين عند "لوك" هنالك عقدان ضمنيان إحداها، أن الحكومة تكون جزءً منه. ولذلك

---

[1] إنظــر للمــزيد من الإيضاح: د. أبودوريا، المدخل الى العلوم السياسية....، المصدر السابق، ص ص 26-28

[2] إذ يمكن أن يُنظر الى نظرية التعاقد عند " روسو" بأنها خليط من نظرية "هوبز" لتلطيف الرأي مع إستنتاجات لنظرية " لوك".المصدر السايق، ص 28.

عندما تخلى " روسو" عن فكرة العهد الحكومي، تحولت مضامين نظريته جذرياً لتصبح الدولة ذا سلطة غير مطلقة كما عند "لوك".

**4- المآخذ والحسنات في نظرية التعاقد الاجتماعي:**

تدخل على هذه النظرية انتقادات كثيرة، لا سيما من وجهة النظر التاريخية، أهمها [1]:

1- إن الـــدفاع عن نظرية تعاقد بين الأفراد لا يمكن أن تشكل أساس لسلطة سياســـية، لاســـيما فـــي مجتمع بدائي، إذ يمكن أن نتصور في مثل هذه الحـــالات أن أفراد قد عقدوا اتفاق وهم أحرار بعمل شيء ما من التعاقد بطريقتهم الخاصة، فأين المدلولات التي تدلل على ذلك ؟ وهذا ما يطرحه المفكر "مين" من أن تقدم المجتمعات البشرية صحيح جاء عن علاقة بين الأفـــراد بـــصيغة تعاقد، إلا أن هذا التعاقد لم يكن موجوداً في بداية حياة المجـــتمعات، بـــل في مراحل لاحقة* ويبرر "مين" هذا الاتجاه، على أن القانـــون القـــديم والعادات الاجتماعية قد أثبتا أن الناس البدائين لم يكونوا أحـــراراً، ولم يملكوا القدرة على التعاقد، بل كانت تربطهم علاقات فردية بأشـــكالٍ مخـــتلفة، كون أن أفراد المجتمع قد ولدوا على أساس مراكزهم الاجتماعية.

2- إن الـــتعاقد المبـــرم، قد يلزم الآباء والأجداد، ولكنه لا يلزم الأحفاد من بعدهم، لتطور طبيعة العلاقات والحاجات وتطور الأفكار التي تحتاج إلى ما هو أعمق من التعاقد في بناء الدولة.

---

[1] إنظر: د. أبودوريا، المدخل إلى العلوم السياسية....، مصدر سابق / ص ص 29-30.

* " فالإنـــسان الذي يولد عبداً يبقى عبداً والفنان الحرفي يبقى كذلك والقس قساً وهكذا..". ارجع الى: د.أبودوريا، المصدر السابق، ص30.

3- إن النظـــرية فـــي ذاتها تتضمن جوانب خطيرة ومشجعة على نمط من الفوضى الإجتماعية، كونها تعتبر أن الدولة وأنظمتها جاءت نتيجة لإرادة الأفراد، وهو ما يجعل كيان الدولة رهن إختلاف إراداتهم.

4-إن النظـــرية غير منطقية، كونها إفتراضية، إذ تستلزم ضميراً سياسياً في إنـــاس مجـــرد أنهـــم عاشوا دولة الطبيعة، وهذا لا ينطبق على أفرادٍ قد عاشوا مسبقاً داخل كيان دولة [1].

**ومثلما للنظرية من عيوب، فإن لها حسنات من أهمها:**

1- إن هـــذه النظـــرية تذكـــر المجتمعات الإنسانية وتحثها على إمكانية بناء الدولة لخدمتهم وخدمة أهدافهم الإنسانية.

2- أنها مهدت الطريق نحو تطور الديمقراطية الحديثة، بالشكل المعطى من قـــبل " لوك" و"روسو"، من أن المجتمع الإنساني لا بد أن يقبل الإلتزام، وان يـــتعلم إطاعة القانون، وان يفرض رأيه ليحصل على حقوقه، سواء من قبل الحاكم أم المحكوم في ظل سيادة الدولة والقانون.

## الثاني: النظرية الدينية (الثيوقراطية) The Theocratic Theory

إن جوهـــر التفسير لهذه النظرية ينحدر من ففهوم ديني، على ان الدولة هي نظـــام مقـــدس، قـــد فرضه الله لتقيق الغاية من التجمع البشري. فصفة الحكام أنهم خلفـــاء الله فـــي الأرض، ووجب على الأفراد الطاعة والخضوع لهم. وقد جاءت افكار هذه النظرية كتعبير عن إرتباط الأفكار السياسية بالسلوك الديني، كونه يشكل إرتـــباطاً واســـع الـــنطاق ومتأصل بالمجتمعات البشرية الأولى، والذي سرعان ما خـــضع لمتغيرات عدة بفعل التطور في الوعي السياسي والسلوك الإجتماعي لتلك المجتمعات تاريخياً. وتأخذ هذه النظرية ثلاثة إتجاهات من الناحية التاريخية وهي:

---

[1] المصدر السابق، ص30.

## 1- نظرية تأليه الحاكم

شكلت هذه النظرية في المجتمع العبودي القاعدة الأساس نحو تطور التاريخ الـــسياسي. ففي مصر القديمة بدأ التطور السياسي بإتجاه تركز السلطة في يد الملك (المعبود الواحد)، ليتطور الحال في العصر الفرعوني، لتأخذ السيادة السياسية نمطاً دينـــياً بإعـــتقاد الرعية أن الملك الفرعوني منحدراً من أصلاب الألهة، وقد جاءت تسميات الفراعنة مثل (رع) التي تعني باللغة المصرية القديمة بالإله إنما هي تعبيراً عـــن هذا النمط المقدس الذي إستمد سلطته من الألهة، بل اصبح فيما بعد الملك هو الإله نفسه، يُعبد وتقدم له القرابين كسلطة سياسية ودينية مطلقة [1].

وفي الهند ساء الإعتقاد أن القوى الإلهية هي أساس القانون والمصدر الأول في التنظيم السياسي والإجتماعي للمجتمع العبودي، وهذا النمط السلوكي كان غالباً العلاقـــات الإجتماعية للمجتمع الهندي، وظل حتى وقتنا الحاضر في معظم مناطق الهند، إيماناً منها في القوى المقدسة للألهة. كم أن قوانين " مانو" وهي أقدم الشرائع الأثـــرية للهند، قد منحت الملوك حينذاك السلطات الدينية المستمدة من الإله الأكبر (براهما) لتصبح في شخص الملك الهندي.[2]

---

[1] إن عبادة الفرعون قد فتحت أبوبها لظهور حكومة الكهنة التي إمتدت في صراعها مع الملكية المصرية القديمة الاف السنين، وهو ما تميز به التاريخ المصري الفرعوني في صورة الملكية الإلهـــية، لتـــسيطر على العصر العبودي حتى بوادر ظهور عصر الإسرات الأولى، لتفترش حكمها وتفرض إرادتها على السلطة السياسية في مصر القديمة. يرجع الى: د. أحمد فخري، مصر الفرعونية، ط1، القاهرة، 1957، ص ص 96-98.

[2] تُعتبـــر قوانـــين مانو الأساس في تقديم الشرائع للديانة الهندية القديمة (الديانة البراهمية) من خـــلال الطقـــوس المتبعة والقرابين التي يقدمها الناس للملك الهندي. إنظر: د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة...، مصدر سابق، ص 61

كمـــا ساد الإعتقاد ذاته في حضارة الصين، ومن ثم ذات الإعتقاد قد ساد في المدن اليونانية والرومانية القديمة * حين إمتزج القانون بالعقائد الإجتماعية والدينية للمجتمعات البشرية حينذاك.

وقـــد أضـــفى هـــذا النمط الثيوقراطي في العصر الجمهوري لروما القديمة، لتتحدد معالمه فيما بعد في العصر الإمبراطوري، وليصبح الإمبراطور هو الكاهن الأكبـــر والملـــك حتى قبل ظهور المسيحية بقليل، إذ كان يُنقل الملك بعد وفاته الى جوار الألهة وتصبح عبادته طقوس دينية رسمية للدولة.

ومـــن خـــلال ما تطرقنا اليه من مشاهد لنمط هذا التفسير النظري في تأليه الحاكم، إنما يظهر الملامح الأولى التي كان عليها المجتمع البدائي، ضمن إعتقادات مخـــتلفة تُعطي لسلطة الحاكم حق الممارسة الدينية والسياسية على حدٍ سواء. وهذه النظرية لم تعد مقياساً فيما بعد للتطور السياسي والإجتماعي وبلوغ الإنسان مرحلة مـــتطورة مـــن النـــضج العقلي والروحي، بل مجرد سرد لماضٍ من الأفكار التي أعطـــت للمجـــتمع البشري اللبنة الأولى في تطور فكره السياسي ووعيه نحو بناء الدولة.

**2- نظرية الأصل الإلهي (الحق الإلهي)**

إن دعاة هذه النظرية يذهبون بالإتجاه القائل " إن تفسير الدولة المطلقة يكون وفـــق مذهب ديني للرد على كل الظواهر الإجتماعية والسياسية والقانونية بالرجوع الـــى الله، وينتهـــي أصحابه الى تقديس السلطة العامة بإعتبارها حق من حقوق الله وحده، ومنه يأتي حق الحكام ".

---

*فمـــنذ أن تأســـست رومـــا سنة 754 ق.م تحت نظام ملكي مطلق، كان الملك يدير كل الديانات ويقـــرر القوانـــين ويفـــسرها تبعاً لإرادته التي تطابق إرادة الألهة. إرجع الى: د. عبد الحميد متولي، أصل نشأة الدولة، مجلة القانون والإقتصاد، القاهرة، السنة 68، 1948، ص 658 وما بعدها.

ومـــن فرضيات هذه النظرية " أن الدولة قد تألفت بشريعة الإله، وإن حكامها يعينون بقدسية، وهم لا يخضعون للمحاسبة من أي سلطة أو مرجع سوى الله "

إن هـــذا التحليل جاء عن كتاب الإنجيل الروماني المقدس الذي إتخذ مرجع يطـــبق في الكنيسة الكاثوليكية على الحكام، كونهم خلفاء الله في الأرض كالأنبياء، وهو ما لا يجوز لإن الأنبياء معصومون وليس الحكام كذلك.

وبناءاً على ما ورد في الإنجيل من تعاليم إستمدت هذه النظرية جوهرها في الحـــق الإلهـــي في السلطة لتطبق على الرعية " دع كل روح أن تكون تابعة الى القـــوة الأعظـــم، ذلـــك أن لا قـــوة إلا لله، وأن السلطة هي شريعة الله، فإن أولئك المخاصمين للسلطة سوف يجلبون لأنفسهم عذاب الجحيم " [1]

فـــي حين النبي المرسل هو منزه من الله ومبشر للعالمين من قبل أن يُبعث، ويـــؤكد ذلك قوله تعالى " وإذ قالَ عيسىَ أبنُ مَريْمَ يا بَني إسرائيلَ إنيْ رسُولُ اللهِ الـــيكُم مُـــصدْقاً لِمْا بيَنَ يَديَّ مِنَ التَوراْةِ ومُبَشِراً بِرْسَولٍ يَأْتي مِنْ بَعديَ إسُمهُ أحَمَدُ فْلَمَّا جْاَءَهُم بالبَيْناتِ قالْوُاْ هَذْا سِحرُ مُبْيِن ".[2]

وجاءت الكنيسة لتأكيد هذا الإتجاه ضمن حركة التحرر العقائدي ومن خلال دعمها لسطوة الإمبراطور الروماني على زمام الأمور الدينية والسياسية على حدٍ ســـواء. إلا انـــه وبعـــد أن نادى السيد "المسيح" عليه السلام بفكرة العدالة المطلقة والإخـــاء بالله، حدثت ثورة العقل والروح في قواعد السلوك السياسي والإجتماعي حيـــنذاك، إذ أن تعاليم المسيحية لا تقبل بفكرة الخضوع لعبادة الإمبراطور، لكونه يُعـــد إشـــراكاً بالله تعالى. وقد أدى ذلك الى إنفصال روحي وعقائدي ما بين الفرد

---

[1] Romans,Xiii, 1-2

[2] الأية 6 من سورة الصف.

كإنسان والفرد كمواطن، تمهيداً للفصلِ مابين السلطة الدينية والسلطة الزمنية [1] وهو من الأسباب الجوهرية التي أدت الى إنهيار الإمبراطورية الرومانية، تمهيداً لقيام دولة الإقطاع في ظل تعاليم المؤسسة اللاهوتية، ليدخل عنصر الزمن في مسار السلطة وتتحمل الكنيسة أعباء من الإضطهاد قبل أن تنتصر إرادتها في ترسيخ أفكار السكولائيين في سلوك الشعب المسيحي والقياصرة عبر شعارها ((دع لقيصر ما لقيصر وما لله لله )).

إن هذا التحول الثيوقراطي في الحق الإلهي، جعل من رجال الدين في أن يعدونه دعوة صريحة من السيد المسيح بضرورة إحترام السلطة السياسية، وبلوغاً منها مرحلة صياغة هذه النظرية كأساس لبناء الدولة ونهجها السياسي.

إن أساس هذه النظرية سواء في الشرق ام في الغرب، إنها لم تكن تدعوا الى تكوين جذور الدولةوالأنظمة الإنسانية والإجتماعية ضمن الحق الإلهي، بل تفترض فقط إن إرادة الله تعلِم بالوحي أو الإلهام اشخاصاً هم بمثابة نواب أو خلفاء في الأرض، فتصبح الطاعة للدولة من خلالهم واجباً دينياً، كما هي واجباً مدنياً.

إن هذا التطور النظري الثيوقراطي، قد جعل من ملوك الغرب في القرون الوسطى، أكثر إستغلالاً في تطبيق تعاليم النظرية المطروحة بهذا الإتجاه كما عند " جيمس الأول" حين أخبر برلمانه ((أن أي ملك لا يمكن أن يكون شرير، وحتى إذا كان كذلك فيعني أن الله قد أرسله كعقوبة للناس على ذنوبهم، ليُصلِح الحمل الذي وضعه الله عليهم، كاالصبر ن والصلاة المخلصة، وإصلاح حياتهم كوسائل قانونية

---

[1] أساس تفسير هذه النظرية " أن الطبيعة البشرية والغريزة الإجتماعية هي التي تدفع بالإنسان للبحث عن تكوين دولته، ولما كانت الغريزة الإجتماعية هي من صنع الله أودعها في الطبيعة البشرية، إذن فالدولة هي نظام إلهي مقدس بطريقة غير مباشرة. انظر للمزيد من الإيضاح: د. عبدالحميد متولي، أصل نشأة الدولة، المصدر السابق، ص656 وما بعدها.

يمكن للإله من خلالها أن يستجيب لهم وينعم عليهم لتخفيف تلك اللعنة العظيمة))[1].

وقـــد لاقت هذه النظرية إنتقادات ودحض في جوهرها، كونها إعتمدت على فرضـــيات كمـــسائل للإيمان أكثر منها للتسبيب (بيان السبب في الشؤون العامة )، فضلاً عن أنها تترك المجتمع مرهوناً وفق الحق الإلهي المطلق وتحت رحمة الظالم من الحكام. وبالرغم من هذا الإتجاه الثيوقراطي الخطير في تفسير النظرية، إلا أنها وفـــق الـــصورة المثالية تُعد إحساساً جماهيرياً لقيمة النظام السياسي والطاعة الى القانون بالشكل الأخلاقي والديني، كجانب ضروري لتحقيق الإستقرار.

### 3- نظرية التفويض الإلهي

إن مـــضمون هـــذه النظـــرية يكمن في أن الملوك والأمراء هم مخولون في الـــسلطة، بإعتبارهم وزراء الله وخلفائه على الأرض في حكم رعاياه وفق مقتضى القوانين الإلهية.

لقـــد تطورت هذه النظرية في ظل تعاليم المسيحية، بعد إنهيار الإمبراطورية الـــرومانية، فكان للكنيسة الكاثوليكية دورها وفلسفتها في إحكام السلطة التشريعية، ليـــستمد الملك (الإمبراطور الإقطاعي)سلطته من رجال الدين السكولائيين في حكم الرعية، وعلى أساس ما تمليه إرادة الرب وبموجب رضا الشعب المسيحي، وتحت إشراف الكنيسة البابوية.

فالبابا هو صاحب الولاية العامة دينياً وسياسياً، وبمحض إرادته يقرر السلطة الـــزمنية لمـــن يفـــوض من الحكام في إدارة شؤون الرعية، وهو لا يفعل ذلك إلا

---

[1] إن قـــبول هذا النوع من النظريات الدينية في الوقت الحاضر وكما في المجتمعات التي ترتبط بعقـــيدة دينية عامة، يُعد امراً روحياً، كونه لا يخضع لقواعد السلوك الإجتماعي والسياسي، بل لمسائل تتعلق في الجانب الروحي فقط. وهكذا... كانت قد إكتسبت النظرية فقط إمتداداً تاريخياً تمـــثل فـــي ســـلطة الكنيسة حين ساعدت على دعم إدعاءات الحكام للحكم بصورة مطلقة أمام الناس. إنظر: أبودوريا، المدخل الى العلوم السياسية....، المصدر السابق، ص ص 32-33.

بشروط يستطيع من خلالها إقصاء أي حاكم، ويبرىء المجتمع المسيحي من الولاء لهُ، حينما يلتمس منه تعسفاً أو عدم إحترام شروط تفويض السلطة [1].

وخلاصة هذه النظرية أن الإله لا يتدخل بإرادته المباشرة في السلطة وطريقة ممارســتها، بل تتمثل تلك الإرادة بالحكام من خلال ولاء الكنسية لهُ ورضا الشعب عنه. إذ ان الشعب المسيحي هو من يختاره ويقبل الخضوع له بعد تفويضه للسلطة بإعتــبارها حقــاً شخصياً في تسليم الناس له والتعاقد معه، كونهم هم الوسطاء بينه وبين السلطة التي يمنحها الله لحكم الرعية.

## الثالث: نظرية القوة The Theory of Force

تــرى هذه النظرية أن أصل الدولة يعود الى إرادة الإنسان التي تكمن بالقوة والعــنف، كــأدوات لتحقــيق تلــك الإرادة وفــق ما يُعرف "بقانون الأقوى " بدءاً بــسلوكيات المجــتمع القبلــي وقانون الإسر في العصور القديمة التي كانت تبني ســلطانها علــى أســاس القوة والغلبة، كما هو الحال في الصراعات ما بين الدول الــسومرية قــبل أن تتوحد قي ظل الدولة الأقوى. إذ أن شواهد التاريخ والحوادث التــي مرت عبر العصور لدليل على أن عنصر القوة كان الغالب على أي عنصرٍ آخر كالتعاقد أو الرضا بين الأفراد كمصدر أو منشأ لكيان الدولة[2].

ويمكن أن يستشف من خلال الحرب منطوق هذه النظرية في شكلها البسيط، ذلــك أن الحرب هي التي أوجدت الملوك والسلطان بفعل الإنتصار والغلبة للقوي على الضعيف. وفي هذا الإتجاه يرى "هيوم" في كتابه "أصل الحكومات"، (أن أول صــعود لــرجل واحد فوق الجميع، بدأ خلال حالة حرب، إذ يبرز تفوق الشجاعة

---

[1] وهكــذا.. يكــون الحاكم في هذه النظرية مندوباً عن الكنيسة ومفوضاً سياسياً ودينياً في حكم الــشعب المــسيحي وفق تعاليم وقوانين المسيحية لتحقيق الصالح العام. للمزيد إرجع الى: د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة...، المصدر السابق، ص ص 64-65.

[2] للمــزيد من التفاصيل حول اصل هذه النظرية إرجع الى: د. عبد الحميد متولي، أصل ونشأة الدولة، المصدر السابق، ص 684.

وتكتشف العبقرية ذاتها برؤية أكبر، حيث الإجماع والإتحاد مطلوبان بشكلٍ كبير، والتأثيرات المضرة لعدم النظام تُستشعر بحساسية أكبر)[1].

وهذا النمط من الحركة إستمر زمناً طويلاً، يحكم سلوكيات القبائل البدائية التي تعودت على النهب والسلب ضد جيرانها فضلاً عن الإمتداد الجغرافي على حسابها، الأمر الذي خلق حالة عامة من الإذعان بين الناس إستوجب في أثرها حالة مقابلة للدفاع عن الذات والقيم والأرض والممتلكات... الخ.

ومع تقدم وتطور الحياة ديموغرافياً وإرتفاع متطلبات الوجود المتنوعة وحاجات مادية أساسية في إستمرارها، ساعد على تطور فنون الحرب، ليصبح هذا الجانب تخصصاً عبر القادة العسكريين والمحاربين المتخصصين، مما تولد عن هذا التطور جانبين أساسيين **أولهما** ؛ قدرة القائد في تثبيت مركزه كحاكم على قبيلته، **ثانيهما** ؛ أن يتمكن فيما بعد من توسيع نطاق جغرافية قبيلته، لتشمل مساحات مجاورة أوسع وفق منطق القوة والقدرة، وهذا ماظهر بشكلٍ جلي في القرن التاسع الميلادي في إنكلترا ضمن ما يُعرف بالمماليك القبلية أو " لهبتارجي" التي توحدت بالغزو في زمن زعيمهم "أكبرت" عام (802-839م)[2].

أما في المجتمع الحديث وبناء الدولة الحديثة، التي تشكلت سواءاً من خلال الحروب وإندماج المجتمعات وتوحد القوميات تحت صفة لشعب واحد ضمن حدود معينة لبقعة من الأرض أوما جاورها إقليمياً، كما في أوربا الغربية بعد إنهيار مرحلة الإقطاع أومن خلال الهجرات من مناطق أخرى، فقد بات الأمر أكثر إقتناعاً بالإنتماء إقليمياً، لا سيما للذين عاشوا في إقليمٍ واحد وارتبطوا مع الحاكم بصلة الدم أو القربى أم للذين إضطروا لإطاعة أوامر الحاكم بفعلِ عوامل القوة التي قد فرضتها نوازع السلطة المطلقة حينذاك. ويرى " دوجي" وهو من أنصار نظرية القوة والغلبة " من أن السلطة في الدولة، إنما تكون بأيدي الفئة القادرة على إحكامها

---

([1]) المصدر السابق، ص 35.

([2]) للمزيد من التفاصيل إرجع الى أبودوريا، المصدر السابق، ص 35.

بالقــوة، فالقــوة عــند دوجي ذات معنى شامل وواسع، إذ تتضمن الجانب المادي، الأدبي، الفكري، الديني، فضلاً عن القدرة الإقتصادية التي تتوافر عليها السلطة"[1].

وانطلاقــاً مــن هــذا المفهــوم لنظرية القوة فإن "نيقولا ميكافيلي" في كتابه (المطارحــات)[2] يرى بطبيعة الإنسان، أنه ملزماً في أن يمنح صياغة التاريخ في الدول الى أولئك المزودين بقوة خاصة، وفضيلة خاصة.

وفــي كتاب "الأمير" لميكافيلي ترتسم معالم القوة عند الحاكم ضمن الأساس الذي تبنى عليه الدولة الوضعية في المجتمع الفلورنسي بعد مرحلة الإقطاع، فضلاً عــن ذلــك يظهر لنا ميكافيلي في تفسيره للسلطة، على أن قناعة الشعب بالحاكم، شــرطاً أساســياً لوجــوده في السلطة المطلقة، كون ان ذلك يمنحه القوة في إدارة الدولة[3]. لذلك أخذت الدولة الحديثة تعطي لميزان القوة والقدرة الإعتبار الأكبر في بــنائها، وعلــى أنــه عامــل دينامي من عوامل أخرى رئيسه، كالدين، الإقتصاد، والوعي السياسي.

---

([1]) انظر: د. طعيمة الجرف، المصدر السابق، ص 74.

([2]) وقــد رســم ميكافيلــي معالم هذه النظرة لإيمانه بعدم كفاءة الطبقات الشعبية، لسبب نكرانها للمعــروف لمــن يمثلها، وكما يرى في أن هنالك من الرجال مؤهلون يمكن أن يحكموا إذا ما مــنحوهم العدد الكبير من المبتذلين(الذين يملكون الدعم المادي) الفرصة التي تُعد إسناداً للأمير في الحكم. للمزيد من الإيضاح حول هذا الموضوع إرجع الى: نيقولا ميكافيلي، المطارحات، تعريب خيري حماد، ط1، بيروت، المكتب التجاري للنشر، 1963.

([3]) إنظــر فــي هــذا الموضوع: ميكافيلي، الأمير، تعريب خيري حماد، ط2، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1975.

## الرابع: نظرية سلطة الرجل The Patriarchal Theory

يُعــد "هنري مين" (1822-1888) أبرز المؤيدين لإفكار هذه النظرية، كما جاء في كتابه القانون القديم عام 1861، إذ يطرق "مين" الى ثلاثة مصادر أساسية تأتي بفكرة هذه النظرية وهي[1]:

1- من الذين عاصروا لحضارة أقل تطوراً من حضارتهم الحالية.

2-مــن الأوراق القديمــة لــبعض الأعراق الذين إحتفظوا بتاريخ الإغريق مقارنة بتاريخهم.

3- مــن القانون الروماني القديم، فضلاً عن حضارة الهند والسند (الهندوس القدماء).

ويــرى " مــين" أن إنحدار هذه النظرية يعود الى المجتمع البدائي، فكما في زعامة القبيلة من خلال رجل قوي يتمتع بصفة القدرة والحنكة على إدارة شؤونها، وكمــا في دور الأب وسلطته المطلقة في العائلة الواحدة، لتمتد هذه النظرة سلوكياً فــي إطــار تكوين سياسي- إجتماعي عبر إتحاد الأسر بالقبيلة الواحدة ومجموعة القبائل، لتكون كيان الدولة.

فالمجتمع الأبوي الذي ينطلق من الإسرة، فالقبيلة إنما هو مجتمعاً قادراً على أن يؤدي بفعل الترابط الإجتماعي الى بناء كيان الدولة العصرية التي تتضمن ثلاثة مظاهر أساسية وهي؛ القربى في الذكور، الزواجد الدائم بين رجل واحد وإمرأة، ثم سلطة الأبوة وكما يشير " جينكز " في كتابه تاريخ السياسيين، ((على الرغم من ان هــذه القربى، قد تكون خرافية اكثر من أنها حقيقة، إذ يُصلح من حالة الوارثين من الذكور، أن يُسد النقص بالتبني، وهو ما يعكس أن مظاهر هذه النظرية جاءت فقط لتبريــر عرفاً إجتماعياً ليس إلا، وهذا لايعني أن الزواج الدائم فقط يتمثل بين رجل

---

([1]) فالدولــة إمــتداد للعائلة أو القبيلة ن التي يكون رئيسها اباً والناس هم أولاده.إرجع الى كتاب "هنري مين" في القانون القديم بنسخته القديمة:

H.S.Maine, Acient law, World classics edition, London,1861.

واحد وإمرأة واحدة، بل أن صفة تعدد الزوجات كان شائعاً، وهذا في حد ذاته يسبب عقبة كبيرة أمام النسب الأبوي بالنسبة للذكور، على أن الجد الذكر له سلطة إستبدادية، ومحكمة للجماعة )) [1].

وعلى العموم فإن هذه النظرية، رغم أنها تُعبر عن سلوكيات لمجتمع بدائي وقبلي لسلطة الرجل المطلقة في بناء الدولة، إلا أنها من جانب آخر يمكن أن تشكل بدايات ضمن تصورات الفكر السياسي الحديث، لا سيما في بناء أسس الأوتوقراطيات والأقليات السياسية (البناء السياسي المتوارث في السلطة)، وكما هو الحال اليوم، قائماً ضمن السلوك السياسي الأوتوقراطي في حكم المشايخ في منطقة الخليج العربي.

## الخامس: نظرية ولاية المرأة The Matriarchal theory

لا تختلف هذه النظرية عن فكرة نظرية سلطة الرجل، كون ان هذه النظرية، تقرر أن المجموعة البدائية، لم يكن لها زعيم عام، وأن تلك القرابة بينهم تنحدر فقط من المرأة. ويُعبر " جينكز" من خلال فرضيته لمجتمع بدائي في قارة إستراليا، بقوله" أن الوحدة الإجتماعية للإستراليين هي ليست في الحقيقة القبيلة، بل المجموعة الدينية الخاصة Otem Group ، أو تأخذ هذه المجموعة علامات مميزة كحيوان، او شجرة او أشخاص متوحشين (غير إجتماعيين)، ممن لا يتزاوجوا مع بعضهم البعض، "فالحية يمكن أن لا تتزوج من حية، فضلاً عن الشجرة وهي الأم وتبقى

---

[1] وكما يشير " جينكز" في كتابه تاريخ السياسيين " من أن السلطة تكون من الرجال الأقارب الذين ينحدرون الى نفس الجد الذكر"

E.Genka, Ahistory of policies ,Worlds classic edition, The first part ,London,19oo, pp15-17

نقلاً عن د. ابودوريا، المدخل الى العلوم السياسية....، المصدر السابق، 37.

لفتـــرة طـــويلة على حالها سيدة الشجر وهكذا.. " *، فالقاعدة التي يُبنى عليها هذا التعبيـــر غيـــر مُعرفة، سوى ان هدفها هو منع الزواج من خلال علاقات القربى، ويُعـــد هـــذا التنظيم تنظيماً متوحشاً، فالمتوحش فيه لا يتزوج من جماعته الدينية، وإنما من جماعة دينية أخرى ثبتت له بصورة خاصة [1].

والـــبعض يـــرى أن أصول هذه النظرية جاءت من سلطة الرجل في القديم، عـــندما كان يترك عائلته ليذهب الى الصيد، ليترك الأم هي من تدير شؤون البيت ورعـــي الماشـــية والقطعان، والزراعة...الخ وبالتدرج أُدكر القيمة الحقيقية لعمل المـــرأة، وهـــو مـــا أوجد نظام يقر بأهلية المرأة في عمل إنفرادي وسلطة منفردة بـــشؤون العائلـــة، بل حتى القبيلة أحياناً، لتتطور هذه الفكرة الى تثبيت اسس هذه النظرية فيما بعد.

لقـــد تعرضـــت نظريتـــي سلطة الرجل، وولاء المرأة لنقدٍ كبير لا سيما في جوهـــرها الإجتماعـــي في بناء الدولة، فليس من الصحيح ان يُعتبر مجتمع الأسرة ســـواء في سلطة الأب أوالأم، ذلك الشكل التنظيمي والسياسي الأقدم تاريخياً، رغم أن التطور التاريخي يُعطي مؤشر في خط السطوة الأبوية وسلطة الرجل، على أنه الأكثف والأقدر في الزمان والمكان.

كمـــا أنه من الخطأ التسليم بربط الدولة بالإسرة لإختلاف كليهما بالهدف من ناحـــية وبطبيعة السلطة من ناحية أخرى، ذلك انه من المقطوع به أن الأسرة تفقد أساسها وتستنفذ أغراضها بمجرد بلوغ الأطفال السن الذي يسمح لهم بالإعتماد على انفـــسهم مـــستقلين، فـــي حين أن الدولة تمتد بأهدافها الى أبعد من ذلك عبر حياة

---

* وفضلاً عن ذلك يتزوج الرجل بجميع نساء تلك الجماعة الدينية التي ينتمي اليها، كي يبقى نسل المـــرأة كـــصفة غالبة، وأن الهدف من ذلك ان تكون تلك العلاقة علاقة دم عن طريق النساء وليست عن طريق الرجال. إرجع الى المصدر السابق لجينكز
E.Genks, The history of policies. Op.cit,p 17.

[1] للمزيد من الإيضاح حول النظرية، انظر أبودوريا، المصدر السابق، ص ص 339.

الأجـــيال من جيلٍ الى جيل من المواطنين [1] فضلاً عن أن السلطة في الأسرة لا يمكن إلا أن تكون شخصية وترتبط بشخص رب الإسرة وجوداً وعدماً، في حين ان ســـلطة الدولة هي فكرة مجردة وتتجاوز عمر الحكام زأشخاصهم، وتدوم ما بقيت الدولة شخصاً قانونياً.

وتبقـــى مـــثل هذه النظريات لا تشكل سوى إطار عام في الأساس التاريخي للمجـــتمعات البشرية، التي تُعبِّر عن سمة التقارب والتلاحق الإجتماعي الذي يربط الـــرعايا بعـــضهم ببعض، ذلك منذ ان بدأ سلوك الإنسان وعقله يميل نحو المعرفة بالـــنظام الـــسياسي وإدارة شؤون المجتمع، ومن خلال التشابه الذي يجمع ما بين الدولـــة والأُســـرة ضـــمن النشأة التاريخية للدولة، كونها نشأت على أنقاض النظام القبلـــي بعـــد ان تخلـــص الإنسان من روابط القربى والدم الى رابطة الإنتماء الى الأرض أو الإقلـــيم عـــن طريق توحد القوميات في ظل كيان الدولة القومية ونظام السلطة المطلقة.

## السادس: نظرية التطور التاريخي The historic Evolutionary theory

إن منظري هذه النظرية يعدُّهـــا من النظريات الأكثر قبولاً، كونها لا تُعطي تفـــسيراً لسبب من الأسباب التي تناولتها النظريات السابقة، سوى أنها ترجأ عملية التطور السياسي لبناء الدولة على أساس تاريخي وطبيعي، وليس على أساس نظام تدبيـــري مقـــدس أو إنساني مقصود. ولذلك جاء تفسيرها على أنها تطور تاريخي مستمر لكل المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور التاريخية حتى مرحلة بناء الدولة العـــصرية (أي من حالة البدائية إلى حالة الكمال، ثم مرحلة النضوج الفكري لبناء

---

[1] إن هذا النوع من النظريات تُعد في عداد المقارنة، وتوضح كيف لعب التاريخ دوره في نظام الدولة، فغير من شكلها وطبيعتها وسلطتها وسيادتها. لمزيد من الشرح والتفصيل إرجع الى د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، المصدر السابق، ص ص 56-59.

أشـــكال مـــتقدمة لـــنظام إجتماعـــي_سياسي للجنس البشري) [1]. فالدولة من هذا المـــنظور ليـــست ســـوى ظاهرة سياسية جاءت في أعقاب ظاهرة إجتماعية لتأخذ مـــسارها كتطور تاريخي تحت تأثير عدة متغيرات متباينة، منها العوامل الدينية، الحروب، الأبوية، الإجتماعية، الثقافية، السياسية والإقتصادية [2].

ويذكـــر الدكتور عبد الحميد متولي في كتابه " اصل نشأة الدولة" ان "دوجي" وهـــو من اشد المتحمسين لهذه النظرية، ويبني تفكيره على أساس أن الدولة ظاهرة إجتماعـــية وطبيعـــية نشأت بفعل التطور التاريخي،وأن أساس بناء كيان الدولة هو "الإنقـــسام الـــسياسي" الـــذي يحـــدث بـــين العديد من فئات المجتمع الواحد (حكام ومحكومين) لتأخذ أفكارهم السياسية طريقها عبر التاريخ نحو التبلور[3].

فالظاهـــرة الدينـــية دون شك عامل مهم في تأسيس الروابط الإجتماعية ومد أواصر التقارب بين العوائل والقبائل من خلال طقوس العبادة، لتتطور هذه المظاهر مـــن عـــبادة بدائـــية لمظاهر الطبيعة الى شكل له علاقة بسلوك القربى، ثم ترتبط بـــسلوك الحاكم ليقدم له الطاعة والإحترام، على أنه سلوك عظيم ويحتذى به، حتى فـــي مـــوته بتضرع العابد طلباً الحماية والرشاد. فالرجل البدائي يملك من العقيدة الخرافية ما يجعله يؤمن أن ارواح الموتى وارواح الطبيعة تحيط به في كل مكان، وهـــو ماجعـــل الطبـــيب والساحر لهما القابلية في السيطرة على ذلك، وليبدو هذا الساحر قوة يحتذى بها في المجتمع.

أمـــا عن مظاهر الحروب وحالات الغزو والدفاع عن ممتلكات القبيلة، فإن ذلـــك يـــتطلب وقفة من الرجال الذين يمثلون هذه القبيلة، لتفرز رئيساً دائم وقيادة

---

[1] انظر: ابودوريا، المصدر السابق، ص ص 39-40.

[2] إن هـــذه النظرية من وجهة نظر مؤيديها أنها تؤدي مبدأ هام، هو أن افضل نظام لحكم شعب مـــن الشعوب، هو النظام الذي يتلائم مع تطور هذا الشعب تاريخياً في الزمان والمكان. أنظر: طعيمة الجرف، نظرية الدولة...، مصدر سابق، ص ص 74-75.

[3] د. عبدالحميد متولي، أصل نشأة الدولة، المصدر السابق، ص ص 686-687.

مـــستمرة، لتنتقل الحالة من مجرد روابط دم وقربى الى رابطة إتحاد وانتماء ضمن القبـــيلة الواحدة أو الإقليم للدفاع عنها، إذ لم يعُد الدم هو الرابطة للوحدة، بل هنالك عناصر مشتركة لتحقيق ذلك.

إن تطـــور الإنسان في وعيه السياسي والشعور الدائم بالحاجة الى ضرورة بـــناء كيان الدولة، كان يتطلب الحاجة الى شكل لتنظيم سياسي، وهو ما أفرز على مـــدى الـــتاريخ، ذلك التطور لسلسلة الأفكار نحو ظهور عدة نظريات، لا سيما ما يـــرتبط منها بالتعاقد بين الأفراد لتحقيق الغايات التي تبرر الوسائل خلال عمليات التطور المستمر.

# الفصل الثالث

# النظرية السياسية الفردية الحديثة

# The modern individual of political theory

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الثالث

# النظرية السياسية الفردية الحديثة

لا بد من الإشارة إلى أن اللبنة الأساسية للنظريات السياسية وتطورها قد بدأت مع مرحلة بناء الدولة القومية (المرحلة التي أعقبت انهيار الإقطاع في أوربا كمرحلة تاريخية)، إذ أن هذه النظريات جاءت لتحقق كيان الدولة في ظل انعدام الأمن والاستقرار، وغياب الحقوق والحريات الفردية، فضلاً عن غياب الدور الفاعل للسلطة السياسية من خلال غياب سلطة القانون وأدوات القوة التي تحدد وظيفة الدولة تجاه المجتمع، سواء على النطاق المحلي، أم الحفاظ على الحدود الإقليمية من فرقائها من الدول القومية الأخرى. فالحكومة لن تعني شيء في العصور السابقة والعصر الوسيط تحديداً، رغم وجودها الفعلي، كونها القائد والحاكم الذي يؤكد تطبيق القانون، حين كانت تعني أشخاصاً كالملك أو البرلمان، ومن ثم أصبح تسمية الحكومة ينطبق حصراً على الصفة التنفيذية انفصالا عن السلطة التشريعية، كون أن المعنى الحديث للحكومة بات يرتبط بالمناصب والوظائف التي يشغلها الأعضاء الحكوميين لا بالأشخاص أنفسهم، وذلك لضمان تطبيق لوائح القوانين المُعلنة.

إن نشؤ الأمم داخل حدود أو إقليم ما في مرحلة ما بعد الإقطاع في أوربا (في القرن السادس عشر تحديداً)، قد أعقب نشأة الدولة تاريخياً، رغم تأثير العنصر القومي في التطور التدريجي لبناء الدولة ذاتها، ولكون أن القومية هي أداة حيوية في أيدي الحكام قد استغلوها لتعبئة السكان من أجل تحقيق غايات جيوسياسية، فضلاً عن أن عامل التوحيد بين القوميات في ظل السلطة المطلقة، قد أدى إلى تغلب الحكومات على مبدأ الانقسامات الإثنية داخل الدولة، وهو ما حقق لها مطالب عدة منها؛ المركزية السياسية، إدارة النظام التجاري والضريبي، فضلاً عن توحيد الإدارة السياسية للدولة القومية. وبمعنى أصح أن الدولة قد وجُدت تاريخياً قبل

القومـــية رغـــم الأســـاطير النظرية حول مسألة مدى فاعلية القومية بالنسبة لصفة الدولـــة، إذ لـــن تتـــبلور صفة الدولة الفعلية، إلا بعد أن تم تفسيرها قانونياً، فالأمم وسائل انفعالية، فلا توجد نظريات مفسرة للقومية، رغم وجود نظريات ملائمة عن ما تقوم به تلك القومية، إذ أن القوميات في حد ذاتها نظرياً غير مترابطة وأن كانت مؤثـــرة فـــي الدولـــة، ولهـــذا تبدو الدول أكثر شأناً في المحيط الدولي من الناحية السيادية والقانونية لا من الناحية القومية، (على أساس تعدد القوميات)[1]، فضلاً عن أن القومـــية هـــي مـــزيج من المولد، صلة الدم، الثقافات، العادات والتقاليد الدينية والعـــرقية...الـــخ، وأن جمـــيعها تتفاعل وتبدو مؤثرة من خلال وجود الأرض أو الوطن.

---

[1] أرجع إلى: أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيرة ود. محمود خلف، ط1 (دار الجيل، بيروت، 1997) ص ص 49 50.

# المبحث الأول

## البدايات الأولى للنظرية الفردية الحديثة ومداخلها الأساسية

### الأول: بدايات النظرية السياسية الفردية

منذ فجر التاريخ والصراع الفكري السياسي قائم حول البحث عن أفضل الوسائل للتوفيق ما بين الحق الجماعي من جانب وصيانة الحقوق الفردية وحرياتهم من جانب آخر.

فقد برزت العديد من النظريات التي تناولت حالة الفصل ما بين هاتين الغريزتين في بناء الدولة الفردية الحديثة، ومن خلال وضع الحلول عند نقطة التوازن ما بين الحرية الفردية والسلطة.

إن المشكلة تبقى تدور رحاها ليس في طبيعة ونمط السلطة القائمة، بل فيما تشكله ظاهرة الحرية من عبء كبير على الواقع العملي، رغم أنها ليست فكرة معنوية مجردة، بل حالة واقعية تتشابك خلالها مفاصل الحياة العامة ويتوقف عليها الحل الدائم لبناء مؤسسات الدولة ضمن مؤثرات سلوكية وبيئية (مكونات المجتمع)، فضلاً عن العوامل السياسية والاقتصادية والفكرية التي تمثل دينامية الصراع للإنسان في كل مكان وزمان.

إن سوء الفهم لفكرة الحرية، وكما عبر عنها " مونتسكيو" تُعد أكثر الأفكار المتصارعة في المجتمعات البشرية وأعمقها غموضاً لتتنوع معناها في كل سلوك فردي سواء للحاكم أو المحكوم.

فالحرية بالنسبة للسلطان المطلق هو حرية تصرف الحاكم بما يروق له دون معيار للحقوق والواجبات على أساس العدالة المطلقة، وبالنسبة للمحكوم فإن حرية الأفراد فيما يتبع الحاكم في اختيار ما تجب له الطاعة وتمنحه الثقة في السلطة،

حتـــى ذهـــب البعض يُفسر الحرية على أنها خيار الأفراد لشخص منهم والخضوع للقوانين والتي هي أساسا من صنعهم [1].

إن التـــنوع فـــي السلوك الاجتماعي والتضارب بين الأطر الفلسفية والفكرية والـــسياسية للمجـــتمعات البـــشرية، قـــد أفرز نظريات عدة فَسْرت ضمن حدودها السياسية والقانونية الحريات والحقـــوق، سواء من منظورها الطبيعي أم الوضعي.

وأياً كانت مواطئ الصعوبة في هذا الاتجاه أو ذاك يبقى الاتفاق سارياً حول القـــدر المتحقق للحرية، على أنها تأكيد لكيان الفرد حيال سلطة الجماعة..... وهو اعتـــراف ضـــمني وقانوني سواء في صيغته الطبيعية أم الوضعية، على أن للفرد إرادتـــه الذاتية. كما أن لهذا الاتجاه معنىً آخر يدخل ضمن حقوق الفرد من خلال تدعـــيم إرادته وتعزيزها بما يحقق للإنسان طموحه وتؤول إليها حال مصيره، وهو الغايـــة مـــن تأســـيس الدولة الفردية الحديثة، وما تأسيس الإرادة الفردية إلا قاعدة لظاهـــرة الحـــرية الفـــردية، ذلك أن الواقع يتطور ويفرض إسقاطاته في كثير من الأحـــيان كمتطلبات جديدة، لا بد للفرد أن يتحرر خلالها من الضغوط الاجتماعية والسياسية والمادية، كي لا تتولد انفعالات نفسية وأخطاء سلوكية، حينها تتطور إلى أحداث ومشاهد مؤلمة عبر ثورات وحروب، تؤدي بالنتيجة إلى هدم مفاصل سلطة الدولـــة وتفكيك مؤسساتها ومن ثم تمزيق وحدة الجماعة. وأن هذا سيجر المجتمع نحـــو الخلف ليسلك عندها سلوك المجتمع العبودي والسخرة والاستغلال، حيث لا وازع ولا رادع، ولا مـــن مجـــال قط تتوافر فيه ادنى قدرة للدفاع عن الذات ومن شرور البشرية.

وتأسيـــساً علـــى ذلك.... فلا بد من أن يتحقق الحل الدائم لهذه المشكلة عن طريق الضرورة الحتمية في بناء السلطة لضمان حقوق وحريات الأفراد والعمل ما أمكن لدعم وظائف السلطة الناشئة، فضلاً عن تسليحها بما يكفي من مقومات القوة لتحقـــيق الأمن والسلام الجماعيين هذا أولاً، مع عدم المُغالاة في دعم وتقوية أساس

---

[1] أرجع إلى: طعيمة الجرف، نظرية الدولة.....، مصدر سبق ذكره، ص ص 468-472.

الـــسلطة بالاتجـــاه الـــذي يجعـــل من قوتها المادية حالة لظاهرة استبداد يستشري مؤســـسات الدولة وتخترق بها حرمات المجتمع وخصوصياته المدنية دونما قيدٍ أو شـــرطٍ يذكر، وهو ما يُحتم على ضرورة الاعتراف بمبدأ تحديد سلطات الدولة من أجـــل بلـــوغ حالة تقييم الحدود في جانبي الحقوق والواجبات بين السلطة والمجتمع ثانياً.

ويُـــستدل مـــن الـــتطور التاريخـــي للـــنظم السياسية، وكما مر سلفاً من أن المجـــتمعات فـــي العـــصور القديمـــة (كمـــا في عصر العبودية ونظام الأسر في الإمبـــراطوريات المصرية القديمة) إنما تنبع قاعدتها السياسية من قاعدة السلطات المطلقة، حيث لا حقوق ولا حريات للفرد...

وحـــين بلغـــت تلـــك المجـــتمعات نظام المدن السياسية، أصبحت العلاقات الاجتماعـــية أكثر تشعباً، إذ تحررت من صفـــة القرابة والدم ن فضلاً عن أن حالة التغيير في سلطات رب الأسرة أو شيخ القبيلة تطلبت أن ينال البناء فيضاً أكبر من الحـــرية وهـــو مـــا تطلـــب أيضاً من أن تنال الزوجات تحرراً أوسع من سلطات الأزواج.

وهكـــذا... جـــاءت حالـــة التغيير السلوكي في المجتمع البشري القديم عبر مراحل تحرر خلالها الأفراد من سلطات الاستبداد (الكنسي) ذات الإحساس بالدوافع المذهبية والتي عكستها النوازع السكولائية للسلطة الكاثوليكية في العصور الوسطى كأول مشاكل واجهها إنسان أوربا على طريق خيار الاستقلال الذاتي وحرية العقيدة الفردية للتعبير كخطوة أولى عن إرادته وتقرير مصيره.

وحين ينتقل الإنسان في أوربا إلى حالة الفصل ما بين عقيدته المذهبية ((في حكـــم الـــسلطة الـــزمنية، كتعبيـــر عـــن الحرية الفردية وضمن جوانبها المعنوية والأخلاقـــية والدينـــية حين ظهرت ملامحها في عصر الإمبراطورية الرومانية مع ظهـــور الـــسيد المـــسيح عليه السلام، وحتى نكسة الإنسان الأوربي في العصور الوسطى بكل ما تمثلت به مرحلة الإقطاع من استغلال وما أرتبط بها من صراعات

نفعية للفكر السياسي اللاهوتي، أو في جانبها المادي والعسكري خلال الحروب التي شـــنتها ضد الشرق " الحروب الصليبية"، وبعد أن بلغت الكنيسة الكاثوليكية أقصى قـــدراً مـــن الاضـــطهاد، حين أنكرت خلال سطوتها على المجتمع الأوربي حرية العقيدة والتعبير عن الذات البشرية ))، وبين حكم السلطة الوضعية ((بعد أن أسهمت الطبـــيعة البـــرجوازية لطـــبقة التجار في المجتمع الماركنتيلي في تغذية التيارات الفكـــرية لعصر النهضة في أوربا، وبكل ما ارتبط بها من استعداد ذاتي في التعبير عـــن الجـــوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، تطلعاً نحو بناء الدولة القومية الموحدة...)).

إن هذا الاتجاه قد أخذ مداه النظري ليشكل البداية الحقيقية نحو بلورة نظريات سياســـية عدة فسرت المنظور الحديث للدولة الفردية وفي طروحات شتى، كتعبير عـــن مدى وعي الإنسان للحقوق والحريات المدنية للكثير من المفكرين والباحثين، وبوجه الخصوص أولئك الذين وضعوا حجر الأساس للمذهب الفردي خلال القرن 18 وبداية القرن العشرين.

## الثاني: المداخل الأساسية في النظرية السياسية الفردية الحديثة

تُعد النظرية الفردية في جوهرها، نظرية اجتماعية وسياسية قد تبلورت معظم أفكارهـــا منذ القرن التاسع عشر ومن خلال ما تناولها مفكرو العصر الكلاسيكي ما بـــين مجـــال علـــم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد، ومن أمثال هؤلاء " بنستام"، و"جون مل ستيوارت"، ز"آدم سميث" ، "دافيد ريكاردو" و" هربرت سبنسر"... الخ. وجمـــيعهم قـــد عبـــروا جوهرياً عن طموحات المذهب الفردي للعصر الفيكتوري والنهضة الصناعية.

فقد أظهرت خصائص المذهب الفردي في القرن 19 من خلال كتابات "جون مـــل ســـتيوارت" J.S. Mill عـــن الحرية والحكومة النيابية. فمن جانب يأتي تأكيد ستيوارت في المذهب الفردي، استنادا إلى تصور وإدراك من أن الدولة تستطيع أن تحقـــق ســـعادة الأفـــراد علـــى خير وجه من خلال تدخلها بأقل ما يمكن بشؤون

الشخصية الفردية. كما وتُعد مثل هذه الأفكار دعوة للتسامح بين مختلف السلوكيات الفـــردية التـــي فـــشلت في فهم العلاقة بين الأفراد على أنها حالة استغلال في ظل طموحات غير محدودة.

ومـــن جانـــب آخر يُعبر " مل" من أن هذه الحرية يمكن أن تمتد بين غريبي الأطـــوار أيضاً... فلا بأس أن يكون هنالك تسعة من أصل عشرة لغريبي الأطوار هـــم أغبـــياء، ولا ضرر من أن يكون للعاشر قيمة كبرى للنوع الإنساني بين من يحاولون كبتهِ أو شلِ قدرتهِ على التعبير [1].

فلمـــا كانـــت ســـعادة الأفراد تأتي برضا كل منهم لطموحات عملية وتقرير مـــصير مـــع المجموع، فليس للدولة من مبرر أن تتعدى على حرية الفرد وتخنق إرادتـــه، حتـــى وإن كانت تلك الحكومة مستندة إلى رأي الأغلبية[2] المتماسكة من الـــرجال الذين يعتنقون الآراء المُضادة. وفي ذلك يرى "مل ستيوارت" في تفسيره لقوى المذهب الفردي ((إن مكسب البشر إذا احتملوا العيش لكلٍ منهم وفقاً لما يراه خيـــراً لنفسه أكثر من مكسبهم إذا أضطر كل منهم أن يعيش وفقاً لما يراه الآخرون خيرا))[3].

فلمـــا كان للدولة أو لصاحب السيادة (الملك، النظم الأرستقراطية، المجالس النيابية الديمقراطية)الحق في تشريع القوانين ضمن البناء الفوقي للدولة، فلا بد من رســـم اتجاهـــات وخطوط السيادة القانونية وفق ترجمة صادقة ومُعبرة عن مستقبل الجماعة. وفي هذا الاتجاه لا بد من التمييز ما بين الدولة والحكومة، على اعتبار أن

---

(1) أنظر: جود، النظرية السياسية الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص ص 30-31.

(2) المصدر نفسه، ص 31.

(3) إن مـــل قد تعرض إلى انتقاد شديد لما ينطوي عليه مبدأه من تفرقة وتمييز مابين التصرفات الـــسلوكية الخاصة بشخص ما وتصرفات أخرى قد تمس بالآخرين. ويُعد ذلك ممكناً في رسم خطـــوط فاصـــلة بـــين هـــذين الـــسلوكيين، فالجمع يتأثر بالواحد، إذ أن أي تصرف لفرد هو بالضرورة سيمس بشكلٍ أو بآخر الأعضاء الآخرين. جود، المصدر نفسه، ص ص 32-33.

صـــاحب القـــرار في الدولة هو الحكومة ذاتها (رئيس الوزراء، الوزراء، أعضاء البرلمان في الحزب.. الخ) ويمثل الدولة كما في بريطانيا، إذ أن رئيس الوزراء هو مـــا ينوب عن التاج Crown كسلطة تشريعية وتنفيذية ويأخذ شكل الحكومة إطار أوســـع فـــي الدولة البريطانية، في حين لا تُعد تسمية الحكومة على أنها الدولة في المانيا وفرنسا كما في الجمهورية الخامسة لكون أن الحكومة تُطلق على الأشخاص أو الوظائف التنفيذية فقط ودورها هو فصل السلطات لا جمعها[1].

وهكـــذا الحـــال حين ينطبق مثل هذا التنظير على قيام دولة فردية حديثة في محـــيط مـــن المتغيرات التاريخية والقومية التي تمر بها مكونات المجتمع البشري، وهـــي بـــذلك تستمد الدولة منها قوتها وإرادتها في فرض القانون الذي ينطبق على الجميع دون المساس بالحريات أو بطبيعة العمل الفطري الذي يسلكه الأفراد لتحقيق رغـــباتهم، وضمن حدود الدولة الحارسة وقوانينها التي تصاغ من صاحب السيادة (أو دولة القانون). على أن هذه السيادة هي مجرد ظاهرة اجتماعية يقررها سياسياً مـــن لـــه القدرة على تقرير مُستقبل الجماعة، حين يقف صاحب السيادة على قمة الـــنظام الدستوري للدولة، دون أن يلتزم بالنظام أو أن يكون مديناً له (أن صاحب الـــسيادة هـــو من يملك السلطة التأسيسية، أي القاعدة القانونية العليا الموجهة لكيان الدولة والضابطة لاختيار الحكام)[2].

ومـــع أوائل القرن الثامن عشر شهد المجتمع الأوربي نقطة تحول كبرى في الفكـــر والتنظيم السياسي، بعد أن حُسمت مسألة فك الارتباط بين الحاكم والمحكوم علـــى أساس فرض إرادة السلطة قسرا، حين جعلت في إرادة الأفراد داخل الدولة المصدر الوحيد المنشئ للمجتمع والدولة، فلم تعد تلك السيادة للملك كحق موروث،

---

(1) للمزيد من الإيضاح أرجع إلى: أندرو فنسنت، نظريات الدولة، مصدر سابق، ص51.

(2) د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة....، مصدر سابق، ص 240.

بـــل حقاً للشعب، وللدولة إلا حق تنظيم سياسي وقانوني تظهر من خلالها الملامح الرئيسة في بناء السيادة الشعبية. ففي الدولة الكلاسيكية ليس للحكام، إلا أن يقوموا بمقـــام صاحب المهنة السياسية والقانونية وممارستها ووضعها موضع التنفيذ طبقاً للإرادة العامة للشعب صاحب السيادة.

## المبحث الثاني

## ملامح النظرية الفردية في عصر الماركنتيلية

## (الرأسمالية التجارية)

إن الاتجاهات النظرية التي تنصب في تفسير الحقوق والحريات الفردية قد تتطلب فيما بعد رؤية سياسية وقانونية أكثر عمقاً وتدخل في إطار حماية الدولة القومية من الداخل والخارج، فضلاً عن تحديد وظائف ونشاطات الحكومة والأفراد. من هنا كانت لنظرية الميزان الرأسمالي التجاري (إحدى طروحات المذهب الماركنتيلي) أهدافها لتحقيق هذا الغرض، حين تبلور هذا المذهب التجاري الرأسمالي عبر مرحلتين تاريخيتين[1] **أولهما** مرحلة السياسة التجارية المبكرة التي قامت على أساس **نظرية الميزان النقدي** والتي تهدف إلى تعزيز قوة الدولة في الداخل وفي إطار السلطة المطلقة، منذ انهيار الإقطاع في الغرب الأوربي وبعد أن توافرت الدولة على القدرة في ظل اكتنازها لأكبر قدر من الموارد المعدنية (الذهب والفضة)، دون السماح لها في التسرب نحو الخارج، وضمن أصول قانونية قد شُرعت لوضع ضوابط وأنظمة تتحكم بحركة التجارة لصالح تعزيز القدرة عبر زيادة ثروتها من المعادن النفيسة على حساب فرقائها الإقليميين، وهذا قد تطلب فيما بعد إدراج للوائح الحقوق والواجبات التي تلزم الأفراد بإتباعها تحقيقاً لهذا الغرض، **وثانيهما**؛ مرحلة السياسة التجارية المتأخرة التي قامت على أساس **نظرية الميزان التجاري**، والتي تهدف إلى ضرورة التعامل مع العالم الخارجي من خلال المتاجرة برأس المال لزيادة الأصول الرأسمالية، بدلاً من اكتنازها أو عدم تطورها واستثمارها، لتأخذ مجالاً أوسع في الفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة ومن دون أن تخترق المبدأ التوازني لنظرية الميزان التجاري، على أن هذه المرحلة قد عُدت

---

[1] انظر: أريك رول، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البدراوي، القاهرة، 1968، ص ص 55-58.

الأســـاس القانوني لتحقيق مبدأ الحماية التجارية من خلال تدخل فاعل للحكومة في النـــشاطات الاقتـــصادية وســـن القوانين التي من شأنها تنظيم السياسة التجارية مع الأطراف المتاجرة معها.

## الأول: التنظير السياسي في الدولة الوضعية

يجد المؤرخ الإيطالي "نيقولا ميكافيلي" تأكيداً لضرورة قيام الدولة الوضعية، استنادا إلى أفكار أفلاطون حول طبيعة الدورات في السلطة السياسية التي يمر بها المجـــتمع البـــشري، إذ لا يوجد هنالك على الأرض ما هو خالد أو أزلي، لذا تأتي الـــثورات كمحـــصلة لذلك. وأن هذا الاتجاه سيقود حتماً إلى السلطة المطلقة في يد شخص ما كالملك يعتمد مبدأ القوة وعلى أساس ما يتصف به من الهيبة والشخصية المتميـــزة، فضلاً عن تجربته في القيادة، ثم تتحول السلطة الملكية المطلقة بعد ذلك إلـــى الطغيان، وهذا سيقود إلى المؤامرات التي ستنتهي إلى ولادة حكم أرستقراطي أساســـه حكـــم العوائل من الأنساب الخاصة ممن ساهمت في الماضي بالصراعات والـــثورات ضـــد الطغـــيان، ثـــم بعـــد ذلـــك تأتي مرحلة تحول الحكم من شكله الأرســـتقراطي إلـــى الأوليغارشي أو حكم الأقلية للأغلبية الشعبية من المجتمع ذو الكفاءة والقدرة على بناء وتشكيل السلطة، وهنا تبرز صحوة الشعوب والتمرد على هذا النوع من الحكم، بلوغاً لمرحلة الحكم الديمقراطي.

ويـــرى "نيقولا ميكافيلي" كما يرى " بوليبيوس" في العصر اليوناني أن حكم الديمقراطية سرعان ما يتحول إلى ما يُعرف بالديماكوكية أو (السلطة الشخصية) أو الشخـــصنة علـــى حـــساب بقية النخبة السياسية في السلطة، حتى تظهر شخصية مـــستفيدة مـــن الفوضى والاضطراب السياسي ليقيم السلطة المطلقة بالقوة، بعد أن يـــتمكن مـــن فرض أدواتها على منافذ الدولة وامتلاك زمام الحكم فيها.... وهكذا تتوالى الدورات بالتعاقب كأنظمة للحكم وشكل للدولة.

## الثاني: موقف الدولة الوضعية من الدين

لم يكن " ميكافيلي " يرى في الأسس الروحية للدين أي خلل، بل على العكس مـــن ذلك فقد كان يعتبر المبادئ الدينية كدعامة اجتماعية لأي مجتمع، إذا ما أراد الأميـــر أو الملـــك أن يحل في المجتمع الأمان إنما عليه بالطقوس الدينية النقية في الغايات وبعيدة عن الاستغلال أو استخدامها كمدخل للسياسة وتحقيق الأهداف التي لا تؤدي إلا إلى الانحلال والتمزق لعموم المجتمع.

ولعل ما أصاب فلورنسا كما يتناولها المؤرخ "بريتزوليني" في كتابه "التواريخ الفلورنـــسية" مـــن انحلال وحروب أهلية بين مكونات المجتمع وتصدع في الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت، إنما سببه الإهمال وعدم الاكتراث بهذه الطقوس من لدن السلطة السكولائية ورجال الكنيسة الكاثوليكية، وهو ما آلت إليه الأحوال سوءاً إلى درجة احتلالها واستباحتها من قبل الأعداء.

فالـــدين مـــن مـــنظور "ميكافيلي" يُعد عامل إتحاد وتسامح بين الناس، رغم علمانيته، كما ويرى أن الحكام من الدول المسيحية لو احتفظت بالروح الدينية التي بـــشر بهـــا الـــسيد المسيح (عليه السلام) لكانت هذه الدول في وضعٍ أكثر إتحاداً، وأكثـــر ســـعادةً مما هي عليه الآن. إن ميكافيلي يحدد موقفه هذا من الكنيسة في العـــصر الوســـيط، على أنها السبب الرئيس في تدهور الروح الدينية وعدم بلوغها الغايـــة مـــنها في ضوء تعاليم المسيحية السمحى. كما ويرى ميكافيلي أن المؤسسة التـــشريعية والقـــضائية في ظل الكنيسة كانت مثالاً سيئاً، وقد ساهمت في زعزعة الروح وتدهور الروح الدينية إلى الحد الذي بات فيه كل فرد لا يؤمن بها ولا يضع ثقته فيها.

وقد كتب " ميكافيلي " بهذا الخصوص قائلاً((ولو أراد أحد أن يخمن الأسباب التـــي أدت إلى تدهور هذه الروح الدينية لما وجد خيراً في التطلع إلى تلك الشعوب التـــي تعيش على مقربة من كنيسة روما، وهي رأس ديانتنا، إذ أن الدين نراه هو

أضـــعف لـــديها عـــن غيرها من الشعوب البعيدة.....)) [1] وهكذا يرى أن إيطاليا خـــسرت بتأثيـــر المثل السيئة التي جاء بها رجال البلاط بسبب ثقتهم برجال الدين البابويين، حين نجم عنها العديد من الفتن والمشاكل في أرجاء البلاد، ولما ساد من تسليم بالأمور، عن أن المبادئ الدينية للكنيسة كانت تسير على خير ما يرام وحيثما يوجد افتقاراً للدين، إلا أن الواقع كان يفترض العكس... وهكذا يقول "ميكافيلي" أن أول مـــا نـــدين بـــه نحـــن الإيطاليين للكنيسة ورجالها، هو أننا صرنا أكثر ألحادا واعـــوجاجا مـــن ذي قبل، فضلاً عن الاستغلال لبعضنا البعض وهو ما يتنافى مع وجـــود الدولـــة الوضعية القوية ووحدتها. إذ لم يكن هنالك ما تستطيع به الدولة أن تبلغ غايتها أو تقف على قدميها دون أن يصلح أمرها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى الإيمان والصدق والتسامح.

إن تحلـــيل "ميكافيلـــي" لهذا الجانب وموقف الدولة الوضعية من الدين هو ما يتضمنه هذا التحليل من رؤية لمنطق السيادة الفردية المطلقة في ظل القوة والقانون بعـــيداً عن تأثير الدين في الوسط السياسي كما كان معهوداً في العصر السكولائي، وإنمـــا أن يكـــون للجانـــب الدينـــي دوره الأساس في الإطار الأخلاقي والمعنوي والتـــسامح بين شرائح المجتمع. كما انه يرى في الدين من منظور الدولة الوضعية مدخلاً للاستغلال من قبل رجال الدين، وتحقيق الغايات المادية والعقائدية، وهو ما أدى إلـــى أن الأمـــور السياسية قد انقلبت رأساً على عقب، فبات الإنسان في ذلك العهد لا يؤمن بشيء بعد أن انتزعت منه الثقة بتلك المبادئ الروحية القيمة هذا من جانـــب، ومن جانب آخر فإن ميكافيلي لم يُمنح الحق كله لكي يضع مبرراً من أن الـــدين كان سبباً في انعدام الوحدة والسعادة كي يُعطي للأمير أو الجمهورية الحق لينتـــصر على الأوضاع السابقة متجاوزاً الحس الديني والتسامح الذي هو موجوداً

---

[1] أنظـــر: جـــوز ينـــي بريتزوليني، التواريخ الفلورنسية (عن حياة المؤرخ نيقولا ميكافيلي في فلورنـــسا) تـــرجمة طـــه فوزي، الإدارة العامة للثقافة (مؤسسة كل العرب للترجمة والنشر)، القاهرة، 1964.

أساســاً بين الأفراد وكان سبباً وراء انهيار الكنيسة الفاسدة وظهور بوادر خير نحو إنقــاذ ما تبقى من الوضع الاجتماعي والسياسي لتبدأ مرحلة جديدة من البناء لدولة وضعية قوية.

وهــذا الاتجاه من التحليل يعني أن السلطة أو النخبة التي تمسك بزمام أمور الدولــة وإدارة المجتمع، هي من يعوّل عليها هذا النجاح أو الفشل وليس الخلل في المبادئ الروحية للدين، ولذل جاءت فكرة الفصل بين الدين والسياسة كمبرر جديد، يــصفه ميكافيلي على أنه بديل لما كان في عصر الكنيسة البابوية. إذ أن الفشل في السابق بنشر تعاليم الدين يُعطي الحق في البحث عن النجاح من خلال بديل للاتجاه الثيوقراطــي للسلطة السياسية، أو على الأقل يبقي الدين بعيداً عن الاتجاه السياسي لإدارة السلطة والقانون في الدولة الوضعية.

إن الــروح السيئة التي كانت عليها الباباوات في ظل الترف وانتهاك الحقوق الإنسانية ومن خلال السيطرة الاحتكارية على الأمور الدنيوية والقضائية، لا تعكس حقيقة التسامح والطيبة التي تدعو بها تعاليم المسيحية السمحى، إلا أن العقدة النفسية التــي سادت لدى الكثير ممن عاصروا العهد البابوي الفاسد، من الذين لن يترددوا حتى في التآمر على إيطاليا ذاتها، حين فسحوا المجال لدول أجنبية كفرنسا وإسبانيا لانتزاع مدن إيطالية وإخضاعها.

فدعــوة الكنيــسة " لشار الثامن" لطرد اللومبارديين الذين حاولوا إقامة حكم ملكــي في ربوع إيطاليا لإنقاذ الوضع القائم آنذاك، هو ذات الشيء الذي أدى إلى انتزاع البندقية لسلطانها حين استعانت الكنيسة الكاثوليكية بمساعدة الفرنسيين.

وفي هذا يرى ميكافيلي" أن الكنيسة لم تكن يوماً قادرة على الهيمنة على كل إيطاليا، كما لم تسمح للإيطاليين في الهيمنة وفرض القوة لتحقيق الأمن والاستقرار، وهــو ما يعني أنها (أي الكنيسة) كانت سبباً في جعل إيطاليا غير موحدة تحت حكم رأس واحــد، بل توزعت على عدد من الأفراد والإقطاعيين الذين لم يجنوا لإيطاليا

سـوى الفـرقة والانحـلال حتـى غـدت فريسة للأقوياء من البرابرة ولكل من يهاجمها"[1].

ولهـذا يـرى ميكافيلـي أن الكنيسة كانت عائقاً أمام قيام دولة وضعية قوية ومـوحدة، إلا أن كـل مـا فسره ميكافيلي لا يعني أن الكنيسة كانت هي من يمثل الروح الدينية.

إن خلاصة ذلك التحليل الميكافيلي يعطي مفهوم قد يتفق عليه جميع الباحثون مـن أن الـسلوك البشري كونه يخطا هو شيء، والتعاليم المسيحية السماوية التي أنـزلها الله ليقوم المسيح عليه السلام بتبشيرها إلى الناس شيء آخر فهي تعاليم لا تقبل الخطأ أو التحريف في مضمونها.

## الثالث: التفسير السياسي الوضعي لحالة إنكلترا عند (توماس مور)

عـند الخـوض في واقعية كتاب الأمير عند "ميكافيلي" والمقاربة مع خيالية "توماس مور" في كتاب " أتوبيا" الذي يعكس واقع الحياة في إنكلترا خلال المرحلة التـي عاصرها مور حين بدأ كتابته حول جزيرة أتوبيا الرومانتية بواقعية وهو في عمر السابعة والثلاثين، ولما كان يجري من شتى أنواع الضغط والطغيان للمجتمع الإنكليـزي خلـف أسوار السياسة الملكية الفردية المطلقة وتحت نفوذ حكم الأسر البـرجوازية آنـذاك ومـنها أسرة "تيودور " والتي حظيت منذ بناء الدولة القومية بـشعبية كبيـرة، رغـم طابع القسر والعنف التي تميزت به حينذاك، إذ أن النظم الاجتماعية والاقتصادية قد حظيت مجالاً كبيراً من الاستقرار الداخلي لاسيما لأولئك الـتجار من الطبقة البرجوازية، ومن خلال تهيئة كل مستلزمات الأسواق التجارية، بعـد أن أخذت قوتهم ونشاطاتهم تتصاعد بفضل هذه السلطة الفردية المطلقة، رغم طغيانها.

---

[1] نـص منقول بالمعنى عن: د. عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص ص 58-59.

إن المتتبعين لما تضمنه كتاب الأتوبيا لمور يجدوا في واقعية مضامينه توصيفاً خيالياً عن النزعة الإنسانية في ذلك العصر وتحت ظروف غامضة من الفقر والحرمان والحروب المتكررة فضلاً عن التهجير الذي أصاب الآلاف من الفلاحين القن بعد تطبيق قانون التسييج التي شرعت به السلطة بوضع الأسوار حول الحقول والأراضي الزراعية، ليتم تنمية الثروة الحيوانية ومنها الخراف طلباً لجلودها على حساب منتج القطن، وليحل الصوف كسلعة أساسية في المتاجرة، وهو ما أختزل عنصر العمل الفلاحي ليدفع بالأقنان من الفلاحين نحو البطالة والفقر أو البحث عن العمل في صفوف العمال ضمن المصانع ذات الآلات البخارية والميكانيكية.

وبالرغم من هذا المشهد المأساوي، إلا أن "مور" قد أوضح من خلال معاصرته هذه الظروف، من أن الفلاحين قد عاشوا الحرية لاختيار عملهم في البحث عن أية وسيلة للرزق بدلاً من العيشة مرتبطاً وتابعاً للأرض الزراعية وتحت سطوة السيد الإقطاعي، رغم الظروف الصعبة التي مروا بها، بعد أن تركوا هؤلاء الفلاحون من وراءهم مسؤوليات جمة تتمثل بالأطفال والنساء والعجزة الغير قادرين على العمل، والتي كان من المفترض أن تقدم لهم تلك الرعاية التي كانوا يحصلون عليها في ظل ريع الأرض الإقطاعية.

إن "توماس مور" الذي عاش المرحلة التاريخية لإنكلترا ما بين (1478-1535) كان قد تدرج في وظيفته كعضو في البرلمان الإنكليزي وعاش حالة الخلاف والرفض لقرارات الملك (هنري الثامن)في أمور عدة، لا سيما أن (هنري الثامن)كانت له ميوله الشخصية نحو استقلال ديني للبابوية، فضلاً عن حياته الاجتماعية والسياسية ذات الطابع الفردي والمطلق الذي تجاوز به حدود السلطة أحيانا، ولعل ارتباطه بإحدى تابعات الملكة (من الجواري)، وهي (آن بولين) قد

فــرض نــوع من الضغط على الكنيسة لكي يتابعون قرار إلغاء زواجه من زوجته الملكة، وأن يوافقوا على زواجه من معشوقته الجارية آن [1].

وقــد أســتطاع الملــك شــارل فــيما بعد من أن يتحصل من رئيس أساقفة (انتزبري) قراراً بذلك ويتزوج عشيقته ويعلن عن تتويجها ملكة على إنكلترا.

لــم يمــضي وقتاً طويلاً حتى صدر قرار تحريم من البابا على زواجه من الجاريــة، إلا أن رد فعلــه حول ذلك أن طلب من البرلمان التصويت على (قانون السيادة) الذي بموجبه يتمتع الملك بسلطة مطلقة على الكنيسة، في الوقت الذي كان مور يتطلع إلى إصلاح كاثوليكي، إذ لم يستطع من خلاله أن يجاري ما فعله الملك (هنري الثامن )، فتنازل عن منصبه ورفض من أن يقدم اليمين على قرار البرلمان في زواج الملك. إن رفض مور لقرار الملك وعدم الإظعان له بتأدية اليمين قد ألقاه في السجن بتهمة الخيانة عام (1535) ومن ثم إعــدامه بقطع الرأس [2].

إن فحــوى هــذا التحلــيل لــتوماس مور إنما يرى فيه المؤرخ في مجتمع الأتوبيين أن لا يترددون من القولِ بأنه من الغباء آلا يقوم المرء من الحصول على اللــذة بشرها وخيرها مع حرصه في أن لا يجعل اللذة الأصغر تفوق اللذة الأكبر، كمــا أن المــرء علــيه أن يسعى وراء الفضيلة الصارمة المؤلمة، وأن لا يستبعد حــلاوة الحــياة فحسب، بل عليه أن يتحمل طواعية الألم دون أن ينظر فيه نقصاً. ويــرى مور أيضاً أن أي نفع يمكن أن يجنيه المرء إذا ما كان بعد الموت لا يجني شيئاً، وبعد أن قضيت حياته دون لذة وعاش في شقاء.

إن مــور كان يرى من خلال نزعته الإنسانية أمام مشاهد البؤس والقهر، أن هــنالك لا بد أن تأتي مرحلة تاريخية جديدة في إنكلترا تنقل المجتمع كما هو حال

---

[1] انظــر: تــوماس مــور، يتوبيا، ترجمة وتقديم إنجيل بطرس سمعان، دار المعارف، القاهرة 1974.

[2] أنظر:د. عبدا لرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، المصدر السابق، ص ص 188-189.

الكثيــر مــن المجتمعات في الشمال الأوربي من أفكار العصور الوسطى اللاهوتية المتــشددة، بعد إصلاح جذري للمؤسسة الدينية كانت قد تبنته النزعات الكاثوليكية الإصــلاحية، مــثلما حاولت فيما بعد مؤسسة الإصلاح اللوثري من تصحيح مسار المؤسسة الدينية في المانيا.

إن النــزعة الإنسانية ضمن جوانبها الخيالية عند كتاب الأتوبيا كان يتضمن جوهرياً تغيير دينامي لحياة العديد من الطبقات من وضعها القديم، حين تغلغلت في أعماقــه أســاليب البؤس الإقطاعي والتوجه نحو عصر جديد من الرؤية الحقيقية، تفــسره فــي ذلك نزعة الخيال عند العصور القديمة وبفلسفة جمالية تتجاوز حدود الطغــيان للنظــر بمستقبل زاهر لهذا المجتمع، وهو ما يتعين في بلوغه إزالة كل العوائــق والمحــددات وترسيخ لإرادة العقل باعتباره الأداة الفاعلة في التغيير، إلى جانــب نــزعة الروح السياسية ليصل بها الإنسان نحو تحقيق ذاته في نيل الحرية وحقوقه الفردية.

## الــرابع: الحقــوق والحــريات الفــردية مــن مــنظور القانــون الوضــعي والطبيعي

إن الــسيادة الفــردية المطلقة باستخدام أدوات القوة يمكن أن تُعرف صاحب الــسيادة، حين تمنحهُ الحق في تطبيق أساليب القوة، ليس رغبة فيما يقرر صاحب الــسلطان، بل أن الحاجة إلى وضع كل سبيل لتحقيق الأمن وتقرير مصير الشعب مــن خلال ما هو لك من حق وما هو للسلطان من واجبات تجاه الرعية، وهذا ما تحدده الأصول والأسس الشرعية للقوانين المدنية.

فالقوانــين المدنية في ظل السلطة الفردية والمطلقة، وكما يُعبر عتها "هوبس" في كتاب (الوحش) هي حقوق وواجبات لكل واحد من الرعية ضمن قواعد تقررها

الدولـــة، وتطبقها في إطار المؤشرات الشفوية، أم بالكتابة أو عن طريق أي مؤشر آخر دال على إرادتها، لتميز ما هو شرعي عن غير الشرعي[1].

ويعتبر "هوبس" أن قوانين المدنية (الوضعية) تتوافق مع قوانين الطبيعة، كون أن الثانية تهيأ خصائص الدولة وتحقق السلام. فبمجرد ما تقوم الدولة، نرى قوانين كهـــذه تكون على استعداد لتحقيق مثل هذا السلام، فإن قوانين الطبيعة تتطابق معها لتـــصبح قوانين حالة واقعية. وعندئذ ستلزم السلطة التي تتمتع بالسيادة الأفراد على طاعتها، وعندها ستشكل القوانين الطبيعية مضموناً بهذا المعنى للقوانين المدنية، أو جـــزء منها. فالقوانين الطبيعية هي جزء غير مكتوب، في حين الأخرى هي جزء مكتوب، ولذلك جاء الحق الطبيعي ليعبر عن حق الإنسان من الناحية الفطرية دون تأثيـــر الآخرين به، وأن هذا الحق يمكن أن يطبق في ظل القانون المدني، كون أن واضـــع القانون لا يملك غاية أخرى سوى أن يضع تقييدات على بعض التجاوزات والتي بدونها لا يمكن أن يتحقق السلام.

كمـــا أن القانون المدني وضع لغرض تحديد الحرية والحقوق إلى درجة عدم إضـــرار الفرد بالآخر، فضلاً عن ضمان تعاونهم إلى الحدود المشتركة في الإتحاد ضـــد عـــدوهم المشترك، إذ أن هذا التعبير كان قد حدده "هوبس" من خلال نظرية الـــتعاقد الاجتماعي التي سبق ذكرها في المبحث الثاني، والتي تُعطي مضموناً من أن صـــاحب السيادة له كل الحق في تطبيق القانون دون أن يأخذ بنظر الاعتبار ما يمكن أن يسببه هذا القانون من رد فعل اجتماعي وسياسي لدى الأفراد كونه يتفق أو لا يـــتفق مع الجميع، فضلاً عن أن الفرد لا يملك أساسا وبحسب صيغة التعاقد أي اعتراض على أية خطوة يتخذها صاحب القرار في السلطة بعد تنازله عن حقـــــه إلى الجهة التي تمثله وتقرر مصيره.

---

[1] للمزيد حول القانون الطبيعي وشرعية السلطة الفردية المطلقة أنظر:

Robert Derath , Jean- Jacques Rousseau et La science politique deson Temps.Presses Universitares de France Paris , 1950.

## المبحث الثالث

## ملامح النظرية السياسية الفردية الحديثة في عصر النهضة الأوربية

يـــرى "بنـــتـــــهام" انه ما دام الأفراد أنانيون في رعاية مصالحهم الخاصة وضـــمن مـــبدأ القائل (بأن الفرد يعرف ما يريد لنفسه أكثر من أي فرد آخر وأنه سيكون أكثر نشاطاً ومثابرة في ملاحقة ما يريد من أي شخص يلاحقه له)[1].

وهكـــــذا.... يـــولد الاقتصاد السياسي الحر الذي يرى فيه الفرديون انه لا جدوى من التدخل الخارجي في أي تعامل بين الأفراد، إنما هنالك من القوى الخفية أكثـــر قـــدرة على إعادة حالة التوازن في كل الأمور من تلقاء ذاتها ن وهي بذلك ســـتحقق مـــن خلالهـــا رغبات الأفراد وطموحاتهم المتنوعة في ظل تدخل محدود للدولة، محصوراً في سن القوانين وتنظيم الشؤون العامة.

لقـــد تـــرجمت النظـــرية الفردية للدولة الكلاسيكية ومن خلال المذهب الحر الكثيـــر من الجوانب الإيجابية عند العصر التقليدي، في الوقت الذي تزامنت معها مسيرة النهضة الأوربية في كل المجالات للحياة العامة وفق مبدأ الحرية في العمل والأداء نحو تحقيق النمو والتقدم، منذ أن أخذت الدولة التقليدية بسياسة عدم التدخل كأفـــضل وسيلة لمنح الفرد الإبداع والتطور، لاسيما في مجال التنظير الاقتصادي والسياسي.

وبالـــرغم من أن عدم تدخل الدولة في شؤون المجتمع سوى عن كونها تقوم بواجـــبها كدولة حارسة لتحقيق دواعي الأمن والاستقـــرار، فقد كانت هناك العديد من المغالطات على أساس النهج الفردي في الحقـــوق والواجبات ومن أهمها:-

1- إن الأفـــراد جميعاً متساوون في بعد النظر وفي قدراتهم عن ما يبحثون عنه وما يريدونه.

---

[1] نص منقول عن: جـــــود، النظرية السياسية الحديثة، المصدر السابق، ص 36.

2-لهم القدرة (أي الأفراد)على امتلاك وسائل القوى بصورة متساوية، بهدف الحصول على اختيار متساوٍ في الطموح والإرادة.

3-إن تحقيق كل حاجات الأفراد هو بالضرورة سيتطابق مع رفاهية المجتمع بوصفه الكـــل.

وبالـــرغـــم من أن هنالك الكثير من المدارس قد فسرت تلك المغالطات على أنهـــا عـــوامل معوقة كما جاء في تفسير المدرسة السلوكية، إلا أن المذهب الفردي الـــذي ســـاد تلـــك المرحلة، رغم المغالطات، فقد جعل من فردية القرن 19 نزاعاً تنافسياً لمختلف السلوكيات وذلك من أجل البقاء وتحقيق الغايات.

وقـــد رفضت مدرسة مانشستر الفردية من أن تعترف بتلك المغالطات، رغم مـــيولها بمـــبدأ المنافسة من أجل البقاء استنادا إلى عناصر القوى الخفية التي تُعيد الـــتوازن عـــند حدوث أي اختلال ضمن إطارها النظري للحياة العامـــة ومسار تطبـــيقاتها العملـــية، علـــى أن القول المأثور لقي صداه " أن كل رجل يعمل لنفسه وليتـــرك الأخير للشيطان " [1]. وأن هذا القول لن يصلح كقاعدة في ظل ظروف متغيـــرة وتطبيقات عملية متنوعة السلوك البشري، قد أدت فيما بعد إلى التدخل من قـــبل الدولـــة لتوجيه المسار السياسي والاقتصادي العام بعد انحرافه عن خطوطه التقليدية، لاسيما في المراحل الأولى من متغيرات القرن العشرين، إذ باتت وظائف الدولـــة وفـــق فلسفتها السياسية غير متطابقة مع السلوك العام، حين أخذت منعطفاً جديـــداً فـــي إحـــياء التفكير الفردي المماثل، ولكن بمفهومه وروحه وليس بشكله الظاهري في العصر الكلاسيكي وأدواته التنافسية.

---

[1] أنظر: جود، المصدر السابق، ص38.

## الأول: الملامح الرئيسة للنظرية السياسية الفردية الحديثة

إن التطورات التي شهدتها المجتمعات الأوربية في المرحلة التي أعقبت قيام الدولـــة الوضعية، كانت قد أسهمت في بروز ملامح نظريات بناء الدولة المركزية الحديـــثة والتـــي تتضمن البرلمانات، كوسيلة ديمقراطية للتعبير عن قدرات العقل الإنساني في الإطار الجماعي المبدع. كما أن هذا الجانب هو في ذات الوقت تعبير للأصلح من خلال المُعارضة لما هو أسوأ ضمن الإرادة العامة للمجتمع.

إن المـــضمون الـــسياسي للنظرية الفردية الحديثة أخذ يتأطر بطابع الدعاية والإعلان فضلاً عن التأثير الفاعل للرأي العام عبر مختلف وسائل الاتصال، حول من يمثل السلطة أكثر ممن يُعطيها حقيقة التمثيل، معبراً عن إرادة الجميع، وهو ما يجعـــل سلوكه الخاص متفوقاً على سلوكيات الجميع ضمن دائرة الرأي العام، حين يتم تزكية المرشح على أنه ذلك الشخص الذي يتوافر على السمة المثالية، حتى ولو تطلـــب ذلـــك استخدام الوسائل الابتزازية والنفعية، حين يتطلب الأمر دفع الأموال والرشـــوة للناخبـــين ليـــصوتوا لـــصالح جهـــة محـــددة الهوية والسلوك والاتجاه الإيديولوجي ولو أنها ضـــار بالصالح العـــام.

وهكذا...تختلف الفردية الحديثة عن الفردية القديمة بكونها تعتبر الهيئة وليس الفـــرد هـــي الـــوحدة الفاعلـــة فـــي الأمور السياسية، إذ سيقت نحو اتخاذ التدابير الـــضرورية التـــي فشلت في تحقيقها الفردية القديمة، لاسيما في أن تحتاط بها، آلا وهـــي حماية الكائن الإنساني كفرد ضد أي استغلال واضطهاد لقوة ما، كالمصالح الاقتصادية ذات الملكية الخاصة أم ضد الرأي العام الذي يُعبر عن نفسه في حكـــم الأغلبية [1].

لقد أعطت الفردية الحديثة المكانة الأولى للجماعة، على أساس توفير الحماية للفـــرد أولاً، والمساعدة في تعزيز مصالح وأفكار تشترك مع أعضاؤها في المنافع ثانياً.

---

[1] جود، المصدر السابق، ص47.

ومن هذا الاتجاه، تُعد النظرية الفردية الحديثة مجالاً مفتوحاً في تهيئة الفرص للتعبيـــر عن الإرادة العامـــة وتنمية الشخصية الفردية إلى المجال الذي يحول، بل يُحجم من حجم الدولة ودورها في حسم القرار السياسي، وهو ما يعني تشجيع لحالة الطبقـــية ضمن أساسها المادي (الاقتصادي)، بدلاً من حالة التناحرات بين الوحدات القومية المختلفة التي كانت سائدة في مرحلة الفردية القديمة... وأن هذا الخط الجديد قـــد ســـاهم في تفسير وظائف الدولة وفق الغرض الذي يتضمن حالة أكثر جماعية ومـــن خـــلال ظهـــور بارز لبعض النظريات للاشتراكيين النقابين التي تعتبر أن التخطـــيط الاجتماعـــي والتعاون هي الوسيلة الأمثل، بدلاً من الصراع في المجال المادي.

## الثانـي: الأسـاس النظـري الـذي يـستند علـيه تفـسير النظـرية الفـردية الحديثة

إن الأســـاس النظـــري الـــذي تنطلق منه النظرية الفردية الحديثة هو عصر الليبـــرالية الذي اقترن بالنهضة الأوربية، إذ يُعد هذا العصر هو ولادة حقيقية للفكر الـــسياسي الحديث، بعد أن نما وتتطور على سلسلة الأحداث والتطورات للعصور الـــسابقة. ومـــع ذلك كُتب لهذا الفكر أن يتجدد وأن ينتظم ليكون في محصلته أداة فاعلة في التنظير السياسي الفردي الحديث.

إن طـــريق الليبـــرالية (أفكار المذهب الحر) تؤكد على أن الإنسان يملك في ذاتـــه قـــواعد ازدهاره ونمائه في هذا العالم، وليس هنالك من يحدد إبداعات الذات الإنسانية إلا الإنسان نفسه ومن خلال فطرته في مخاطبته للأشياء. كما أن خضوع الإنـــسان لقوانين الطبيعة، لا يعني تسليمه لها، بل أن الإنسان يغامر دوماً من أجل معـــرفة تلك القوانين وتسخيرها تحت إرادته إيجابياً ومن ثم بلوغه نحو تحقيق كافة الأغراض التي طالما سعى إلى تحقيقها ضمن سلوكه الفردي وذاته في الهيمنة على كل ما من حوله من مصلحة، إذ أن الإنسان يعرف تماماً كيف وأين تكمن مصلحته، ومن هنا يبين لنا " آدم سمث" من أن سلوك الفرد يكمن في جهده المتواصل للتمييز

بـــين الأشـــياء والـــذي يستمده من الجهد الطبيعي بهدف تحسين أوضاعه وتحقيق مـــصلحته. فالمصلحة الخاصة بكل فرد تتناسق فيما بينها وتصبح المصلحة الفردية هي المحفز الدينامي لمسيرة الفرد ومن ثم مسيرة المجتمع والدولة.

لقـــد عبر " آدم سمث" ومن خلال كتابه (ثروة الأمم) وبطريقته الخاصة التي فـــسرها من منظور المذهب الحر عن أهم الأبعاد التي يتضمنها هذا المذهب حين قـــال ((وبعد أن تكون كل أنظمة التفضيل والتقييد قد استبعدت كلياً بهذا الشكل، فأن النظام البديهي والبسيط للحرية الطبيعية سوف ينشأ ذاته. أن كل إنسان، لطالما أنه لا ينحـــرف عـــن قواعد العدالة سوف يُترك حراً بشكل مطلق في إتباعه لمصلحته الخاصـــة وبالطـــريقة التي تروق له... أن العاهل معفى من الواجب الذي يعرضه لخيـــبات أمـــل لا حصر لها إذا ما حاول أن يقوم، والذي لا تكفي من أجل إنجازه بـــشكل جـــيد أية حكمة وأي علم إنساني. إن العاهل معفى من واجب مراقبة عمل الأشـــخاص الخاصـــين وتوجـــيههم نحو الاستخدامات الأكثر تناسباً مع المصلحة الاجتماعية )) [1].

إن عـــصر الحرية الفردية وبهذا المعنى يكون قد ظهر خلال القرن الثامن عـــشر ومع كتابات " لوك " وفي مقالته حول (سلطة المدينة) والتي أوضح خلالها كيف يمكن أن يُبنى المجتمع والدولة وأين تكمن قوة السلطة، إذ عالج "لوك" نظرية " هوبـــز " فـــي الـــسلطة المطلقة التي أساسها الملك إلى سلطة غير مطلقة أساسها المجـــتمع وكانت البداية لتكوين البرلمان، حين طورها فيما بعد " جان جاك روسو" ولتبدو أبان الثورة الفرنسية نظرية العقد الاجتماعي أكثر انسجاما مع واقع المجتمع في ظل المذهب الفردي الحر وانطلاقا نحو بناء الدولة البرلمانية الحديثة.

إن الـــتدخل الواســـع للدولة في الحياة الداخلية قد خلق حالة من الاعتراض، حتـــى بلغـــت حدود التصادم وهو ما دفع بالسلطات إلى إخمادها بالوسائل المتاحة،

---

[1] الـــنص منقول عن د. عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص377.

وبمجـــرد أن سحقت الدولة المنافسين لها لانتقادها لسياستها التدخلية، فقد بدت هذه السياسة عائق للنشاط الفردي، ولا تخدم الحرية الفردية.

إن التطور التاريخي قد فرض على المجتمعات تفاوتاً كبيراً في تطبيق النهج الليبرالي، لاسيما في جانبه المادي، إذ أن الليبرالية تميزت عند ظهورها بخصائص عـــدة، فعلى المستوى الاقتصادي اعتمدت السلوك الفردي الحر التي تحكم من قبل المـــصلحة الخاصـــــة كأســـاس لتحقـــيق هذا النشـــاط، وهو ما ساد في العصر الكلاسيكي ضمن قوانين السوق وتوافر شروط التوازن المادي لتحقيق حالة الإشباع عـــن طريق النشاط الفردي دون تدخل الدولة، وإنما من خلال قوانين طبيعية تعمل ذاتـــياً، ولا يمكـــن مـــنع تأثيرها بالتدخل، لأن في ذلك وبإعتقاد المدرسة التقليدية ســـيؤدي إلى الفشل وعدم إنجاز الغاية الجوهرية من هذا القانون كما هو الحال في قوانـــين العـــرض والطلب وتحقيق مبدأ المنافسة التامة بين أطراف التعامل المادي وضمن آلية القوانين الطبيعية في تصحيح الاختـــلال.

وهكذا... ينطبق هذا المبدأ على الجانب الاجتماعي والسياسي، فالحكم المطلق والتدخلـــي في شؤون المجتمع كان لحساب رجال البلاط على حساب الأغلبية من أفـــراد المجتمع آنذاك، لاسيما في القرن السادس عشر، إلا أن النقد الذي تعرض له الملـــك جـــيمس مـــن قـــبل مجلس العموم البريطاني حول أحقية الأفراد بممارسة صـــناعاتهم بحرية ودون تدخل الدولة قد فتح الباب على مصراعيه للتنظير الفردي فـــي إنكلترا ومدى أهمية هذا الاتجاه في تحقيق مجموعة المبادئ الأساسية التي في ضوئها تتحقق البذور الليبرالية، الأمر الذي تطلب غياب تدخل الدولة في تسيير دفة النـــشاط الاقتصادي، ليتاح المجال ألأوسع للأفراد في ممارسة حرياتهم كيفما تشاء، وهـــو مـــا عـــزز مـــن التـــرابط بـــين مراكز المجتمع على المستويين السياسي والاجتماعي.

كمـــا أن نمـــو طبقات المجتمع البرجوازية في هذه المرحلة من القرن الثامن عشر قد أعطى دافعاً قوياً في رفد الحرية الفردية، وهذا قد كشف القناع عن الوجه

الإقطاعـــي الـــذي مـــارس الدور الاستبدادي طويلاً بالسيطرة على مفاصل الحياة الاقتـــصادية والاجتماعـــية، ممـــا خلق تعارض كبير مع الداخل السياسي والثقافي والفكري، لتبدو المرحلة الجديدة أكثر واقعية للتعامـــل مع السلطة وإعطائها دورها فـــي مجـــال الـــدفاع والأمن وشن القوانين لا أكثر. أما بقية النشاطات فإن للأفراد قـــدراتهم الماديـــة وحسهم الفكري والثقافي في تحقيق المزيد من التطور المعرفي والعلمـــي في المجالات كافة، وهو ما أتاح فيما بعد الفرصة لبناء الأساس النظري ورسم معالم بناء الدولة الفردية الحديثة.

ومـــن خلال ما تم سرده في هذا الحقل النظري يمكن أن يُطرح سؤال فكري علـــى طريق تطور النظرية الفردية وهو، هل تعتقد أن تضارب الأفكار (التناقض الإيديولوجي) ما بين الرأسمالية والاشتراكية منذ مطلع القرن العشرين قد ساهم في تطور الفردية الحديثة ؟

# الفصل الرابع

# النظرية السياسية الاشتراكية الحديثة

# The modern socialism of political theory

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الرابع

# النظرية السياسية الاشتراكية الحديثة

إن الـــثورة الـــصناعية فـــي المجـــتمع الأوربي لم يقتصر تأثيرها على تلك التغيـــرات التـــي جـــرت في إطار التقنية الإنتاجية وتنظيم أدوات العمل وعلاقات الإنـــتاج، بل تعداها إلى تغيير هيكلي في البنية الاجتماعية، حين أفرزت هذه الثورة طـــبقة مناضـــلة مـــن أجل نيل الحرية والعدالة والمساواة وهي الطبقة العاملة التي أخذت أهميتها تتصاعد منذ نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القـــرن العشرين.

لقد أسست هذه الطبقة جذور النظام الاشتراكي في أوربا ومن خلال منظريها الذين أعطوا الكثير من المبررات والحجج في تفسير مدى الاستغلال القسري التي تعرضـــت له طبقة العمال على أيدي الإقطاع ومن ثم البرجوازية الرأسمالية، وقد شـــكلت هـــذه التنظيرات فيما بعد حجر الزاوية في بناء العديد من النظريات التي تـــضمنها الفكر السياسي الاشتراكي الحديث، والذي ولد أساسا في رحم الرأسمالية، فـــي الـــوقت الـــذي لـــم يكن هذا الفكر موفقاً إلى الدرجة التي يُظهر فيها عيوب الرأسمالية ومن ثم التمهيد في طرح مبررات انهيارها كمرحلة تاريخية كسابقها من المـــدارس الفكرية، بل كان للطروحات الاشتراكية عوامل محفزة للرأسمالية، حين أخذت تُظهر عيوب النظام الرأسمالي ونقاط الضعف فيه ولكي يتم علاجها وتخطي الأخطـــاء، ولتستمر المدرسة الرأسمالية، كي تبلغ مراحلها الإمبريالية ضمن سابقة تاريخية خطيرة من عمر الرأسمالية الحديثة.

# المبحث الأول

# نشأة النظرية الاشتراكية وتطورها في ظل الفكر

# فلسفة الفكر الماركسي

لقد تطورت النظرية الاشتراكية منذ ظهور الفلسفة الفكرية الماركسية في القرن الثامن عشر، كنقيض للفكر الرأسمالي، ومن خلال التفسير المادي الذي استندت علية الفلسفة الجدلية الماركسية كأساس في البناء النظري الاشتراكي.

فقد تركزت أفكار معظم الفلاسفة المثاليين، سواء ماركس، أنكلز، فيور باخ على الفلسفة المثالية التي تعبر عن حالة التغيير الجذري للرأسمالية من خلال بروز متميز للطبقة العاملة التي تعدها الأقدر والأجدر في تسنم قيادة المجتمع نحو دولة العدل والمساواة. ويرى مفكري الاتجاه الاشتراكي في تلك المرحلة، أن نشؤ الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية في المجتمع الأوربي أمرا أساسيا في بناء الدولة الاشتراكية بعد زوال الرأسمالية كحتمية تاريخية، على أن هذا التطور يحتاج إلى مرحلة زمنية من التحول التدريجي، كي تبلغ مرامها نحو ما يُعرف بالشيوعية الكاملة.

## الأول: نشوء الطبقة العمالية

بعد النجاح الكبير الذي حققته الثورات البرجوازية في أوربا وما تبعها من تطورات، أحدثت تغييراً جذرياً في البناء السياسي والاقتصادي للدول القومية الأوربية (باستثناء روسيا القيصرية التي لم يزول عنها الدور الإقطاعي إلا في مرحلة متأخرة من تاريخها السياسي والاقتصادي نحو البناء الاشتراكي مروراً برأسمالية الدولة ). وقد ترتب على هذا التغيير، انقسام المجتمع الأوربي إلى طبقتين متناقضتين فكرياً وهما طبقة الرأسماليين (الأقلية المنتجة)وطبقة العمال (الأغلبية المستغلة في العملية الإنتاجية )، وقد بات ذلك واضحاً من أي وقتٍ مضى من أن الطروحات الرأسمالية هي على طرفي نقيض مع الطروحات الفكرية

للطـــبقات العاملة في قطاعات الصناعة، والتي كونت الشريحة الاجتماعية الكبرى المعدمة والفقيرة في المجتمع الأوربي، في حين أن الأقلية الرأسمالية كانت تستحوذ علـــى المداخـــيل وفق معيار الربح غير الاعتيادي، متجاوزه بذلك حتى طروحات الكلاسيك في موضوع توازن المنتج من خلال مؤشرات الربح الاعتيادي.

لقـــد فـــسر "كار ل ماركس" من خلال نظرية فائض القيمة مدى الاستغلال البـــشع الذي تقوم علية وسائل المنتجيين الرأسماليين على حساب الجهد الكبير الذي يـــبذله العمال، مقابل الشيء اليسير من قوتهم اليومي، فضلاً عن ذلك تعرض هذه الطبقة إلى شتى أنواع القسر والاستغلال عبر أدوات العمل المتطورة والتي أخذت تنتشر بشكلٍ كبير في الصناعة الرأسمالية.

وهكذا.. تجلت مظاهر الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة من خلال انخفاض الأجور الحقيقية للعمل، فضلاً عن دفعها لمختلف أنواع الضريبة والرسوم الأخرى، الأمـــر الذي أدى إلى أن البعض من العاملين أخذ يشغل النساء والأطفال دون سن العمل وبأجور منخفضة جداً من أجل إعانتهم على الحياة وقسوتها.

فقـــد كانـــت تصل ساعات العمل إلى أكثر من 18 ساعة يومياً، علاوة على الظـــروف البيئـــية الشاقة في المصنع والسكن والتي كانت سيئة للغاية، مما أنعكس علـــى أوضاعهم الصحية والمعنوية، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بأعمار مبكرة.

إن نضال الطبقة العاملة وكما فسرتها بعض النظريات الاشتراكية قد تناولت موضـــوع الاستغلال الرأسمالي، وقد ازدادت بسالة وجرأة هذه الطبقة، حين طالبت بضرورة الإصلاحات الانتخابية، كما فعلت الحركة التشارتية مع بداية القرن التاسع عشر والتي اتخذت من مراحلها الأولى كبرامج عمل للمطالبة بإصلاحات للنظـــام الانتخابي الذي كان معمولاً به حينذاك في إنكلترا، وذلك من خلال المشاركة الفعلية للعمال في تلك الانتخابات ولمن يمثلهم خيـــر تمثيل.

فبالرغم من تقاطع وجهات النظر وعدم الإصغاء لمطالبهم بسبب نفوذ واسع للبرجوازية وأصحاب المصالح والمداخيل الكبيرة، فإن ذلك لن يثنيهم عن عزيمتهم في المضي قدماً نحو تحقيق العدالة وذلك من خلال تأسيسهم لجمعيات عمالية أبرزها جمعية تأسست عام 1836، والتي طالبت بعد تأسيسها بضرورة إعادة مشروع الإصلاح في النظام الانتخابي، وهو ما أطلق عليها لاحقاً باسم الحركة التشارتية الميثاقية، التي انضمت إليها إضافة إلى العمال بعض الطبقات البرجوازية الصغيرة التي كانت أساساً تنادي بالإصلاح.

وهكذا... باتت هذه الحركة الثقل العمالي في البحث عن موقع القيادة ضمن البرلمان الإنكليزي، وهو ما أدى إلى رفض البرلمان مطالبهم،بعد أن تنصلت عنهم بعض من ممثلي الطبقة البرجوازية لخشيتهم على مصالحهم المستقبلية، حين لاحت في الأفق بعض ما يهدد المسار الرأسمالي للدولة.

ومنذ عام 1840 أصبحت الحركة التشارتية حركة عمالية صرفة، قد أخذت على عاتقها مطالب الطبقة العاملة من خلال رفعها لشعار " السلطة السياسية وسيلتنا – الرخاء الاجتماعي – هدفنا " وأصبحت هذه الحركة تشكل الواجهة الأمامية لمطالب العمال سواء في تحديد ساعات العمل أو تحسين الأجور والوضع الاجتماعي والصحي.

وكنتيجة للوضع السياسي والاقتصادي المتردي والذي شهدته إنكلترا في القرن التاسع عشر، هاجر الملايين من العمال المعدمين بالفقر إلى دول كالولايات المتحدة، كندا واستراليا (دول الاستعمار الحديث)Modern colonial countries.

أما في فرنسا فلم تبرز الحركات العمالية، إلا بعد عام 1789، حيث أرست الثورة الفرنسية مبادئها الرأسمالية في القطاع الصناعي، بعد أن أزداد عدد العاملين وانخراطهم في النضال الطبقي للمطالبة بحقوقهم سواء في تقليل ساعات العمل أم في تحسين الأجور والوضع الصحي والمدني.

فقد استطاعت الحركة العمالية وبسبب الرفض من قبل البرلمان الفرنسي من منحها بعض المطالب من القيام بانتفاضات لاسيما " انتفاضة ليون" عام 1839، وكادت حينذاك أن تستولي جماهير العمال على السلطة لولا تدخل الحكومة واستخدامها الأساليب القمعية لإنهاء حالة التمرد.

ولعل من أكبر الانتفاضات التي تمكنت من تسنم السلطة السياسية، تلك التي حدثت عام 1871 والتي تبنت بعض الإجراءات الخاصة بتصفية جهاز الدولة الرأسمالي وتأميم المصانع ووضعها تحت تصرف العمال، إلا أنها فشلت في الاستمرار بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية، فضلاً عن أخطاء لممثلي العمال استغلتها الطبقات البرجوازية، واستعادت السلطة وبقوة السلاح، مع دعم للدول الرأسمالية المجاورة لها.

أما المظاهر الثورية العمالية في ألمانيا فقد أخذت طابعاً متأخراً نوعاً ما عن إنكلترا وفرنسا، إذ لم تتبلور هذه المظاهر إلا في منتصف القرن التاسع عشر، لاسيما عند عمال المزارع الرأسمالية الكبيرة، ثم عمال الصناعة المانوفاكتوريا التي استطاعت من خلال الثورة الصناعية في ألمانيا من الانتقال إلى الصناعة الآلية حيث ازداد عدد الطبقة العمالية بوتيرة سريعة، واخذ العمال يطالبون بحقوقهم رغم مواجهتهم بقوة السلاح.

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام 1848 بعد أن شكلت انعطافا كبيراً في تاريخ الطبقة العمالية في ألمانيا.

وعلى العموم، فإن الحركات ونشوئها في أوربا لم يكن أمراً يسيراً، بل معقداً إلى درجة أن حصولها على مواقع متقدمة في السلطة السياسية لم يساهم أبداً في تحقيق مطالبها أو بناء جذوراً لطروحات هذا الفكر المعبر عن حقوق ومبادئ وقيم الأغلبية من العاملين في الصناعة الرأسمالية، لأسباب تتعلق بضعف الطابع العفوي وغير المنظم الذي كانت تتسم به تلك الحركات، فضلاً عن انعدام واضح لبرامج

عمـــل تتضمن الحقوق الجوهرية على النطاق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من قبل ممثلي هذه الطبقة ذات الأغلبية السكانية في أوربا آنذاك.

## الثاني: النظرية الطبقية لـ (كار ل ماركس )

إن العديـد مـن أفكار "كار ل ماركس" قد نشأت انعكاسا لإحداث ونظريات جرت في العصر الكلاسيكي تمجد بالنظام الرأسمالي، ولذلك جاءت كتابات ماركس أو إنكلـز علـى أنها وصف لإحداث سياسية في إطار تاريخي محدد، كما أنها تُعد أفكاراً لطروحات وأسس ضمن إطار جدلي، يفسر المصالح الطبقية ونمط الصراع الطبقي.

لقد تأثرت أفكار ماركس في العصر الكلاسيكي بمصادر فكرية معقدة حملتها التقالـيد التنويـرية الراديكالية لطروحات وأفكار الاشتراكيين الفرنسيين من أمثال "سانت سيمون" Sant Simon "وشارل فوريه" Charles Fourier والتي أكدت على أن العقل يُستخدم للإبداع في إعادة بناء المجتمع، فضلاً عن تأثره بتقاليد الفوضوية الفرنـسية عند "برود ون" P.J. Proudhon وضمن كتابه " ما هي الملكية " إذ نظر فيها بوردون، على أن الإنسان عقلانياً ووحيداً ومنعزلاً في طبيعته الاجتماعية.

ولعل الأبرز من بين الأفكار التي أثرت في كتابات ماركس، هي تلك الفلسفة المـنحدرة مـن المدرسة الفكرية الهيغلية و"لورفيج فيور باخ" كشخصية مؤثرة في أفكـاره الواقعـية ومن خلال التناقض مع طروحات النظام الرأسمالي آنذاك والذي حفـزه فـي وضـع كتاب عقيدة ماركس للثورة العالمية والشيوعية، وهي لا تزال جذورها ضمن الحركة المعاصرة للفلسفة الألمانية [1].

كمـا شـغلت أفكـار الاقتصادي الكلاسيكي "آدم سميث " الحيز الأكبر من الجـوانب الفكرية لماركس منذ عام 1844 حتى وفاته عام 1883، والتي أظهرت

---

[1] أنظر: فنسنت، نظرية الدولة، مصدر سابق، ص 196.

الفلسفة العلمية الجدلية في إطار الاقتصاد السياسي كمبررات وحجج بالمقابل من الطرح الرأسمالي التقليدي.

ولعل من المفاتيح الأساسية لنشوء أفكار النظرية الطبقية عند ماركس ما يكمن من استجابة فكرية لفلسفة هيغل ومدرسته من الشباب أمثال برونو Bruno وماكس ستا ينر Max Stiner، وأرلند رجو Arnold Ruge وغيرهم.

وقد درس ماركس أفكار هيغل المطلقة بشكلٍ مجتهد منذ الثلاثينات من القرن التاسع عشر وحتى أوائل الأربعينيات من القرن ذاته. وكانت دراسة ماركس في التنظير الطبقي استناداً إلى دراسة "فيور باخ" لفلسفة هيغل ومن خلال ما يُعرف بتقدم الوعي الإنساني وسموه إلى درجة من العقلانية المطلقة والكشف عن الإدراك الذاتي، إذ أخذ هذا الحيز من التطور مساحة واسعة في التفكير الديالكتيكي الذي أنتقد فيما بعد أفكار هيغل ذاتها، التي اعتمدت قدرات الإنسان في فكرة الروح وتغليبها على العقل، بينما اعتمد فيور باخ على أن الإنسان هو الذي يبدع وليس العقل ومن خارج حدود الأنا المطلق عند هيغل.

إن الحقيقة تبدو عند فيور باخ من خلال أن كشف الوعي الذاتي وبهدف تحقيق الإدراك الذاتي متجذرة في إدراك الإنسان العادي، وهو بذلك يُعبِّر عن احتياجاته الذاتية كحقيقة موضوعية تمثل منطق الوجود متجاوزة بذلك الروح التي هي من صنع الله، والتي ركز عليها هيغل في فلسفته المثالية.

لقد كان انتقاد "فيور باخ" لهيغل يرتبط بنقده للدين في جوهر المسيحية التي شكلت أساس الروح عند فلسفة هيغل وهو التأمل لله.

وقد ذهب فيور باخ بذلك إلى درجة متقدمة من الإلحاد الوجودي في خلق الله، حين اعتبر أن الله هو من خلق أو وهم الإنسان بصفته المثالية دون إدراك ذاته والتخلص من الخرافات [1].

---

[1] فنسنت، المصدر السابق، ص ص 198 – 199.

وخلاصة ذلك أن فلسفة هيغل المطلقة تضمنت التغريب الفكري والعقلي من خـــلال سمة الروح، في حين أن ماركس بتأثره بأفكار فيور باخ قد تناول موضوع التغـــريب ضمن منطق الوجود من خلال التناقض الفكري بين الطبقتين الرأسمالية والعمالـــية في إطار العمل والإنتاج، ورغم ذلك فهو لم يدافع عن أفكاره في مجال الـــسياسة وهو الأمر الذي جعل من طرحه أمراً سلبياً، حين اكتشف أن التطور في الفلسفة الديالكتيكية يخدم التاريخ أكثر مما يخدم بناء دولة بمؤسسات سياسية تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأوربي. إذ أن ماركس في تنظيرهِ الطبقـــي هـــذا، قد اكتشف أن كل من هيغل وفيورباخ رغم ما عندهما من ديالكتيك إيجابي، لكنه يبقى جوهر فلسفتهما سلبياً [2].

إن ما ذهب إليه ماركس، لم يكن كاملاً لمعالجة فكرة الدولة الاشتراكية، كون أن الموضـــوع الأساس لفلسفته المثالية في النظرية الطبقية كان متطابقاً مع تطوّر هـــيغل حول إدراك مشكلة الفقر في مجتمع السوق الرأسمالية وهو الموضوع ذاته الـــذي عـــالج علـــى أساســـه الجانب الوظيفي وليس الكيان السياسي للدولة كبديل للرأسمالية الكلاسيكية.

وهكـــذا.. يـــبدو أن نقـــد مـــاركس لبـــناء دولة سياسية متطورة في جانبها الاقتـــصادي، يستند إلى فكرة أن الدولة تفترض أن تكون فوق الجميع وفوق نظام السوق، ولكونها تمثل الكيان المطلق الذي يدافع عن المصالح الخاصة والمحددة في المجتمع المدني، وهذا هو جوهر نقد ماركس للرأسمالية.

كما أن تفسير ماركس حول جوانب تتعلق بالملكيَّة قد أخذت حيز واقعي من ســـلطة الدولـــة، وعلى أنها تلك البيروقراطية التي تمثل بالروح الفردية للملك تجاه المجـــتمع المدني، وهذا الحكم هو في ذاته غريب وخارج إرادة المجتمع والعلاقات

---

[2] للمـــزيد حول التنظير الديالكتيكي لفيورباخ وفي مسألة التطور الفلسفي في نقده للدين والقانون واللاهوت أنظر:

G. Engels, Ludwing Feuerbuch and The End of Classical German Philosophy , 1886.

الاجتماعية، فحين تكون السلطة التنفيذية تجسيداً للمصالح العالمية للدولة، وفق نمط بيروقراطي فإنها لا تحمي أي مصالح سوى تحديد المصالح الخاصة للملكيَّة.

وبهذا التفسير يحدد أفكاره في البيروقراطية على أنها تتواجد في سلطة الطبقة الرسمية للمجتمع المدني، وهي ليست الطبقة الشاملة، على أن البروليتاريا هي من تقف لكل المجتمع وليست البيروقراطية التي ترتبط بسلطة الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة [1].

وهكذا تتضح أفكار ماركس في بناء النظرية الطبقية التقليدية، على أنها (البروليتاريا الواقعية)، وأنه ليس لهذه البروليتاريا أية علاقة بالهيئة التشريعية للطبقات الخاصة، التي هي من تؤلف الدستور وتحدد مهام القانون المدني، وفيما إذا ما تحققت الحقوق الطبيعية للطبقة العاملة، فإن الدولة ستقوم فعلاً، كونها وجدت للمحافظة على الحقوق والمصالح لا هدرها.

فالمشكلة في جوهر النظرية الطبقية التقليدية هي في التوازن ما بين الملكية الخاصة وتقسيم العمل، والنتيجة هي تغريب العمل وتغريب ذات الإنسان حين يُغرب جوهره في الله، ويُغرب العامل نفسه في جوهر عملية الإنتاج السلعي.

ومن هنا يفسر ماركس الوضع الطبقي كما في نظرية فائض القيمة، على أنه استغلال بات يجعل من العامل رهينة أو عبداً للأجر. ولذلك يرى الشيوعيون أن (المشاعية الطبقية) هي أفضل مفردات الديالكتيكية، وعلى أنها الفعل الإيجابي للمواجهة (نقيض النقيض) أو نفي النفي.

---

[1] للمزيد حول مفهوم الدولة الطبقية عند ماركس او السلطة الطبقية أرجع إلى: محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1 (عمان – دار الشروق، سبتمبر 1999) ص ص260 – 264.

لقد حاول ماركس في تنظيره الطبقي أن يتجاوز أفكار البرجوازية الرأسمالية حول الحقوق الخاصة والخصوصية، حين يعود أثرها إلى ماضي العصور المدنية اليونانية، وهذه تُعـد مشكلة في التعامل مع الواقع الاجتماعي، كونها تفوق الحقوق الجماعية وتنظر إلى الحقوق الذاتية التي طالما أحتقرها ماركس.

إن تركيز ماركس على الشيوعية، رغم أنه لم يفسرها بوضوح في أي مكان يمكـن تطبـيقها، وهـذا ما أفقـدها فيما بعد عناصرها الأساسية في بناء الدولة. وبالـرغم أن مـاركس لم يزودّنا بالأسباب الفلسفية المركبة التي كان قد تبناها في تفسير اتجاه الاقتصاد السياسي، إلا أن ذلك لم يكن هدفه الرئيس، إذ لم يكن يرغب فـي الاسـتمرارية، ولذلك بعد وفاته رفض أنكلز أن يخوض غمار تجربة ماركس الفلسفية، حتى ضمن العمل الفلسفي للإيديولوجية الألمانية.

وخلاصـة ذلـك أن الاقتـصاد السياسي قد شكل الأفكار الأساسية والتقليدية لمـاركس فـي بناء النظرية الطبقية، وعلى أنها الظروف المادية التي تؤلف البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع، مثلما هو الوعي الإنساني.

فالعلاقـات الإنتاجـية هـي الأسس التي تنبع منها البنى الفوقية للمؤسسات القانونـية والـسياسية ومن هذا الجانب، استند ماركس في تنظيره الطبقي على أن الدولـة لا تنـبع من الوعي، بل من خُضم الصراع الطبقي الحقيقي، إذ يشكل هذا الـصراع جذور لعناصر البناء الفوقي لتلك الدولة. كما أن شخصية الدولة السياسية وكما يراها ماركس في النظام الرأسمالي أنها تنبع عن شخصية المصالح الرأسمالية التـي تسيطر على السلطة كلياً ومن خلال قوتها الاقتصادية، فهي من تتحكم بنمط وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج من أجل حماية الملكية الخاصـة.

فمـن البديهي أن تبدو الأهمية التقليدية للأسس الطبقية في التنظير الماركسي المتأخـر ومـا بعدها، لتعطي مفهوم الدولة، على أنها مظهر من مظاهر الاقتصاد الـسياسي البرجوازي الذي يتضمن السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكل ما يـرتبط بهـا مـن مؤسـسات سياسية ذات نمط بيروقراطي يحكم سلوك المجتمع

الأوربـــي. لـــذلك لم يحدد العلاقة بين البيروقراطية والإدارة السياسية للدولة وإنما ركـــز بشكلٍ رئيس على إدارة الطبقة الشيوعية، التي لابد من التعامل معها كتمهيد لأي نقـــد ســـلبي في إطار التغيير الجذري للدولة البرجوازية. كما أن في النظرية الطبقية لم يكن هنالك تعبيراً صريحاً وواضحاً عن مدى علاقة الطبقة بالدولة سوى أن الدولـــة هي تكييف واضح لمصالح الطبقة الرأسمالية، وهي العقيدة التي وجدت أساســـاً ضمن البيان الشيوعي، وهو ما يعني أن هذه النظرية جاءت تفسيراً لكيان غيـــر فاعـــل كانعكـــاس لقوى بنيوية أساسية تمثل علاقة طبقة واحدة بالدولة وهي الطبقة المتنفذة بالسلطة.

## الثالث: المذهب الماركسي والدولة الاشتراكية

علـــى الـــرغم من أن الدولة الاشتراكية ظلت حلماً يراود الكثير من الفلاسفة العظام كأفلاطون والمدينة الفاضلة للفارابي واركا ريا الجديدة لـــ "فرنسيس بيكون" واليوتوبيا لـــ "توماس مور" في الاشتراكية الخيالية وحتى الفوضوية بقيادة باكو نين وكـــروبوتكين، التـــي نادت بتحطم قيود الدولة المطلقة نحو دولة المجتمع الطبقي المثالـــي، إلا أن ديكتاتورية البروليتارية الماركسية ظلت تثير الآمال وتشحذ الهمم، مـــن أجـــلِ بناء العدل والمساواة على الأرض بدلاً من أن تكون مرآباً يتصور لها المجتمع على أنها من وحي السماء.

إن قادة الثورات الدينية وزعماء الإصلاح والثوار ضد الظلم والطغيان ومن بعـــث الله مـــن الأنبـــياء والرسل جميعهم، إنما جاءوا لتحقيق مبادئ العدالة ورسم طـــريق المحـــبة على أرض المعمورة، ومن خلال قيام مجتمع الدولة التي لم تكن واضـــحة المفاهـــيم والقـــيم، فـــسرعان ما هرعوا وتمرد عليهم أتباعهم من الذين حرروهم من قيود الظلم والاستبداد.

وهكـــذا.. بالنسبة للدولة الاشتراكية، فدعاتها هم قبل كل شيء بشر ومفكرين إلـــى درجة التحرر من المنطق العبودي والاستغلال السلطوي. فقد صور ماركس الدولـــة الاشـــتراكية على أنها تحرر ثوري لملايين البشر من الطغيان ودولة القوة

الطبقـــية القائمـــة على ركائز البرجوازية الرأسمالية، والتي لا تلبي سوى حاجات أصحاب المصالح والنفوذ على حساب المعدمين والفقراء عبدة السخرة والاستغلال الجسدي مقابل الأجر الوضيع.

وكمـــا يرى (ميكافيلي) " أن كل ثوري ونبي أعزل ومهزوم، ومن يريد أن يسقط الدولة بغير منطق الدولة ذاتها فهو مهزوم " [1] ويصف (غرامشي) هذا القول فـــي كتابه "الأمير الحديث"، أن ميكافيلي قد توجه إلى الذين لا يعرفون ولا يفقهون الـــثقافة الـــسياسية فـــأراد تثقيفهم أولاً، فضلاً عن إرساله رسائل إيجابية يبغي من ورائهـــا اســـتخدام الوسائل التي تبسط الوصول إلى الغاية، وكذلك بالنسبة لموقف الماركـــسية فقد عزمت على تطوير النظرية الطبقية في إطار تقني وسياسي بهدف تثقيف الطرف الآخر.

لقـــد جـــاء كفـــاح مـــاركس وأنكلز في الاشتراكية العلمية من خلال الطرح الديالكتيكـــي (الجدلـــي) بهـــدف إظهـــار عيوب الرأسمالية، وبهدف إسقاط الدولة البرجوازية وصياغة إستراتيجية وتكتل سياسي طبقي نقيـــض لبناء دولة اشتراكية علمـــية. فلـــم يكـــن هـــذا الطرح الماركسي حلماً ولا يوتوبياً أو عملاً بطولياً، أو احتجاجـــيا، إنمـــا هو عملاً فنياً وعلمياً ينسجم أولاً مع الجوانب الموضوعية التي أسست لها القوى العاملة المنتجة، على أنها يمكن أن تتطور وترتقي إلى هذا البناء المغاير في مواجهة الدولة البرجوازية أو ما يُعرف بنقيض النقيض.

ويقـــول أنكلز بعد وفاة ماركس أن الدولة الاشتراكية التي رسمها ماركس في إطار بروليتارية السلطة، كان هدفها تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة، ثم بعد ذلك تقضي على نفسها بوصفها بروليتاريا، ولتقضي بعد ذلك على الفوارق الطبقية متجاوزاً مفهوم الفوضوية التي لا تؤدي، إلا إلى الصراع الطبقي، وهو ما يعني أن

---

[1] أرجـــع إلى: غرا مشي، الأمير الحديث، ترجمة زاهي الشامي _ قيس شرفات، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص ص 130 -131.

المجـــتمع الطبقـــي يحتاج إلى دولة منظمة تستثمر هذا الصراع الناجم عن ظروف القمع بأسلوب الإنتاج (عبودية، قنانة، عمـــل مأجور ).

فحين تصبح الدولة الممثل الشرعي للمجتمع تزول الصراعات بعد أن تزول الـــسيطرة الطبقية والصراع في سبيل البقاء الفردي أو صراع فوضى الإنتاج، فلا يبقى هنالك ما ينبغي قمعه، وعندما تقوم الدولة بوصفها ممثلاً شرعياً للمجتمع، ولا يـــصح تدخلها في العلاقات الإنتاجية، سوى إدارة وتوجيه وسن قوانين خاصة في عمليات الإنتاج، أي أن الدولة تلغى، بل تضمحل [1].

وقد يرى لينين في كتابه الدولة والثورة، موضحاً مجمل فكر ماركس وأنكلز حـــول الدولـــة الاشتراكية بقوله " أن الدولة هي بؤس الفلسفة رابطة لا مكان فيها للطبقات المتصارعة " [2].

إن الـــثورة الديمقـــراطية عـــند مـــاركس تُعـــد تحالفاً بين العمال والفلاحين والمواطنـــين العاديين (طبقة الفقراء خاصة) على أن تكون القيادة بروليتاريا عمالية لإدارة الـــصناعة، وعلى اعتبار أن عمال الصناعة في وضع طبيعي يؤهلهم دون ســـواهم مـــن التحـــرر مـــن سائر الأوهام التي قد تعاني منها بعض البرجوازيات الصغيرة والمتمصلحة مع مؤسسات السلطة البيروقراطية.

إن حالـــة المقارنـــة الفكـــرية بـــين ما هو قديم وحديث، قد أثرت في أفكار مـــاركس، حين جعل من الدولة الهيغلية تحييداً للحق والحرية، ومن أن التغيير في

---

[1] للمـــزيد من الإيضاح حول هذا الجانب أرجع إلى: محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة: البحث عن الهوية، مصدر سابق، ص ص 254- 255.

[2] إذ يـــرى لينين في مذهب ماركس للدولة الاشتراكية على أنه أساس لتقييم الطبقة العاملة، حين تحـــل محل المجتمع البرجوازي القديم وأنها رابطة لا محل فيها لصراع الطبقات. كما وتنعدم فـــيها الـــسلطة الـــسياسية، وهـــو ما يعني أن الشيء الجوهري في بناء الدولة الاشتراكية عند مـــاركس هـــو أن السلطة السياسية ما دامت العقل الرسمي والمؤثر في الصراعات الطبقية في قلب المجتمع البرجوازي. نقلاً عن: محمد سعيد طالب، المصدر السابق، ص255.

جوهـــر المجتمع الاشتراكي إنما يتطلب إتحاد السياسي مع غير السياسي، لكونهما عنـــصران أساســـيان، فالدولة السياسية تتطلب الدستور وعناصر النظام (النخبة) والملكية المطلقة، والحكومة ومجالس البرلمان.... الخ، كما يتطلب المجتمع المدني الذين هم من الأفراد وأسر الطوائف والنقابات العمالية والفلاحية والتي تؤلف عادة الأغلبية في ترسيخ البناء الاشتراكي.

إن الدولـــة الاشـــتراكية مـــن مـــنظور ماركسي تمر بمرحلتين، الأولى هي الدكتاتورية البروليتارية، والثانية مرحلة الشيوعية الكاملة.

**1- الدكتاتورية البروليتاريا**

إن حالـــة الانـــتقال المباشـــر من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع تسوده السلطة العاملة المثالية، تفترض وضعاً جدلياً بالمرور قي مرحلة جذرية لاستئصال عناصر النظام الرأسمالي والملكية الخاصة، تمهيداً للتحول نحو المجتمع الشيوعي الكامل.

ويرى الكثير من الفلاسفة المنظرين للفلسفة الشيوعية، أن ماركس كان ينظر إلى هذا التحول، على أنه انتقال غير مباشر من مجتمع رأسمالي طبقي إلى مجتمع شيوعي لا طبقي، لتعذر حالة الوصول المباشر دفعة واحدة نحو الشيوعية.

وتُعـــد مرحلة التحول هذه طويلة الأمـــد، إذ يتم من خلالها استئصال النظام الرأسمالي من جذوره والعمل على تثبيت نظام سياسي واقتصادي جديد.

فالـــثورة البلـــشفية عام 1917، كانت تعد ذاتها على أنـــها في حالة اختبار للانتقال نحو الشيوعية الكاملة منذ أن أزالت آثار المرحـــلة الإقطـــاعية المتأخرة. ومـــنذ أن تفكـــك الإتحاد السوفيتي رسمياً في أوائل التسعينات من القرن الماضي، يـــرى الـــبعض أن هـــذه الشيوعية الكاملة لم تتحقق، بل أخذت تراوح في مرحلة الانـــتقال ولأسباب أو عوامـــل منها داخلية وأخرى خارجية ترتبط بمتغيرات البيئة السياسية التي تحكمها نوازع القوى الرأسمالية وقدراتها الاقتصادية المتطورة.

وقد وصفت مرحلة التحول على أنها النظام الاشتراكي أو مرحلة التوتاليتاريا القائمة على مبدأ كل خاص يتحول إلى عام، إذ لم تبلغ مرحلة الشيوعية الكاملة والقائمة على مبدأ " لكلٍ طبقاً لحاجته ".

إن ماركس قد وصف قيام المرحلة الانتقالية للدولة الاشتراكية، على أنها اختبار للسلطة العمالية (السلطة البروليتارية)التي تتولى شؤون الحكم بدلاً من الطبقة البرجوازية، ولكي تمهد الطريق فيما بعد للتحول الكامل نحو الشيوعية.

وتتميز البروليتاريا بصبغة دكتاتورية، فهي دكتاتورية الأغلبية الممثلة بالطبقة العاملة ضد الأقلية الممثلة بالبرجوازية والمصالح الرأسمالية، وهذا ما يشير إلى أن ماركس قد ميز في مذهبه بين دكتاتورية الطبقة العاملة ودكتاتورية الطبقة الرأسمالية من خلال الأقلية والأغلبية في إدارة الدولة الاشتراكية، دون أن يبرز سمات أخرى، تُعد من الناحية السياسية جوانب تأسيسية في بناء الدولة الاشتراكية الجديدة[1].

إن تركيز ماركس على زوال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحولها إلى ملكية للدولة،يُعد من منظوره تحقيق للعدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، إذ يزول عندها عنصر استغلال الفرد للفرد، كنتيجة لإلغاء الملكية الخاصة الفردية.

**2- الشيوعية الكاملة**

إن مرحلة الانتقال غير المباشر نحو الشيوعية الكاملة تتطلب تغيير جذري بالنظام الرأسمالي من خلال تغيير وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج وبالعمل في القضاء على الملكية الفردية وبذر بذور النظام الاشتراكي عبر إرساء نظام

---

[1] إن مرحلة الانتقال غير المباشر من خلال دكتاتورية البروليتارية، لا تزال تحمل بعض بقايا النظام البرجوازي، وهو ما يُعطل تلك المرحلة إلى أجل بعيد حتى تتحقق الشيوعية الكاملة. أنظر للمزيد: د. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، ط1 (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1999)ص ص 296- 298.

اقتـــصادي وسياســـي واجتماعي جديد يسوده حالة عدم الاستغلال الفردي. فعملية تغييـــر البيـــئة التي يعيش فيها الأفراد، ستؤول بالمحصلة إلى تغيير نفوس وعقول المجتمع، والى حـــد قول أحد المفكرين أننا إذا غيـــرنا البيئة، فقد غيّرنا الإنسان[1].

إن تحريـــر الأفـــراد مـــن استغلال الطبقة البرجوازية (الأقلية)، فإن هؤلاء الأفـــراد سيقبلون على العمل من تلقاء أنفسهم والى أقصى درجة ممكنة من الوفرة في الإنتاج وزيادته بشكلٍ يكفي لسد حاجات الكل، وهكذا.. يكون من المستطاع إذا مـــا تحقـــق ذلك وفق مبدأ " الكل طبقاً لحاجته "، عندها ستتحقق الشيوعية الكاملة، علـــى اعتبار أن هذا المفهوم ينطلق من باب أن وفرة الإنتاج يتم توزيعه على كل فـــرد طـــبقاً لحاجاته، فلن تكون هنالك مشكلة في الإنتاج ولا في التوزيع، وعندها يتحقق العدل والمساواة وبعدها ستزول الطبقات كون أن المجتمع سيصبح مجتمعاً لا يعرف الطبقات.

كما أن الشيوعية الكاملة تركز أساساً على زوال مفهوم الدولة في المحصلة، حـــين يـــتحقق الـــتوزيع العادل للإنتاج في المجتمع البروليتاري، فضلاً عن زوال الحاجة للطبقات، فلم يبقى من ضرورة لوجود الدولة، وعلى حد قول أنكلز " زوال حكومة الأشخاص ليحل محلها مجرد إدارة اقتصادية للأشياء [2].

إن زوال الدولة في ظل الشيوعية الكاملة سيؤول إلى تحول النظام الاشتراكي الـــشيوعي إلى نظام عالمي، لا يقتصر على مجتمع واحد، بل كل أنحاء مجتمعات الأرض ليحقق بعدها ما يُعرف بالشيوعية العالمية.

فقـــد جـــاء التنظـــيم الاقتـــصادي للماركسية الشيوعية كدالة لبقية التنظيمات الأخرى، على أن التنظيم السياسي يخضع أساساً للتنظيم الاقتصادي، وهو ما يخالف الديمقراطيات الغربية، حيث يخضع النظام الاقتصادي للنظام السياسي للدولة.

---

[1] أنظر: المصدر السابق، ص 298.

[2] نقلاً عن: المصدر السابق، ص 299.

وعلـــيه جـــاءت فكرة بناء الحريات والحقوق من منظور التنظيم الاقتصادي الاشتراكي للمجتمع، بعد أن يزول الاستغلال الطبقي للصالح العام دون الحاجة إلى نـــصوص قانونية أو دستورية تحدد بها هذه الحريات وتلك الحقوق، وهو ما يمهد لـــزوال دور الدولـــة، فيما إذا تحققت مرحلة الشيوعية الكاملة، فلا يحتاج المجتمع عـــندها إلـــى دســـاتير قانونية تكفل الحريات والحقوق كما يجري في المجتمعات الغربية.

**** الانتقادات الموجهة إلى المذهب الماركسي في الدولة الاشتراكية**

1- إن المـــذهب الماركـــسي لا يكفل الحريات الفردية على أساس نصوص قانونـــية ودســـتورية، كما تحددها ديمقراطيات الدول في الغرب الرأسمالي، وإنما يُعزى إلى قيام تلك الحريات على أساس إقامة مجتمع لا يعرف الأنظمة الرأسمالية، ولا يـــسود فـــيها استغلال الفرد للفرد. إذ يحدد المذهب الماركسي مرحلتين لتحقيق ذلك، **أولهما**؛ قيام نظام حكم بصبغة دكتاتورية بروليتارية تقوم على أساس الأغلبية العمالية ضد الأقلية البرجوازية.

وهنا لا يميز ماركس في مذهبه هذا ما هي طبيعة ودور الدكتاتورية، فإما أن تكون مفهومها واحد فهي تعني إهدار للحقوق والحريات العامة والفردية مهما كان شـــكل السلطة الحاكمة، وهو من العيوب الجوهرية للمذهب الماركسي، الذي يمكن أن يصنف بالمذهب الفوضوي.

**وثانـــيهما** ؛ إن طرحه للشيوعية الكاملة لم يعطِ موعداً زمنياً لبلوغها لا من مـــستقبلٍ قـــريب ولا من بعيد، فحين جاء الإتحاد السوفيتي بثورته البلشفية، وباشر بأفكـــار المـــذهب الماركسي وطوره بحسبِ بيئة التغيير بعد زوال الإقطاع كمرحلة تاريخـــية، لـــم ينتقل الإتحاد السوفيتي إلى مرحلة الشيوعية الكاملة حتى تفككه قبل نهاية القرن العشرين، وهذا ما يطرح إشكالية سياسية كون أن المذهب الماركسي قد ربط البيئة السياسية والاجتماعية بالبيئة الاقتصادية وجعل من تحقيق الحريات أمراً

مـــرتبطاً بظـــروف البيئة الاقتصادية الملائمة التي لا تعرف الطبقات ولا استغلال رؤوس أمـــوال ومن دون تحديد زمن لهذا الترابط ومن ثم التحول. وفي الحقيقة لا يمكـــن أبـــداً اعتبار أن ملائمة البيئة الاقتصادية وحدها الضمان الوحيد الذي يكفل ضمان تلك الحريات.

ويستنتج من ذلك أن مذهب ماركس قائم أساساً على إهدار الحريات والحقوق العامـــــة لا كفالـــتها من خلال تبنيه مبدأ تفويض السلطات لا فصلها. ولا شك في ذلـــك مـــن أن تفويض السلطة قائم على درجات هرمية سيؤول في المحصلة على تركيزها بجهة واحدة حصراً، من سماتها الاستبداد والقضاء على الحريات. كما أن الحـــرية الفكـــرية هي الأخرى غير مسموح بها في النظم الماركسية، وكل ما هو مسموح به هو النقد الذاتي، على أن لا يمس ذلك بجوهر الأحكام الأساسية للمذهب الماركسي، وكأنها ثوابت لا تقبل المناقشة، وهذا في حد ذاته هدم لحرية الفكر ونقد الآخر.

**2**- مـــبدأ المادية التاريخية: إذ يخضع ماركس جميع مظاهر الحياة السياسية والاجتماعـــية والفكـــرية للجوانب الاقتصادية إذ أن النظم الاقتصادية هي من تقوم بجمـــيع التنظيمات وأوجه الحياة في الدولة. وهذا يخضع إلى نقد كبير حول مسألة تـــشابه العـــوامل الاقتـــصادية بـــين المجتمعات مع اختلاف في النظم الاجتماعية والـــسياسية. فما يسود في مجتمع ما من نظام اجتماعي وسياسي يختلف عما يسود في مجتمع آخر.

فلـــو أســـلمنا بأن جميع مظاهر الحياة تخضع للجوانب الوظيفية وكما يراها ماركس، فأن ذلك يعني تحقق حالة التماثل في النظم الاجتماعية والسياسية في جميع الـــبلاد التـــي تمر بمرحلة واحدة من التطور الاقتصادي، وهذا أمر مـــحال وغير واقعي.

فهـــناك الكثيـــر من مظاهر الحياة المختلفة والتي لا يعود تاريخ أحداثها إلى عامـــل واحد فقط، إذ أن العوامل الدينية قد تكون سبباً في تقسيم البلاد التي يسيطر

عليها الطابع الثيوقراطي، حين يُعد رجال الدين هم الطبقة العليا كما كان سائداً في العصر الأوربي الوسيط، أو في مصر الفرعونية، فالفرعون يُعد الإله ويأتي من بعده الكهنة ومن ثم عامة الشعب.

وفي الدولة الفرنسية بعد الثورة، كان قد سُن البرلمان قانوناً منح على أثره إمتيازات لطبقة النبلاء ورجال الكنيسة دون أن يكون معياره اقتصادياً أو مادياً....

ولعل من أبرز ما يمكن نقده في هذا الجانب، هو إخضاع ماركس للفكر على أنه مظهر من مظاهر الحياة المادية وهذا لا يمكن أن يكون، إذ أن وسائل الإنتاج هي أصلاً تخضع لقوى الفكر لا العكس. فالإنتاج والفن الإنتاجي يعتمد على الابتكار ونتاج الفكر المبدع، وليس العوامل المادية كما يُفسرها المذهب الماركسي.

**3**- المذهب الماركسي يتضمن الفلسفة الخيالية. إذ يتطرق ماركس إلى مسألة زوال الدولة بعد أن تبلغ مرحلة الشيوعية الكاملة، حين تتحول إلى مجرد أداة لإدارة وظيفية للأشياء. وفي حالة زوال المجتمع يصبح المجتمع محكوماً بنظام شيوعي، وهو ما يعده ماركس نظام عالمي يتم تطبيقه على العالم أجمع، ويمثل هذا النظام نهاية مرحلة التطور في العالم. وهذا هو في حد ذاته من وحي الخيال، كون أن ماركس لم يحدد كيفية الوصول إلى هذه المرحلة ولا زمن تحقيقها.

كما أن فلسفة ماركس بزوال الدولة، تعني أن كل مجتمع سوف يتحتم عليه أن يعيش في فوضى، إذ كيف يمكن لمجتمع منظم أن يستغني عن سلطة تنظيم شؤونه الداخلية والخارجية، وأن قوله في الشيوعية هي نهاية التطور يُعد أيضاً خيال مطلق وافتراض غير منطقي، على اعتبار أن التطور لا يتحدد بزمن ولا بمرحلة محددة، فالعالم ديناميكي وكل شيء يتغير ويتطور.

**4**- صراع الأغلبية والأقلية في المجتمع الرأسمالي. فالمذهب الماركسي يركز على الصراع الطبقي القائم بين طبقتين البرجوازية (الأقلية من أصحاب رؤوس الأموال) والعمالية (الأغلبية المُستغلة)، ويرى أن هذا الصراع سينتهي إلى انتصار العمال على أصحاب رؤوس الأموال. وفي مجملِ تحليل ماركس لاسيما في

نظرية فائض القيمة، قد أوضح أسباب الصراع الطبقي دون أن يُعطي نتائج وحلول يمكـــن أن يـــضع حداً له، في حين استطاع النظام الرأسمالي أن يحلل هذه الأفكار الماركسية ويُعالج أخطائه، الأمر الذي جعل من الرأسمالية امتدادا تاريخيا قد تجاوز مفهوم الحتمية التاريخية وكما فسرها ماركس كنهاية للنظام الرأسمالي.

وفـــي المـــرحلة الراهنة يُلاحظ معظم الدول التي تبنت الفكر الرأسمالي، قد أعطت الحقوق المدنية والاجتماعية للطبقة العاملة، وقد ساعد ذلك بشكلٍ كبير على تخفـــيف حدة الصراع بين الطبقتين، بل عمل النظام الرأسمالي على حماية الطبقة العاملة من الاستغلال من خلال الحد من ثراء طبقة أصحاب رؤوس الأموال، بفعل السياسة الضريبية، وهو ما قلل الفجوة والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بينهما.

كما أن ماركس أنكر وجود طبقة هامة في المجتمع بتصنيفه هذا، حين جهل الطـــبقة الوسطى التي تشكل مساحة كبيرة لكثير من المجتمعات الآهلة بالسكان، إذ تمـــتلك هـــذه الطبقة مقومات من القدرة الاقتصادية والمعيشية كالزراعة والموارد الطبيعية ما يجعلها تحقق عامل الاكتفاء.

وكثيـــر من النظم السياسية اليوم يحاول التعويل على هذه الطبقة الاجتماعية لأهميتها في قياس المتوسط العام لمستوى الدخول Per Capita Income، فضلاً عن أهميتها في تعزيز القطاع العام بعنصر العمل والكوادر الوظيفية وبكل تخصصاتها الاقتصادية على نطاق الدولة والمجتمع.

**5**- التركيـــز علـــى مسألة إلغاء الملكية الخاصة، ومن خلال جعل الملكية العامـــة للدولة حصراً، وهو ما يتنافى مع الطبيعة الإنسانية، كون أن الإنسان يميل أساسا إلى امتلاك ثمرة جهده سواء كان فرد أم مجتمع.

## المبحث الثاني

## توصيف النظرية الاشتراكية للدولة الحديثة - مدارس الفكر الاشتراكي - تقييم المدارس الاشتراكية

يمكـــن أن توصف الاشتراكية، على أنها نظرية وحركـــة تهدف نحو تنظيم المجـــتمع فـــي إطار تضامني ومصلحي من خلال مبدأ الملكية العامـــة والسيطرة الجماعـــية علـــى وسائل الإنتاج والتبادل. ويذهب "مورس " في تحليله للاشتراكية الحديثة، على أنها تمتلك جميع الصناعات الثقيلة والأراضي الزراعية بشكلٍ جماعي وفـــق خطـــة اقتـــصادية وطنية شاملة، تهدف إلى الصالح العام بدلاً من المصلحة الخاصة [1].

فالنظرية الاشتراكية وفق الأسس الاقتصادية والسياسية قد تأسست كمبررات وحجـــج لـــدحض شـــرور الرأسمالية الكلاسيكية حينذاك، فكون أن الرأسمالية قد شـــرعت بقوانـــين أجازت قيام المشاريع الخاصة على أساس المذهب الفردي الحر وتحـــت مظلة الدولة الحارسة التي تسن القوانين والتشريعات وتهيئة كل مستلزمات البـــناء الاقتصادي الرأسمالي ومن خلال فتح أبواب المؤسسات الإقراضية الخاصة علـــى مـــصراعيها لتجهيز المستثمرين برؤوس الأموال الدافعة نحو امتلاك وسائل الإنـــتاج، وتحقـــيق الأرباح والمكتسبات غير المحدودة كحوافز للأفراد الأقلية من أصحاب المصالح الخاصة على حساب الأغلبية من الطبقة العمالية، وهو ما أحدث شرخاً كبيراً ما بين هذه التجربة الليبرالية الفردية وبين منظري الفلسفة الاشتراكية المناهضة لها، وكحالة متناقضة لما جرت عليه معايير الأمور في المجتمع الأوربي حينذاك.

---

[1] إذ يـــؤكد مورس في تحليله على ضرورة التخطيط المركزي كمطلب اشتراكي ثابت. للمزيد أنظر:

Morise , An Essay out of Modern Socialist ,1952,p9

لقــد رفعــت الاشتراكية شعار التغيير الجذري رداً على العيوب والمساوىء التـــي أفرزتها الرأسمالية التقليدية، وما أعقبتها من شرور للاحتكارات وفق المنطق الرأسمالي المالي لصالح المنطق الإقليمي للقوة الإمبريالية.

إن التجربة الاشتراكية أظهرت أفكارها كنقيض للفكر الرأسمالي وبناءاً على جملة من العيوب التي اكتنفت أدوات هذا النظام منها:

أ- التوزيع غير العادل للثروات الوطنية، فضلاً عن عدم تساوي الفرص في العمل والحصول على الدخل.

ب- عــدم الاســتقرار الاجتماعــي الناجم عن استغلال العامل بجهده مقابل الأجور الوضيعة، وكما يقول (كول) " أن العامل يسلب جهده إلى درجة أن الفرد يباع ويشترى " [1].

جـ- إن نظام الأسعار في الاقتصاد الرأسمالي يُبنى على أساس القدرة على الدفــع للنقود وليس إلى الحاجات الضرورية والحقيقية للمجتمع.. أي أن الإنتاج لمن يدفع وليس لتلبية متطلبات الحاجة للأفراد.

د- إن الملكية الخاصة في النظام الرأسمالي تُعد من منظور الدولة الاشتراكية الحديثة سبب رئيس في انهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي، إذ ينجم عن هــذه الملكية استخدام سيء لوسائل الإنتاج بدافع الرغبة في تحقيق الربح الخــاص، وهــو ما يؤدي إلى نزعة السيطرة الطبقية لأصحاب المصالح ورؤوس الأموال وفي إطار بيروقراطي لا يستجيب لمصالح الأغلبية من المجتمع.

---

[1] ويرى كول أن الأجور في النظام الرأسمالي تدفع فقط عندما يحقق رأس المال المستثمر الربح علــى حساب جهود الآلاف من العاملين، وهو ما يخلق حالة من الفوضى التي يمكن أن تؤدي إلــى انهيار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع ز فالعامل بات عبداً للأجر. للمزيد أنظر:

G.D.H. Cole , Self Government Industry, 1952, pp 78-79.

كمـــا ويـــرى الاشتراكيون إن ذلك سيسفر عنه انفصال طبقي يتطلب التغيير الجـــذري لهـــذا الـــنظام من خلال المطلب الاشتراكي الذي يؤمن بتحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة تديرها الأغلبية الممثلة بالطبقة العمالية الكادحة [1].

فعلـــى الـــرغم من اتفاق الاشتراكيون على هذه العيوب في النظام الرأسمالي وضـــرورة تغييرها، إلا أنهم لا يتفقون على نمـــط وطبيعة المجتمع الذي يرغبون في تحقيقه أو مدى الطريقة التي يتم من خلالها بلوغ الفكر الاشتراكي الشيوعي.

فهـــناك مدرســـتان مـــن الفكر الاشتراكي وهما المدرسة الثورية والمدرسة التطورية.

فالمدرســـة الأولـــى أي الثورية ومن أصحابها الشيوعيون السنديكاليون ممن تمسكوا بالرأي القائل " أن الثورة أو العمل المباشر هو الطريق المؤثر والوحيد نحو تحقيق مجتمع اشتراكي جديد " [2].

وأمـــا المدرســـة الثانية " الداعون إلى إشاعة الملكية " [3] و" الاشتراكيون الفابـــيون " [4] أو الفابـــية ممن يعتقدون بأن التطور الدستوري السلمي ليس ممكناً فقط، بل ذا شأن كبير من حيث التأثير في المجتمع الاشتراكي.

---

(1) I bid , p.78.

[2] يُعـــد الـــسنديكاليون Syndicalists من إتحاد تجارة ثوري برزت في أواخر القرن 19 وقد دعـــوا إلـــى إزالـــة الدولة ليحل محلها نوع من الحكم العمالي الفدرالي الصناعي الحر (غير المرتبط ).

[3] الداعون إلى إشاعة الملكية Collectivists وهو من أصحاب مبدأ سياسي يهدف إلى السيطرة الاجتماعية والاقتصادية المركزية لجميع وسائل الإنتاج.

[4] الاشـــتراكيون الفابيون Guild Socialists وقد نشأت هذه المدرسة في القرن 20 بإنكلترا، إذ تؤكد هذه المدرسة على عدم مركزية الصناعة والخدمات وتدعوا إلى ضرورة وضع الصناعة تحت مراقبة نقابات عمالية مستقلة. للمزيد حول (2)، (3)، (4) أرجع إلى: أبو دوريا، المدخل العلوم السياسية، المصدر السابق، ص ص 49 – 50.

## الأول: نماذج من مدارس الفكر للمدرسة الاشتراكية الحديثة

يمكـــن التطـــرق إلـــى بعض النماذج الرئيسة من مدارس الفكر الاشتراكي الحـــديث والتمييـــز بينها من خلال أوجه التشابه والاختلاف المنهجي في المواقف الفكرية ونمط تبني الأساليب الجوهرية لتلك المناهج ضمن التغيير ضمن في البناء الاشـــتراكي الحـــديث واستنادا إلى دعاة ومنظري هذه المدرسة أو تلك. ومن هذه النماذج هي:

### 1- الشيوعية Communism

حـــين تشكلت الجمعية الاشتراكية عام 1864 والتي سميت حينذاك " الجمعية الدولـــية "، كانـــت هـــذه الجمعية هي المسيطر على حركة المنظرين الاشتراكيين، وعلى رأسهم " كار ل ماركس"، "وفرد ريك أنكلز"، ولعل من أبرز ما كتبه ماركس فـــي إطـــار هذه الجمعية هو الإعلان الشيوعي عام 1848 بالتعاون مع أنكلز، كما ويُعـــد الاقتصاد السياسي عام 1859 ورأس المال عام 1867-1894 من الإعمال المهمـــة فـــي دحض أفكار الرأسمالية ولعل في الكتاب الأخير، قد برزت فيه أفكار أنكلز الشيوعية ومنذ وفاة ماركس عام 1887.

فقد طوّر ماركس وأنكلز النظرية الاشتراكية نحو المفهوم الشيوعي الطبقي، وكما تضمنها الإعلان الشيوعي ومن خلال طرحها المبادئ الأساسية التالية [1]:

أ- **التغيير المادي للتاريخ** وعلى أساس أن الشيوعية هي العقيدة في تبني أســـلوب الإنـــتاج بالحـــياة المادية، وتؤمن بأن الوجود المادي هو من يقرر الصفة الاجتماعية والسياسية وطرائق الحياة الروحية.

ب- **حرب الطبقات** من خلال الصراع الفكري المادي ما بين طبقة أصحاب المـــصالح البرجوازية وطبقة العبيد التي تطورت فيما بعد إلى طبقة العمال أو عبيد

---

[1] أنظر المصدر السابق، ص ص 50 – 52.

الأجـــر، وهو الأساس الذي بنيت عليها النظرية الطبقية لماركس وعبر التناقض ما بين سطوة الأقلية الرأسمالية واستغلال الأغلبية من العمال.

**حـــ- نظـــرية فائض القيمة** فقد بُنيت على أساس سيطرة الرأسمالية على وســـائل الإنتاج، ومن ثم استغلال فائض الجهد المحقق من العمل الذي بذله العامل كـــساعات إضـــافية لا يقابلها أجر، بل يذهب كأرباح للرأسمالي. وينشأ عن فائض القـــيمة تلـــك الطاقـــة الإضافية التي يبذلها العمال وهي أعلى من تكاليف الأدوات والمـــواد الخام، وكلفـــة الموجودات (أصول العملية الإنتاجية ). وهو ما ينتج عنه اســـتغلال لهـــذه الطـــبقة الكادحة لصالح الطبقة البرجوازية، وهم أصحاب الملكية الخاصة.

**د- الـــثورة الاجتماعية** ومن منطلق الانقلاب الجذري على الواقع الرأسمالي وفي إطار ما يُعرف بالحتمية التاريخية والناجم عن مرحلة تطور الرأسمالية والذي يأخـــذ شـــكل تركيز لرأس المال بأيدي الأقلية، إذ يقابله نهوض جماهيري عمالي انسجاما مع حالة المناهضة للعلاقات الطبقية غير المتوازنة والت تقودها الرأسمالية وهو ما نجم عنها حالة الاستغلال الذي أسفر عن المطالبة بانتزاع ملكيتهم الخاصة من وسائل الإنتاج وتحويلها إلى الملكية العامـــة.

**هـــ دكتاتـــورية البروليتاريا** وكما مر سلفاً، إذ يضاف إلى ذلك وفي إطار الـــشيوعية الحديـــثة ومـــا قاله "ترو تسكي" أن هذه الدكتاتورية تسمى بـــ"الرعب الأحمر"، وهو سلاح نافع ضد طبقة محكومة بالدمار ولا ترغب أن تزول، ويشبهها بالحـــيوان الـــذي يهـــاجم ليدافع عن نفسه دون أن يُدرك أن جلده مطلوب لمتحف العينات (النماذج)[1].

---

[1] نقلاً عن: أبو دوريا، المدر السابق، ص 55.

وخلاصـــة ما تؤول إليه هذه الدكتاتورية، هو مصادرة رأس المال الخاص، وتنظـــيم العمل الجماعي، وجعل عملية التمويل والقروض والاستثمارات بأنواعها مركـــزية ضـــمن البـــناء الاشتراكي للدولة، وكمرحلة أخيرة قبل الشروع بمرحلة الشيوعية الكاملة.

**وـــ الـــنهاية**، أي نهاية الدولة، حين تبلغ مرحلة الشيوعية الكاملة، بعد أن تتحطم قيود الرأسمالية كلياً وتصبح عندها الدولة غير ضرورية، إذ سوف لا يكون هـــناك أي رأســـمالي يخضع لحماية الدولة. فلا حاجة عندئذ للدولة، وسوف ينظم الإنـــتاج مـــن جديـــد علـــى أساس حرية ومســـاواة جمعيات المنتجين (الجمعيات الاشتراكية أو الدولية )، كما يُعرفها أنكلز، ولتصبح بديل الدولة مجرد إدارات تنظم عمل الماكينة وبشكلٍ انسيابي.

**زـــ المجـــتمع الجديد** إن المجتمع الشيوعي الجديد حينئذ يكون منظماً وفق المـــبدأ القائـــل " منكلٍ حسب قابليته إلى كل بحسب حاجته " أي أن كلما الشخص يساهم في رخاء المجتمع بعمله، كلما أمكن ذلك سبيلاً ن وسوف يأخذ منه ما يحتاج إليه.

**2- الاشتراكية البرلمانـــية Collectivism**

وتعنـــي بالـــسيطرة الجماعـــية علـــى وسائل الإنتاج. إذ أن إتحادان العمل الاشـــتراكي تـــتفق مـــع الشيوعية، لكونهما ثورتين تشيران إلى العمل المباشر في التغييـــر الجـــذري وصولاً إلى الاشتراكية، وترفض كلاً منهما العمل غير المباشر لبلوغ ذات الأهداف.

إن الإشـــتراكية البـــرلمانية تعـــتقد بالطـــريقة الديمقـــراطية، لإنجاز الهدف الاشـــتراكي. وتعرف ؛ بأنها النظرية السياسية التي تهدف إلى ضمان توزيع أفضل للثـــروة ممـــا هـــو ســـائد الآن في ظل الرأسمالية، وذلك من خلال عمل السلطة الديمقراطية المركزية.

وأن من ابرز أمثلة على هذا النوع من الاشتراكيات هي المدرسة الاشتراكية المثالية الإنكليزية المعروفة بالاشتراكية الفابية *.

إن الفابيين ينظروا إلى هذا التنظيم السياسي والاجتماعي، على أنه الحرية السياسية مع عدم الضمان للجاني الاقتصادي، كون أن الأقلية هم ممن يحصلون على الراحة على حساب معاناة الأغلبية (أي أن الفقر يتجذّر بالكثرة من المجتمع ). ويهدف الفابيون إلى بناء المجتمع في ظل توفير فرصة المساواة بعد زوال سلطة المجتمع الاقتصادية والطبقية من خلال الملكية الجماعية والسيطرة الاقتصادية الديمقراطية على مصادر الثروة.

إن الصفة التي تميز الفابيون عن غيرهم من التنظيمات الاشتراكية، هو إلزام الجميع في التثقف بأفكار الاشتراكية ومن ثم السعي في الدخول إلى البرلمان لتطبيق هذه الأفكار، فضلاً عن واجب أعضاء هذا التنظيم في حث الرأي العام وتحفيز السلطة التشريعية والإدارية لتبني الأطر الاشتراكية كهدف منشود للمجتمع.

كما أن الاشتراكية البرلمانية تطرح حلول في تحقيق الأهداف الاشتراكية منها؛ البدأ بحد أدني للعمل، توفير الراحة وتحسين الأجور، الضمان الاجتماعي ضد البطالة والمرض، إدارة ذاتية في الصناعة، وجوب الثقافة كضمان لتقدم المجتمع، ويؤكد هذا التنظيم على مبدأ الضريبة التصاعدية وخاصة ضريبة الإرث (الميراث) وتشغيل المداخيل، مع رفع مستوى دخل الطبقات الغير قادرة على حصول مستوى ثابت من الكسب. ومن طروحاتها فرض الملكية العامة لتحقيق المنافع العامة، على أن يتم احتكار الموارد الطبيعية أولاً، ثم تأميمها وتأميم الأرض وجميع أشكال رأس المال الصناعي، من خلال ما يُعرف برأسمالية الدولة (الانتقال التدريجي إلى الاشتراكية من خلال التأميم الجزئي للقطاعات الاقتصادية وعلى أن

---

* أُنشأت الجمعية الفابية في كانون الثاني من عام 1884 وضمت من بين أعضائها العديد من النساء والرجال المميزّين أمثال برناردشو، وسدني وببترك ويب، وكرا هام والاس، وهـ.ح. ويلسن. أرجع إلى: أبو دوريا، المصدر السابق، ص 57.

يكـــون هناك إدارة كاملة من قبل المجتمع الصناعي لجميع الصناعات المؤممة مع تعويض الأفراد الذين تنتزع ملكيتهم في حالة ضرورات التحول المباشر ).

وخلاصـــة ذلك أن عقيدة هذا التنظيم يؤمن بأن الدولة الديمقراطية هي الأداة التـــي يُنجـــز مـــن خلالهـــا التحول الاجتماعي، كما وتبقى هذه الديمقراطية أساس للمجتمع الاشتراكي وتنوب عنه في امتلاك راس المـــال وتنظيم الإنتاج والتوزيع. وهـــذا يعنـــي أن الفابية تؤمن بضرورة اعتماد الاشتراكية كخطوة ثانية بعد تحقيق المسار الديمقراطي للدولة والمجتمع.

ومـــن خلال ما تم التطرق له حول ماهية الشيوعية والاشتراكية البرلمانية، يمكـــن أن نميز بينهما، على أن الشيوعية هي ذا طبيعة ثورية وطبقية، في حين أن الاشـــتراكية البرلمانية تطورية يستطيع مواطنو الدولة من خلالها إذا ما استخدموا الـــسلطة الـــسياسية أن يحصلوا وبشكلٍ مناسب على إنجازات يتحقق بها العديد من أهداف المجتمع الاشتراكي في أجواء من السعادة والرفاه. وبينما تستخدم الشيوعية الصفة الدكتاتورية للتحول، تقوم الاشتراكية البرلمانية بالوسائل الديمقراطية للتحول. كمـــا أن الـــشيوعية تفتـــرض أن الدولة ستختفي في النهاية بعد بلوغها الشيوعية الكاملة، في حين أن الاشتراكية البرلمانية تعتقد بان الدولة يبقى لها مهام وإنجازات إضافية لاحقاً.

### 3- الإتحاد الاشتراكي Guild Socialism

مـــثلما أن الإتحـــاد البرلمانـــي يهدف إلى تحقيق الأهداف الاشتراكية ضمن المـــسار الديمقراطي للدولة بعد زوال بيروقراطية السلطة الرأسمالية، فإن الإتحـــاد الاشـــتراكي * هـــو الآخر يهـــدف إلى تحقيق الاشتراكية باتخاذ الإتحاد قاعدة له. والإتحـــاد هـــنا هـــو إتحاد تجاري يتضمن العمال الصناعيين وبضمنهم الماهرين

* أشـــتهر هـــذا التنظيم كنظرية سياسية من قبل بعض الكتاب الإنكليز ومن أبرزهم س. ج. هو بسن ود. د. هـــ. كول. ارجع إلى: أبو دوريا، مصدر سابق، ص 59.

والكتـــبة والفنيـــين وغير الماهرين والإداريين الذين هم مستثنين من عضوية إتحاد الـــتجارة، ويُعد دورهم لإغراض التنظيم لتحقيق حالات أفضل، فضلاً عن السيطرة الإدارية على مفاصل الصناعة.

إن إتحادات التجارة تُعد المفتاح إلى العمل وفي جانبين، **أولهـــما** ؛أن تصبح إتحـــادات اليوم هي الطريق لإتحادات المستقبل، **وثانيهما** ؛ أن التنظيمات التي تتم عـــن طـــريق هـــذه الإتحـــادات ســـيتم عن طريقها أيضا التحولات الحقيقية نحو الاشتراكية[1].

إن اتحاد الاشتراكيين يركز كما هو الحال بالنسبة للاشتراكيين الآخرين، على شـــروط التنظـــيم الاجتماعي كالفقر وعدم المساواة، وعدم الضمان ن وانخفاض أجـــور العاملـــين والمـــستويات المعيشية، وهم بذلك يؤكدون على جانبين أحدهما سياســـي والآخـــر اقتصادي. فمن وجهة النظر السياسية، هم يعتقدون أي (الإتحاد الاشـــتراكي) مـــن الخطأ أن يمارس أي برلمان منتخب من دوائر انتخابية إقليمية سلطة تشريع القوانين، كون أن أي شخص لا يستطيع أن يمثل شخص أخر يختلف عـــنه مـــن حيث التخصص الوظيفي. فالزراعي مثلاً يمكن أن يمثل كل الزراعيين كونهم من اختصاصه، وهكذا...

فالدولة تُعد واحدة من الجمعيات القائمة والتي يمكنها أن تمارس سلطة ما في حقـــل محدد فقط، وبخاصة الناحية السياسية وهذه يجب ألا تتصل مع أعمال أخرى والتي يمكنها أن تترك إلى تنظيمات، أو هيئات علمية متخصصة.

فمـــن وجهة النظر الاقتصادية يبقى هناك عيب كبير في هذا التنظيم، لاسيما نظام الأجور، فعامل الأجر تحت الظروف الراهنة لا بد أن يتنازل عن كل سيطرته وكفاءتـــه فـــي تنظـــيم الإنتاج، وعن جميع ادعاءاته في الحصول على ثمن جهده الحقيقي مقابل أن يحصل على أجره فعلاً.

---

[1] أنظر: جود، النظرية السياسية الحديثة، مصدر سابق، 84.

فـــي ظـــل الاتحاد الاشتراكي تصبح كثير من الجوانب لا تتفق مع الحرية الاقتـــصادية لعامـــل الأجر والذي تتطلب الصناعة أن تدار من قبله وجميع العمال الذين هم من يدير العمل بوجهتيه اليدوية والعقلية.

وهكـــذا... تـــبدو أن تركيبة الاتحاد الاشتراكي تتفـــق مع نوع من الأنواع التالية[1]:

1- إمـــا أن يكون هناك إتحاد لكل صناعة، وتدار من قبل الإتحاد نيابة عن المجتمع (أي يسلك سلوك جمعية برلمانية ).
2- من خلال تعاون مجالس المستهلكين مع هيئات المنجين لكي تقرر الكلفة والأسعار.
3- أن ينظـــر البـــرلمان (وبحسب رأي بعض السلطات) إلى قضايا عامة، كالـــدفاع والـــضريبة. وهذه النقطة تتخللها بعض الخلاف في الرأي، إذ يقتـــرح بعض المفكرين إيجاد هيئة تمثل الجمعيات العاملة الرئيسة لتنظيم مثل هذه المسائل.
4- أن يكون هناك هيئات إقليمية ومحلية تهتم بأمر مسائل ذا اهتمام عام في الإقليم.

إن الطـــريقة التي تطرح من إتحاد الاشتراكيين، هي مزيج جزئي مكوّن من طـــريقة الاشـــتراكين البـــرلمانيين الـــسياسية وطريقة السنديكاليين (إتحاد العمال) الاقتصادية.

إن الإتحاد الاشتراكي كنظرية سياسية، ترتكز على هذا النهج الفكري المزيج مـــن الجوانب الفلسفية المثالية والمادية، إلا أنها تؤكد على رغبة مشاركة المنتجين أنفـــسهم فـــي إدارة الـــصناعة، ومهما يكن هذا النهج الاشتراكي يخلو من العيوب والمآخذ منها:

---

[1] أبو دوريا، المصدر السابق، ص ص 60-61.

أ- إنها نظرية تحتاج إلى الكثير من الطبيعة الإنسانية (الجانب الاجتماعي) والتي لا تركز عليها ضمن طروحاتها في النهج الاشتراكي.

ب- إن التمثيل المهني الذي تؤكد عليه هذه النظرية يقترفها بعض المعارضة التي تقلل من وحدة وقيمة المجتمع الاشتراكي، في حين أن التمثيل الإقليمي رغم عيوبه في تجاوز خصوصيات المهنة الوظيفية والاجتماعية ن يُعد تعبيراً عن المصلحة العامة.

جـ- قد يكون هذا الإتحاد تنظير غير فاعل من الناحية العملية، لما يضم من جمعيات معقدة وأخرى مشتركة لا توحي إلا إلى أصحابها الصناعيين.

## الثاني: تقييم المدارس الاشتراكية

يمكن تقييم آراء هذه المدارس من خلال سؤال يطرح نفسه وهو هل أن الاشتراكية عملية ؟ وهل أنها مرغوب فيها ؟ والى أي مدى يحتمل زوال جميع عيوب التنظيم الاجتماعي الموجود فيها ؟

فعلى الرغم من الصعوبة التي تكتنفها الإجابة على هذه الأسئلة المطروحة وبوضوح، إلا أن الاشتراكية كنظرية لا تزال تمثل مساحة واسعة من الفكر السياسي والاقتصادي، ليس في أدوات نظم سياسية قد تبنت مثل هذا الإطار، بل أن التجربة الكبيرة التي مرت بها يمكن أن تبنى عليها مقياس ذلك التقييم، وعلى أنها (أي النظرية الاشتراكية)ليس فقط غير كاملة ولكن حساباتها لا ترتقي إلى مستوى الدقة في التنبؤات لكثير من الظواهر والأزمات التي افترشت البناء المادي للمجتمعات البشرية، وهو ما يجعلها قاعدة نتاج واستنتاج صحيحة. كما أن هناك اتفاق عام، على أن الاشتراكية تبقى قوية في قيمتها الانتقادية وإظهار العيوب التي تكتنف كثير من الإيديولوجيات ذات التركيبية الفكرية المتناقضة معها، وبخاصة تلك المفاصل من الطروحات النظرية الرأسمالية وشرور مكتسبه من المجتمع الرأسمالي

فـــي عـــدم المساواة، والقصر، وعدم الضمان الاجتماعي. كما أنها أكدت بوضوح أسس الحياة الاقتصادية الجيدة ((على أن المدنية تمثل كل شيء فوق مجرد وجود، فإن القاعدة لا يمكن أن تهمل )).

فعلـــى الرغم من استدلالها العلمي والجدلي تبقى النظرية الاشتراكية يكتنفها انتقادات لاذعة وقاسية منها:

1- إنهـــا تـــسير (كمـــا يـــراها منتقدوها) معاكسة لحقائق الطبيعة الإنسانية. فالإنـــسان يخرج بحياة أفضل وبمجهود كبير، لأنه يعرف أنه هو وعائلته الذين يتمتعون بثمرة هذا الجهد، إلا أن هذا الحماس مشكوك فيه وسرعان مـــا ينهار على الواقع العملي، إذ لا ينعكس بالطريقة التي تراها فعلاً تلك النظرية.

2- إن الاشـــتراكية هـــي صـــورة أخرى للعبودية، إذ يصفها " سبنسر" (كل عـــضو في المجتمع كفرد سيكون عبداً للمجتمع ككل)[1]. فإذا ما أرادت الدولة أن تدير التجارة والصناعة بصورة مركزية، فمن واجبها أيضاً أن تحسب كل شيء دون استثناء أو حتى ترك مجال لانحرافات من الروتين والرشـــوة المـــتوقعة. فإن مثل هذه الحسابات يجب أن تقمع بعنف لا أن تخضع لرغبات وطموحات البعض ممن يتستر بدافع المصلحة.

3- كمـــا ينتقد أصحاب الفكر الرأسمالي أداء الاشتراكية لاسيما في تقصيرها حـــول تنظيم الإنتاج في ظل مركزية السلطة، وهو الأمر الذي يغيب عن أدائهـــا آلية العرض والطلب، كي تفي بمتطلبات المجتمع المتنوعة وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

4- يمكن أن تكون إدارة الدولة غير فاعلة، أو أقل كفاءة في الإدارة الخاصة، وهـــذا أمر قد يكون غير مقبول لدى البعض من المتطرفين الاقتصاديين والأكاديميـــين. فمن هؤلاء البروفسور "بيغو" الذي يرفض هذه الحجة في

---

[1] نقلاً عن: أبو دوريا، ص62.

قيمتها الظاهرة، على أن دافع المشكلة ليس كما هو مطروح أعلاه، وإنما في التطبيق العملي. إذ ليس جميع العمل غير مسرَّ، بل هناك بعض المؤشرات المسرَّة لاسيما أن تقليل عدد الأعمال غير المسرَّة في المجتمع يمكن أن تسجل خدمة كبيرة، فضلاً عن وجود قوى الكبرياء الغنية الخفية، واللذة في العمل، والأفكار الرياضية.... الخ [1].

وهكذا... يمكن القول أن الاشتراكية كنظرية وكنظام ليست جامدة ن بل من الممكن أن تدار بكفاءة وفي ظل حرية الفرد عبر تطور التكنولوجيات الاشتراكية الجديدة، أو من خلال المزيج من الأدوات العامة والخاصة لتحقيق الغرض المنشود.

إن خلاصة ذلك هو أن نظرية الدولة لكي تكون اشتراكية حقيقية لا بد لها أن تؤمن بالحرية الفردية والحقوق العامة في آنً واحد، فالعلم الذي يجد مكاناً لواحد منهما فقط هو علم زائف، إذ أن ما تحتاجه الرأسمالية أساساً وفي هذه الحالة هو رأسمالية محولة تندمج فيها المصالح العامة مع طموحات الملكية الخاصة.

---

(1) Pigou , Socialism Versus Capitalism ,p9-10.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الخامس

# فلسفة الحكم والشكل السياسي للدولة

# The Philosophy of The Judge and Political Forms to State

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# الفصل الخامس

# فلسفة الحكم والشكل السياسي للدولة

## المبحث الأول

## الأسس النظرية لبناء سلطة الدولة

إن مـــا يميـــز الـــسلطة السياسية في الدولة، هي في كونها قادرة على الحكم والإكـــراه والسيطرة والسيادة، بما أوتيت من قوة وقدرة، ويخضع الناس لها بحكم الـــسيادة والقانون رغم إرادتهم، في حين تبقى السلطات الأخرى قائمة في المجتمع الغير السياسي كسلطة الكنيسة أو السلطات المدرسية والتعليمية والرياضية وغيرها حرة واختيارية، إذ لا يخضع الناس إليها إلا بإرادتهم.

إن سيادة السلطة السياسية ومن خلال فرض القانون، هو ما يميز أي مجتمع عـــن الآخر بغض النظر عن شكل الحكم وأنماط النظم السياسية الحاكمة، إذ لكل زمـــان ولكـــل دولـــة سلطة سياسية تتحدد في ضوئها العلاقة والصلة بين الحاكم والـــرعية، ومن هنا يمكن أن نميز بين شكل الحكم والنظام السياسي. فقد أشار في هـــذا الخـــصوص "أرسطو طاليس" في كتابه (السياسة) أن هناك ثلاثة أصناف من أشكال الحكم وهي الملكية والأوليغارشية (الأقلية) والديمقراطية. فالملكية هي حكم الفرد أو الأتوقراطي (سلطة الوراثة للعائلة المالكة )، والأوليغارشية تنحصر بأيدي القلـــة كالأرســـتقراطيين مـــن الـــناس، والديمقراطية تعود إلى سيادة عامة الشعب كـــشريحة عظمى في المجتمع. ويُعد الشكل الأخير الأكثر قبولاً، كونه إما أن يكون شكلاً ديمقراطياً مباشراً أم نيابياً برلمانياً.

أمـــا فيما يتعلق بالنظام السياسي فإما نظام دستوري كما في النظام البرلماني المنتخب من قبل الجماهير أو ترشيح رئاسي أو مجلسي أو نظام دكتاتوري [1].

---

(1) G. Burdeau: Traite de Science Politique- Les regimes Politique Paris ,1952.

وقــد تطورت النظم السياسية مع قيام الدولة القومية بعد تحررها من السلطة الثيوقــراطية، لتــصبح الــسلطات ملكية مطلقة، ثم تنتعش هذه السلطة في عصر النهــضة الأوربية من خلال فكرة توحيد الدولة وتنمية الروح القومية لدى الأفراد بعد التطور الفكري الكبير الذي ساد في مرحلة ما بعد انهيار الإقطاع...

إن نظــريات سياسية عدة قد ساهمت في تعزيز البناء السياسي في المجتمع الأوربــي مــنذ زوال حكم الإقطاع، ولعل حالة من التنظير في الحكم، كقيام أمير يتمتع بالقوة والصلابة لأمراً ضرورياً للسيطرة على ما آلت إليه الأوضاع من فساد ودمــار وانقسام عرقي في عموم الأقاليم الإيطالية وهو ما عبر عنها ميكافيلي، في أن يكون رجل السلطة رجل حرب وسياسة ومكر، فضلاً عن تمتعه بأساليب الغدر والبطش دون التقيد بمبادئ الدين أو الفضائل الإنسانية أو العرف والتقاليد لمبررات عــدم الــسماح لأيٍ كان من أن يقف في سبيل الحاكم ويفسد عليه قوته التي تحكم بــزمام الــسلطة والقانــون، فالغاية أذن تــبرر الوسيلة مهما كانت هذه الوسيلة لا ترتقي أو بعيدة عن أي صفة من الأخــلاق والفضيلة.

فعلــى الــرغم من أن ميكافيلي قد أقام حكم الأمير القوي على النمط السابق وهــو الملكــية المطلقة، إلا أنه قد أشاد بالنظام الجمهوري أو الديمقراطي وفضلها علــى النظام الملكي رغم تأييده للحكم المطلق للأمير، ولعل من أسباب ميوله إلى النظام الجمهوري هي[1]:

1- أن الــنظام الجمهوري يقوم على الانتخاب الذي يتيح للأفراد أن يصلوا إلــى الــصفوف الأولى، على خلاف النظام الملكي الذي لا يتيح الظهور للعناصر الكفأة والصالحة، إذ أن الوظائف الأساسية في السلطة مقصورة حصراً على حاشية الملك وأتباعه.

---

[1] انظــر: د. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، مصدر سابق، ص ص 314-315

2- إن الجمهورية تقوم على أساس تقدير لقيمة الرجال ممن يشكلون النخبة السياسية والذين يرفعهم الشعب إلى القمة، بسبب مواهبه الشخصية وحنكته في الداء وهو على العكس من النظام الملكي الذي يقوم على الوراثة، مما قد يصل أميرا ضعيفاً أو فاسداً يكفي لهدم دعائم الدولة.

3- الجمهورية أكثر تطوراً من الملكية، التي تمتاز بالجمود وعدم التجديد، كون أنها تخشى التطور من أن ينال من حقوقها الموروثة ومصالحها الذاتية. ولذلك يرى ميكافيلي في الملكية استغلال طبقي واحتكار لوظائف المجتمع لصالح الأقلية المتنفذة في عرش المملكة، وهي بذلك تشكل عقبة في سبيل الشعوب وتقدمها.

إن ميكافيلي كان أكثر وضوحاً في تفسيره للدولة على أنها كيان عضوي ويحكمها قوانين خاصة تجد فيها تبريراتها في تحقيق نجاحها. وفي كتاب " الأمير" قدم ميكافيلي شرحاً مبرراً للأمير " لورانزو دي مد تشي " أمير فلورنسا، مبيناً أسباب ودواعي استخدامه لكل الوسائل الأخلاقية منها وغير الأخلاقية من أجل تحقيق هدفه وهو ترسيخ أسس الدولة الإيطالية الموحدة. ويقول في ذلك ((إن على السياسي الذي يتولى قيادة دولة أو مدنية أو شعب، آلا يتورع عن استخدام أدنى الوسائل وأحقرها في سبيل تنفيذ خططه وغاياته. فلماذا يتخوف الأمير أن يقال عنه ظالم أو مستبد، أو قاتل أو نذل، فكل ذلك لا قيمة له أمام إنجازه العظيم. فعليه أن يقرأ التاريخ، وأن يدرس أعمال الرجال البارزين، فيرى أسلوبهم في الحروب ويتفحص أسباب انتصاراتهم وهزائمهم ليقلدهم في هذه الانتصارات ويتجنب الأخطاء التي أدت إلى الهزائم )) [1].

لقد أشتهر منهج ميكافيلي كمنهج علمي في تأسيس الدولة وشكل من أشكال السيادة القانونية للدولة الحديثة، بغض النظر عما يتضمنه هذا المنهج من وسائل

---

[1] أنظر: نيقولا ميكافيلي، الأمير، المصدر السابق، ص ص 134-135.

لوصف سياسي انتهازي بارع وماكر، هدفه تحقيق الاستقرار، وهو ما أسهم بشكل كبيـــر وضمن نظريته في ترسيخ أركان الجمهورية وفي تأثيرها الفاعل على الفكر الإنكلو سكسوني في القرنين السابع والثامن عشر.

لقـــد ركـــز الفكر الميكافيلي في بناء أي شكل من أشكال الدولة على وسائل القـــوة والدفاع عن سيادة الدولة. فالدولة الحديثة وكما يراها هي دولة قوية بجيشها الـــذي يجـــب أن يكون بحكم الولاء لها من المتطوعين بدلاً من المرتزقة، وكذلك بمؤســـساتها وبقوانيـــنها وإيديولوجيـــتها الـــسياسية التي تتقـــاطع مع الإيديولوجية الثيوقـــراطية والهيمـــنة البابـــوية (كما كان سائداً في العصـــر الوسيط ). ويقول ميكافيلـــي (لقد تخيل البعض أمارات وجمهوريات لم تشاهد إطلاقاً ولم يعرف أنها حقيقية. إلا أنه هنالك بعداً شاسعاً بين ما يتمنى أن يعيشه المرأ وبين ما ينبغي له أن يعيـــشه فعـــلا، ومع ذلك فمن اجل تأسيس جمهورية وصيانة دولة قوية، ومن أجل حكـــم وتنظيم جيش وقيادة حرب، ونشر العدل وتوسيع إمبراطورية، لا نجد أميراً ولا جمهـــورية ولا مواطـــناً أو قائداً يلجأ إلى أمثلة لعصور سابقة بسبب الضعف والكسل والنقص بالمعرفة)[1].

وهكذا تنطلق مفاهيم الدولة الحديثة من مضامين أشكالها السياسية لترتقي إلى مستوى البناء والمدنية بكل معانيها السامية خدمة لمصالح الشعوب. وكيفما تعددت أشكال وأنماط الحكم فإن الجوهر الأساس في بناء الدولة يرتبط بالهدف الغائي نحو تحقيق سمة السيادة وبسط القانون وترسيخ قوة الدفاع عن أمنها القومي وبكل السبل المتاحة كدولة فاعلة في محيطها الإقليمي وبيئتها السياسية الدولية

---

[1] المصدر السابق، ص139.

## الأول: النظرية البنائية والمنظور القيمي للدولة الحديثة

تُعـد النظرية البنائية The constitutionalism Theory في الدولة وهي نتاج أفكـار القـرن الثامن عشر والأساس في الطروحات القيمية للبناء السياسي للدولة. فعلى الرغم من أن الكثير من عناصر النظرية قد طرحت ضمن العصور الوسطى آبـان حكـم (السلطة الثيوقراطية)، إلا أن هنالك من الوسائل التي تنتمي إلى الفكر البنائي قد ساهمت في المرحلة التي سبقت الحكم المطلق بعدة قرون، وهذا لا يمنع من أن نظرية الحكم المطلق كانت الأساس الواقعي والأرضية السياسية نحو تطوير النظرية البنائية فيما بعد أو ما يُعرف (بنظرية مبادئ الحكم الدستوري ).

إن الخاصية الرئيسة للنظرية البنائية، هو أنها نظرية تقوم بالمقام الأول على أسـاس التقيـيد (Limitation) كمـا حدث في نظرية الحكم المطلق، حين أصبحت للقـيود الدستورية مجال واسع، اخذ يُنظر إليها عن أنها قيوداً على الدولة، في حين أن "البنائـية" هـي شـيء ملحق بالدولة التي هي كيان شرعي في مزيد من القوة والـسلطة والـسيطرة أو التقييد [1] وأن مثل هذه المناقشة قد أعطيت مصداقية من خـلال المجادلات لتقييد نطاق تصرف الملكيات في القرنين السادس والسابع عشر، رغم أن هذا الانطباع غير صحيح، فالدستور ليس إضافة إلى كيان الدولة وإنما هو جـزء لا يتجزأ من نظرية ما في بناء الدولة [2] وأن التقييدات هي أساساً جزء من النظرية البنائية وخاصية من خواصها وليست مستقلة.

إن مـن الادعـاءات التي تجعل من القيود جزء من النظرية البنائية، هو أن الدسـتور يُنظـر إليه على أنه سابق للدولة (كما في القوانين القديمة والوثائق غير المكـتوبة) وهو ما يُعطي مؤشر من أن القيود مستقلة عن الدولة، كون أنها جاءت

---

[1] أرجع إلى: أندروفنسنت، نظرية الدولة / مصدر سبق ذكره، ص 112.

[2] إن المؤلـف أندرو فنسنت في كتابه نظرية الدولة يدعم في تحليله للنظرية البنائية من اعتبار الدسـتور جـزء منها في كيان الدولة وليس مستقلاً، وهو بهذا المعنى يفترض أن التقييدات أو القيود مظللة.

ملحقــة كوسائل بنائية بكيان الدولة لغرض معالجة قضايا قانونية وأخلاقية، لاسيما فيما يتعلق بمساوئ الحكم المطلق للدولة.

وهكــذا تُعد القواعد الدستورية منفصلة عن النظام السياسي، وليس عن كيان الدولــة، وأن جوهر هذه القواعد أنها فوق نزوات وإرادات الحكام والمحكومين، إذ أن هــناك قوانــين تحكم الدولة وليس قوانين بواسطتها الدولة هي من تحكم. لذلك جــاءت النظرية البنائية، على أنها مقيدات للشكل السياسي التعسفي، وهو ما يُعطي الميــزة لهذه النظرية في تحليلها لشكل النظام السياسي العصري والتي ساهمت في تقيــيم القرن التاسع عشر التقليدي والمبادئ الليبرالية، على أنها وحش مخيف لا بد من أن تقلص وتقيّد [1].

لقــد أرتــبط جوهــر النظرية البنائية بالقيم القانونية والأخلاقية للدولة، حين تــواجدت كأســاس في القانون ضمن العصور الوسطى، حتى القرن الثامن عشر، فظهرت كجزء من الدستور الإنكليزي بعد قيام الدولة القومية.

وقــد جــاءت الفكــرة البنائــية، علــى أنهــا تقييد لتصرفات أولئك الحكام والمحكومين الذين يخالفون مضامين الدستور التي يشكل قواعد جوهرية تستنبط من تاريخ الشعوب. فقد باتت أفكار النظرية البنائية شيئاً معتاداً في القرن العشرين، ولا تزال الآن تشكل مضموناً أساسياً في بناء أشكال النظم السياسية من خلال نظريات الــسيادة الــشعبية، وحقوق الإنسان وحق الانتخاب الديمقراطي، فضلاً عن معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالمفهوم الليبرالي ما بين النمط الكلاسيكي والمعاصر.

وتمــتد ضــمن هــذا الاتجاه مجالات واسعة من المناقشات ذات محتوى من القــيود القانونية والأخلاقية والفلسفية، التي تشكل بمضمونها نطاق غير محدود من الجدل الفلسفي ومن منظور العديد من النظريات السياسية المعاصرة، ولعل الأبرز

---

[1] أندرو فنسنت، المصدر السابق، ص 113.

مـــن هـــذه القـــيود التي يمكن أن تناقش وفق المحتوى النظري ؛ القانون الطبيعي، الحقـــوق المدنـــية الطبيعـــية وحقوق الإنسان في الخصوصية والعالمية فضلاً عن السيادة الشعبية والديمقراطيات.

فمـــن جانب أن هذه القيود تشكل الأسبقية العقلانية في تقييد السلطة، إلا أنها من جانب آخر تُعد قيود ذاتية القياس وبخاصة من وجهة نظر محددة لبعض النظم في بناء خصوصيات الدولة والمجتمع.

فعـــند الأخـــذ بهـــذه القيود في إطارها المستقل، هذا يعني أنه ليس هناك من ضرورة في أن تنتمي مثل هذه المسببات إلى النظرية البنائية في أي من المناقشات الجدلية. والسبب في ذلك يكمن في أن بعض من هذه القيود كانت تُعد وسائل تطبيق فـــي الماضي، تدفع كعناصر تأييد للسلطة المطلقة في الحكم، كما في نظرية التعاقد الاجتماعـــي، إلا أنـــه ما بعد القرن الثامن عشر ظهرت من النظريات ما تفند هذا الدور لتعطي مثل هذه القيود صفة هوامش ضمن المنهج البنائي النظري ليس إلا.

## الثاني: جذور النظرية البنائية

إن جـــذور أو أصول النظرية البنائية، يمكن تحليلها قياساً إلى أفكار الماضي إلى ست فئات **أولاً** ؛ فيما يتعلق بالفكر اليوناني _ الروماني، فقد طرحت من خلال أفكـــار أفلاطـــون فـــي كتابه " الجمهورية"، حين حُددت خصائص هذه الدولة إلى معطـــيات مثالـــية كما في المدينة الفاضلة. **وثانياً** ؛ استنادا إلى الفكر الإقطاعي في العهـــد الوســـيط، وكما جاء في أفكار بريكتون وهذه الفئة يُنظر إليها كأفضل وجه وكجزء مما يطلق عليه "اولمان" (بالموضوع الصاعد)في الحكومة. **والثالث** ؛ هناك الحـــركة المجلـــسية التـــي ظهـــرت فـــي القرن الخامس عشر وفي نطاق الكنيسة الكاثوليكـــية واســـتنادا إلى الفكر السكولائي وطروحات توما الأكويني. أما **الرابع**؛ فيتمثل بالنظريات الفرنسية حول مبادئ الحكم الدستوري، لاسيما في تفسير نظرية الـــتعاقد الاجتماعـــي، كما عند "جان جاك روسو"، وكذلك "سيسل". **والخامس**؛ في المجادلات والخلافات الدينية والسياسية من خلال حركة الإصلاح الديني في أوربا

والنظـــرة البروتـــستانتية عند مارتن لوثر في ألمانيا، فضلاً عن النظرية الكالفينية ((التـــي تؤمن بأن الخـــلاص من العقاب لا يأتي إلا من خلال رحمة الله على العبد وليس بأعماله مهما كانت خيرة )) [1] كذلك في أفكار الهيجولوت والمعادين للملكية، والسكولائية التي سادت العصر الوسيط، واعتمدت منطق أرسطو ومفهومه ما وراء الطبيعة والتي تميزت بإخضاع الفلسفة للاهوت.

**والـــسادس** ؛ يمـــثل المجادلات المعقدة حول الملكية المختلطة والمقيدة التي ظهرت خلال الحرب الأهلية في إنكلترا.

فالانطلاقـــات القديمـــة للنظـــرية البنائية تعتمد المعنى الوضعي سواء للفكر الرومانـــي أم اليونانـــي للتعبيـــر عـــن الدستور كبناء تشريعي في مجالات الحياة الأخلاقـــية والدينـــية والـــسياسية، وهو جزء من البناء الكلي للمدينة الفاضلة عند أفلاطون.

وعلـــى العموم يمكن القول انه كان يُنظر إلى القانون في إطار المدينة كجزء مـــن الحـــياة العامـــــة ولـــيس خارجها. فقوانين الطبيعة لا يُنظر إليها على أنها دســـتورية، بل يرونها على أنها قوانين منتظمة تحكم الطبيعة البشرية فطرياً، وأن هـــذا الجانـــب هـــو خارج حدود المدينة ويُعد قيود قيمية ومعيارية لتصحيح مسار الطبيعة البشرية عبر إدراكها للقدرات العقلية.

فعلـــى الرغم من أن القوانين الطبيعية لم تعد تُدرك عند الإنسان في العصر الوسيط، إما بسبب ارتباط الفكر المسيحي بتعاليم رجال الكنيسة السكولائيين، إذ لم تكـــن تلـــك القوانين محل ثقة المجتمع بالفكر السكولائي، أو أن يعود السبب إلى صلتها باللاهوتية، وما قد تؤول إليها الخطايا البشرية.

وقـــد تطـــورت الحاجـــة إلى ترتيبات قانونية أكثر شمولاً في المراحل التي أعقبت المرحلة الإقطاعية، ومع ظهور مبادئ الدولة القومية حين أسندت إلى الحكم

---

[1] ويُعـــد مـــن أبرز منظريها ومفكريها توما الإكويني الذي حاول أن يقيم علاقة عقلانية بين العقل والدين. أنظر: أندرو فنسنت، نظرية الدولة، مصدر سبق ذكره، ص 118.

المطلــق شــريطة سيادة القانون، وهو ما يُطرح الضرورة القصوى لإدراك العقل للمبادئ القيمية والروحية والأخلاقية الشاملة، كي تكتمل القواعد والمبادئ الأساسية لبــناء ملامــح الدولة القومية، وهو ما تشكلت لاحقاً وفي ضوئه نظريات الأساس القانوني للدولة.

## الثالث: القيود التاريخية والقانونية في النظرية البنائية

هــنالك مسميان ترتبط بعضها ببعض، وعلى أنهما جزء من الدستور القديم (القانــون العرفي) أو قانون البلد ،The Law of the land وتقاليد هذا القانون يعالج علــى انــه جوهري ويرتبط بالنمــط المطلق للحكم الأتوقــراطي (الوراثي)، ولا يمكن تغييره بساطة عن طريق نظام أساس أو عمل تشريعي.

إن القانون العرفي يُعد أحد القيود الأساسية للبناء القانوني للدولة الدستورية، فمــن المعــروف أنه ليس كل ما يُنظر إليه على انه عرفي هو جزء من الدستور القديم، ولكن يمكن أن يُعد جزء من الدعامة الأساسية للقانون الجوهري، رغم بقائه فــي إطــاره العرفي أمدا طويلا ليشكل في الدولة الحديثة قيد من جملة قيود تواجه القوانين الدستورية.

فقــد تم التعامل كما في العديد من الدول البرلمانية الحديثة سواء في بريطانيا أم غيــرها، مــن أن الدســتور العرفي يأخذ كطابع أرثي محافظ، تتجسد فيه عقيدة الأســلاف الفــضلاء من الملوك والفلاسفة، وهو بمثابة الميراث الموقوف والحكمة الجماعــية للأجيال القادمة. وبحسب تعبير " بيرك " أنه الحكمة بدون تفكير، لأنه كــان خــارج العقل في ظروف ما كان يمكن أن تُضع مثل هذه القوانين من خلال مــبادئ العقــل النقدي أو أن يغيَّر بالنزوة، وأنه نابع عن تجربة وخبرة، قد جاءت خــلال ســنوات طويلة لم تكن نتاجاً فلسفياً أو لخيال عابر للملك، ولكن من خلال الالتحام بين القرارات ذات الحاجة الملحة عبر مرحلة زمنية طويلة[1].

---

[1] نقلاً عن: أندرو فنسنت، المصدر السابق، ص ص 129 -130.

وهكـــذا.. فإن الأعراف في القوانين لم تكن مسألة اجتهاد ذوقي أو شخصي، إنمـــا العرف القانوني أساس ثابت يستند إلى منطق عقلي، وهو بذلك يكتسب قاعدة ملـــزمة، أو قاعدة سلوك مقبولة. كما أنها ملزمة من قبل أولئك المعنيين في وضع الدساتير القانونية.

إن المـــشكلة التـــي تواجه النظرية البنائية تبقى يدور رحاها في فلك ما هو مكـــتوب وغيـــر مكتوب ضمن الوثائق القانونية. فالأعراف يمكن أن تبرز في أية ترتيبات سياسية وفي الإطار القانوني للنظرية البنائية، وعلى أنها ليست قيوداً فعالة مـــا دامـــت هـــنالك إمكانـــية تغييرها بسهولة على أيدي السلطة التشريعية وطبقاً لمصالحهم. ولكن هذا لا يعني من جانب آخر، أن القوانين المكتوبة لا تكون بمنأى عن ذلك التغيير.

إن ميـــزة الدســـتور أو الوثـــيقة المدونة من قبل أنصارها أنها زودت بنقاط مرجعية محددة لتكون مقيدة من أن يلحق بها التفسير التعسفي الصرف [1].

فالدستور الأمريكي لعام 1787 أو مجموعة الوثائق التاريخية، جميعها قد تم إكمالهـــا بواســـطة الأعـــراف أو التعديلات لتأخذ مساراً أفضل في صياغة القانون الدستوري خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، في حين أن النموذج الإنكليزي غير المكتوب (العرفي) أخذ أجيالاً حتى تم بناء مثل هذا التقليد الدستوري [2].

فمـــن البديهي أن الوثيقة المكتوبة مبدئياً تُعد بيان عن النوايا في إتباع قواعد مفروضـــة ومعيـــنة، وهـــذه القواعد تضم جميع الأطر التي يتحرك بداخلها أشكال الحكـــومات المنتخبة. كما وتشتمل هذه القواعد على بعض القيود المحددة وتفاصيل

---

[1] المصدر نفسه، ص 134.

[2] للمـــزيد حـــول النموذج الدستوري الأمريكي والإنكليزي أرجع إلى: أبو دوريا، المدخل إلى العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 99، ص 100، ص132، ص 215.

عــن تنظــيم الحكــومة وطرق تعديل القوانين والأعراف وتفاصيل عن السلطات وقــيودها، كمــا وتتضمن بعض العبارات أو الإعلان عن حقوق الأفراد، وهو ما ينطبق على الدساتير في وقتنا هذا...

فمن المعروف أن الأعراف أو المواثيق غير المكتوبة يمكن أن تشكل عوائق حينما تُطغي على القواعد القانونية، وتأخذ مدى أوسع في تشريع السلطة، في حين تكــون تلك الأعراف مقبولة عندما تطبق كإرث محافظ على القيم والمبادئ القديمة من خلال حكومة دستورية تمارس دورها في إطار السيادة البرلمانية وعبر السلطة التنفيذية.

## المبحث الثاني

## مفاهيم في النظم الديمقراطية الغربية للدولة والسلطة

يتميز العصر الحديث بثبات التيارات والاتجاهات السياسية في المجتمع، على أنهـــا أطراف لطرح الحلول والمناهج التي تخرج المجتمعات الحضارية من مأزقها الـــسياسي نحـــو بـــناء مجتمع الدولة الحديثة القائم على أسس من الديمقراطية في الحقوق والواجبات التي تتوزع ما بين المجتمع والسلطة القائمة.

فلمـــا كانـــت القبيلة ومنذ البدايات الأولى للفكر السياسي، على أنها انعكاس لترابط اجتماعي أكثر مما هي منهج سياسي، فإن الدولة العصرية قامت على أنماط معاكـــسة، إذ تتنوع فيها المناهج السياسية والاتجاهات الإيديولوجية لكونها لا تدين بالطاعة لسلطات سياسية محددة.

فالـــسلطة الـــسياسية قادرة ولو بالإكراه والسيطرة والسيادة، بينما السلطات الأخرى تبقى في فلك الاختيارية التخصصية كسلطة رئيس الجمعية، رئيس النادي، أو حتـــى السلطة الكنهوتية لرجال الدين، وهو ما يعني أنه يمكن إعتبار أن ما يميز الـــسلطة الـــسياسية العـــصرية عن السلطات الأخرى في أية مجتمع سياسي، هو السيادة[1].

لذلك يمكن أن تعرف الدولة وفق مفهوم النظم السياسية الغربية، أنها جماعة كبيرة من الأفراد تقطن في بقعة دائمة من إقليم جغرافي محدد وتخضع في شؤونها لـــسلطة علـــيا، وأنها (أي الدولة) تمثل الإطار الخارجي للنظام السياسي والمبادئ القانونية والدستورية [2].

---

[1] د. محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، مصدر سبق ذكره، ص217

[2] المصدر السابق، ص 217.

ومـــن المفاهـــيم الأخـــرى للنظم السياسية الغربية هي؛ الديمقراطية، الحياة الحـــزبية، النظام البرلماني، النظام الرئاسي ومبدأ فصل السلطات، ومبدأ الانتخاب وغيرها من المفاهيم التي أخذت حيزاً كبيراً ضمن تحديد ملامح الدولة العصرية.

ولذلك لا بد من التعريف ببعض المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم الدولة والسلطة كأركـــان الدولـــة، وسيادة الدولة وأشكال الحكومات وفلسفة السلطة السياسية للدولة العصرية.

## الأول: أركان الدولة الأساسية

تتضمن الدولة عدد من الأركان الأساسية ضمن إقليمها الجغرافي، ومن هذه الأركان:

### 1- السكان:

لا يمكـــن لأي دولـــة أن تجـــد ذاتها أو تكتسب صفتها كدولة، إلا من خلال جماعـــة كبيـــرة مـــن الأفراد. والدولة الحديثة ليست أسرة أو قبيلة كما في العهود القديمـــة، بل تمتد إلى عدد كبير من السكان التي تتلون بالأعراق والأديان والتراث المدني. وتختلف كل دولة عن الأخرى في نسبة السكان على إقليمها، فمن الدول ما يتـــضمن نسبة كبيرة من السكان كما في الصين، روسيا، الولايات المتحدة والهند. فـــي حين أن البعض الآخر يقل فيه عدد السكان بشكلٍ كبير جداً كما هو الحال في بغـــض الـــدول الأقلية سواء الأتوقراطيات أو السلطات الثيوقراطية كما هو الحال المشايخ الخليجية ودولة الفاتيكان.

### 2-إقليم جغرافي محدد

لا بد لكل جماعة من السكان أن تقطن إقليم أو بقعة من الأرض تتوطن فيها وهو من ثوابت أركان الدولة.

فالإقليم هو دالة لوجود الدولة وشرط لازم لكيانها وقيامها، إذ يتحدد هذا الإقليم بمساحة معينة من الأرض لها حدود جغرافية، طبيعية، قومية وإستراتيجية[1].

### 3- السلطة العليا للدولة

لقد أخذت الدول في العصور التاريخية السابقة دورها في الحماية وسن القوانين وحفظ النظام في الداخل وحماية الحدود في الخارج، في حين تبدو الدولة العصرية أكثر تطوراً من حيث مفهوم السلطة العليا التي تتدخل في كل شأن من شؤون الحياة بما فيها الضوابط الاجتماعية والأخلاقية والقانونية وميادين عدة وضمن ما يُعرف بفصل السلطات وبحسب تخصصاتها التي تُعطي مجالاً واسعاً لبناء المجتمع ومنحه فرص التقدم والازدهار.

وتختلف السلطات من حيث استقلالها وتبعيتها فيما تصدره من أحكام، فالسلطة العليا تكتسب الاستقلال التام حين تتبع قراراتها من إرادتها الوطنية، ولا تخضع فيما تصدره من أحكام وقواعد لسلطة أجنبية، في حين تفقد السلطة هذا الاستقلال لتكسب صفة السلطة الناقصة بعد خضوعها لنفوذ وسلطة أجنبية[2].

## الثاني: سيادة الدولة

يطلق على سيادة الدولة كسلطة عليا لا يعلو عليها أحد، وهي تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها.

---

[1] للمزيد عن مفهوم الحدود ودورها في حياة الدول، أنظر:

Fr. J.Turner , The Frontier in American History , New York, 1920.

[2] أرجع إلى:

Bertrand de jouvenel , Du pouvoir, Histoire enetuvelle de sa Croissance, Geneve,1947.

فـــسيادة الدولـــة تعني أن للدولة الكلمة العليا وأن الجميع يخضع إلى قرارها وفـــق ســـلطة القانـــون. والسيادة نوعين سيادة داخلية وسيادة خارجية[1] **فالسيادة الداخلـــية** تعني أن يكون للسلطة العليا سيادة على جميع أفراد المجتمع والمؤسسات التـــي تقـــع ضمن حدودها الإقليمية، أي أن الدولة تعلو على الجميع داخل حدودها السياسية.

فـــي حـــين أن **السيادة الخارجية** هي عدم خضوع إرادة الدولة لدولة أجنبية أخـــرى، أي أن اســـتقلالها كاملاً. كما أن السيادة الخارجية، يمكن أن تصنف إلى نوعين سيادة كاملة عندما تمتلك الدولة إرادتها كاملة دون الخضوع إلى إرادة دولة أخـــرى بأي شكل من الأشكال، وسيادة ناقصة حين تخضع بعض الدول في بعض شـــؤونها إلـــى إرادة أجنبية كما في الوصاية غير المباشرة أو في حالة الاتفاقيات الأمنية والسياسية لإغراض الأمن السياسي والاقتصادي وحماية المصالح المشتركة والتي تتولد عنها قواعد ووجود عسكري للدولة صاحبة الالتزام والقرار في تحقيق ذلك.

## الثالث: أشكال الحكومات وفلسفة السلطات السياسية

تتـــنوع أشـــكال الحكـــومات من حيث طبيعة النظم السياسية المتبعة وفلسفة السلطة واتجاهاتها الإيديولوجية، على أن هذه الأشكال ستعطي تصنيف للدولة ذات السيادة من حيث تركيبتها الداخلية والخارجية وضمن إقليمها السياسي. وطبقاً لذلك تقسم الدول إلى قسمين:

---

([1]) أرجع إلى:

Ernest Lavisse et Alfred Ram baud; Histoire Generale, tome3,Formation des grands-1270-1492,Paris,1894.

كذلك:

Les Pouvoirs , Annales de philosophie politigue 2 Vol ,Paris , 1956.

**1- دول بسيطة:**

وهـــي التـــي تكون سيادتها موحدة في ظل كتلة متجانسة للمجتمع وفي إطار وحدة الدولة (غير مجزأة). ويتضمن هذا الشكل سيادة واحدة خارجية وسيادة واحدة داخلية، ولها دستورٍ واحد يطبق على كافة أقاليمها وتكون لها سلطة تشريعية واحدة وحكومة واحدة يخضع لها الجميع، فضلاً عن سلطة قضائية موحدة.

ويتـــبع هذه الدول وحدات إدارية، كالمحافظات والمديريات (نواحي وأقضية) لتـــسهيل العمل من الناحية الإدارية أو ما يُعرف باللامركزية الإدارية، وأن جميع هذه الإدارات في النهاية تتبع السلطة المركزية للدولة.

**2- دولة مركبة:**

وتقوم هذه الدولة على أساس إتحادات لعدد من الدول أو الدويلات (كانتونات) وبصور وأشكال مختلفة منها:

**أ- الإتحاد التعاهدي (التعاقدي) Contact Federalism**

يجـــري عـــادة بـــين دولتـــين أو أكثر، وتحفظ كل منهما سيادتها الخارجية والداخلية عن بقية دول الإتحاد، وتتميز كل دولة برئيس أو ملك خاص بها وتشترك هـــذه الدول المتعاقدة أو المتحالفة بتنظيم الدفاع أو حفظ الأمن والسلام في إقليم كل مـــنها، إذ أن هـــذا الـــتحالف الذي يربط بين الدول المشتركة، لا ينال أو يؤثر في اســـتقلالها، فلكـــل دولـــة شخصيتها المستقلة عن الأخرى ولكل منها حق التمثيل الدبلوماسي الخاص بها.

ويُعـــد هذا النوع من الإتحادان ضعيفاً، كونه يمثل مرحلة انتقالية سرعان ما ينتهـــي بالانفصال وانتهاء حالة التعاقد أو بالتقارب والتحول نحو الإتحاد المركزي فـــي إطار حكومة مركزية وسلطة عليا يجمع الأطراف كما حدث في سويسرا عام 1848[1].

---

[1] أنظر: د. محمود سعيد عمران، المصدر السابق، ص ص 329-330.

**ب- الإتحاد الحقيقي** **Actual federalism**

يتكون من إتحاد دولتين تحت لواء دولة واحدة (رئيس أو ملك)، إذ تتحفظ كل دولة من هذه الدول بسيادتها الداخلية ونظامها السياسي الخاص بها من حيث الدستور والسلطة التشريعية، التنفيذية، والقضائية.

أما على النطاق الخارجي، فالوضع يختلف، إذ تذوب كلا الدولتين في شخصية دولة واحدة جديدة هي دولة الإتحاد والتي يكون لها حق التمثيل السياسي وممارسة دورها الدبلوماسي عبر توافق النخبة بين الدولتين. ومن أمثلة ذلك الإتحاد بين النمسا والمجر عام 1867 حتى عام 1918.

**جـ- الإتحاد المركزي** * **Central federalism**

يُعد من أهم صور الإتحادات في الدولة المعاصرة. ويتكون من عدد من الدول الصغيرة أو التي تنظم معاً لتكون دولة كبيرة مركزية هي دولة الاتحاد.

إن لكل دولة سيادتها الداخلية ودستورها وسلطاتها التشريعية، التنفيذية والقضائية. فالسيادة الداخلية تتوزع في الدول الفيدرالية المركزية بين الدويلات، أما بالنسبة للسيادة الخارجية فإنها مقررة للدولة الاتحادية وحدها دون دويلاتها التي تفقد جميع مظاهر السيادة لصالح الدولة الاتحادية المركزية.

---

* من مجموع الولايات أو الدويلات تتكون هذه الدولة التي يكون لها في ذات الوقت دستورها الذي يسمى بالدستور الاتحادي وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتولى الاتحاد المركزي نيابة عن الولايات المتحدة كافة الشؤون الخارجية، سواء في التمثيل الدبلوماسي أوفي عقد الاتفاقيات ووضع الإستراتيجيات ومن خلال الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ اللذين يمثلان كافة الولايات الأمريكية. للمزيد أرجع إلى: روبرت يوي وكار ل فر يدريك، دراسات في الدولة الاتحادية، ترجمة برهان الدجاني، ط1، بيوت، دار الشرقية للطباعة، 1964. كذلك أنظر: أبو دوريا، مصدر سابق، ص ص 193-210.

## 3- أشكال الحكومات Forms of Governments

يختلف تفسير الحكومة وفق معاني عدة، يمكن إيجازها بما يلي:[1]

أ- يفسرها البعض على أنها مجموع الهيئات التي تدير الدولة. وطبقاً لهذا التعريف تتكون الحكومة من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، كونهما سلطتان عليتان لهما مسؤولية رئيسة في إدارة الدولة.

ب- يفسرها البعض على أنها مجرد سلطة تنفيذية لإدارة الدولة، وعلى اعتبار أن السلطة التنفيذية هيئة حاكمة تتولى السياسة العليا وإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المستقلة استقلالا كاملاً.

جـ- يُقصد من معنى الحكومة بالوزارة كرئيس وزراء فقط، فيقال مثلاً بأن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان للدلالة على أن الوزارة هي من تتحمل المسؤولية، وهو استعمال شائع في النظم البرلمانية.

د- يُقصد بالحكومة على أنها نظام الحكم في الدولة، وتشير أيضاً كدلالة على كيفية ممارسة السلطات العامة للحكم، وأن هذا المعنى الأخير هو المقصود من المعنى العام والتقليدي لمعنى الحكومة ضمن هذه الدراسة النظرية.

وتقسم الحكومات إلى أنواع عدة يمكن إجمالها واستنادا إلى الخيارات التالية:

أ- من حيث اختيار الرئيس الأعلى للدولة، إذ تقسم الحكومات إلى ملكية وجمهورية.

ب- طبقاً لزاوية الخضوع للقانون، إذ تقسم إلى حكومة استبدادية (دكتاتورية) Totalitarian Government وحكومة قانونية.

---

[1] د. محمود سعيد عمران، النظم السياسية عبر العصور، مصدر سبق ذكره، ص ص 332-333.

جـــ- طبقاً لتركز السلطة أو توزيعها في يد الحكام، إذ تقسم إلى حكومات مطلقة وحكومات مقيدة.

د-مـــن ناحية مصدر السيادة في الدولة وأساسها، فيمكن أن تقسم الحكومات إلـــى حكـــومة فردية، حكومات الأقلية، حكومات الأغلبية أو الديمقراطية (حكومة الشعب ).

ويمكن تفصيل هذه الأشكال من الحكومات وكما يلي:

**1- الحكومة الملكية:**

وهي الحكومة التي يكون فيها رئيس الدولة ملك يستمد حقهُ من رئاسة الدولة بالوراثة، إذ تتأثر حرية الفرد التي تُعد الموضوع المركزي في البحث السياسي في ظل هذا النمط من الحكومات التي تشغل حيز كبير من النظرية السياسية.

لقـــد كان الشكل الملكي يعبر عن حالة الجمود للفكر السياسي تاريخياً، حين بـــدأت الحكـــومات الملكية تحت غطاء من الفردية المطلقة التي لا تخضع إلى أي حدود شرعية أو قانونية، بل كل شيء يجـــري وفق رغبة شخصـــية [1].

إن الملكية الأوتوقراطية، هي النموذج الطبيعي، وأن هنالك أشكال منتخبة من الملكـــيات كمـــا فـــي الهند القديمة وروما، وأن أساس الملكية هو " تجسيد الجلالة والســـيادة في الشخص الواحد " وهذا يعني أن يتحـــقق جانبين:

- تصاعد الصفة الفردية لراس الدولة وكسلطة عليا.
- التركيز الجوهري في الدولة على مقام الملك وسلطته في الدولة.

---

[1] وكما يقول "جيمس الأول " ملك بريطانيا" أن الملك الجيد هو الذي يؤطر جميع أعماله بموجب القانـــون، رغـــم أنـــه غيـــر ملزم بذلك، وإنما يعمل طبقاً للرغبة الحسنة كي يكون مثلاً جيداً لرعيته". راجع: د. أبو دوريا، المصدر السابق، ص ص 70 -71.

وهنالك شكلين من الملكية **أولهما** ؛ الملكية المطلقة، **وثانيهما** ؛ الملكية المقيدة أو الدستورية. فالأولى تتضمن نفوذ الملك أي شخصنتة كسلطة، في حين في الثانية تتضمن شخصه أو اسمه فقط.

**2- الحكومة الجمهورية:**

وهي الحكومة التي يُعين فيها رئيس الدولة بالانتخاب، إذ يتمتع بمركزه لمدة محـــددة تتكون من أربع سنوات كما في الرئاسة الأمريكية، أو سبع سنوات كما في فرنسا ومن خلال اختيار البرلمان الفرنسي للرئيس المرشح بعد التصويت عليه.

إن رئـــيس الجمهورية يستمد حقه في رئاسة الدولة من ثقة البرلمان الشعبي الـــذي عيـــنه كرئيس، وإن تنوعت أساليب انتخابه في النظم الحديثة، وذلك بتنوع الطرق التي نصت عليها الدساتير في مختلف دول العالم.

ولذلك يمكن تحديد أساليب انتخاب رئيس الجمهورية وفق ما يلي:

أ- بواسطة البرلمان، كما في المجلس النيابي الذي يمثل الشعب. وبشكٍ غير مباشـــر، وهـــو الحال عليه في البرلمان الفرنسي الذي وحده من يرشح الـــرئيس كـــل سبع سنوات، أو يعيد انتخابه، وكذلك الحال في لبنان، إذ يختص فيها مجلس النواب اللبناني في انتخاب رئيس الجمهورية وبأغلبية الأصوات.

ب- بواســـطة الـــشعب[1] ويـــتم اختيار رئيس الجمهورية مباشرة من خلال الـــشعب دون أية واسطة، وقد يكون غير مباشر وعلى درجتين، إذ يقوم الناخـــبون بانتخاب مندوبين عنهم لتقع عليهم مسؤولية انتخاب الرئيس، كمـــا في اختيار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتم انتخاب الشعب له بدرجتين، أن ينتخب الشعب في كل ولاية من الولايات الأمريكية البالغ

---

[1] أنظر: محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور ن مصدر سابق، ص336

كذلك أرجع إلى:

D. V. Verney , The Analysis of Political Systems , London , 1959.

عــددها 51 ولاية (بضمنها ولاية كولومبيا التي تقع داخل نيويورك)عدداً من المندوبين يمثلون أعضاء في مجلس النواب والشيوخ (الكونغرس)، ثم يتم بعدها انتخاب الرئيس المرشح عن حزبه (الجمهوري أو الديمقراطي وطــبقاً للــوائح الانتخابــية للبــرلمان والخــاص بكــل ولاية) كرئيس للجمهورية.

جـــ- بواسطة البرلمان والشعب: فقد تعرض هذا الأسلوب إلى الانتقاد، كونه يجعل من رئيس الدولة خاضعاً للبرلمان الذي انتخبه ن مما يُضعف من سلطة رئيس الدولة واستقلاله حيال المجلس.

كمــا أن اختــيار رئيس الدولة من قبل الجماهير مباشرة، سيجعل هو الآخر الرئيس مستقلا وبعيدا عن السلطة التشريعية، ومن ثم البرلمان، لأنه قد حصل على ثقة الشعب دون الحاجة إلى البرلمان. وهذا الأسلوب سيفصل بين الرئيس والسلطة التشريعية، بعد أن يكون الرئيس قد استند في سلطته على ثقة الجماهير مباشرة.

وبــسبب تعرض الأسلوبين إلى انتقادات في طريقة انتخاب الرئيس، أخذت بعــض الدساتير الحديثة بحلٍ وسط، وهو أن البرلمان لم يعد يختص وحده بانتخاب الــرئيس، ولــم يجعــل هــذا الانــتخاب يتم بواسطة الشعب وحده، بل الجمع بين الأســلوبين وضمن حلول وسط، حين يُجعل من انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة البرلمان والشعب معاً، ومفاد ذلك أن يُرشح رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، ثم يُعرض هذا الترشيح على الشعب لغرض الاستفتاء عليه [1].

وخلاصــة ذلــك أن الــنظام الجمهوري خلاف النظام الملكي، لاسيما وأنه يتطابق مع النظم الديمقراطية التي يسود فيها حكم الأغلبية ومبــدأ السيادة الشعبية.

إن رئــيس الجمهورية، حين يتولى منصبه، فإن ذلك يستند على افتراض أن هــناك انتخاب قائم على ثقة جماهيرية وإرادة شعبية سواء كان ذلك انتخابا مباشرا

---

[1] للمزيد حول موضوع انتخاب الرئيس راجع: د. أبو دوريا، مصدر سابق، ص ص79-87.

مـــن قبل الشعب أم غير مباشر عن طريق البرلمان أو من خلالهما وضمن أسلوب الدمج بين البرلمان والشعب، على اعتبار أن الشعب هو دالة للبرلمان في المحصلة.

كما أن هذا النظام يجيز لكل فرد من أفراد المجتمع ممن يتصف بسمات حق الترشـــيح للرئاسة وكحق من حقوقه للتقدم لهذا المنصب، إذا ما توافرت فيه شروط الترشـــيح. فلطالما آلية النظام الجمهوري تكفل المساواة في حق التقدم إلى منصب رئاســـة الدولـــة، فلأنـــه نظام يتماشى والنظام الديمقراطي القائم على احترام مبدأ المساواة [1].

وهكذا يبدو لنا وبوضوح أن طبيعة الترشيح والانتخاب في النظام الجمهوري تنطلق وكما تفترض آلية هذا النظام من الأسس الديمقراطية وفي إطار تطور الدولة العـــصرية بعد تجاوز القيود التاريخية والقانونية والأخلاقية والتي كانت تقف وراء ســـلامة القوانين العرفية وطريقة نفوذها إلى الدساتير الحديثة. فاليوم باتت مثل هذه القوانـــين مجـــرد تـــراث ومـــن آثـــار الماضي، فلا بد لها أن تركن إلى الإرادة الجماهيرية.

**3- الحكومة الاستبدادية والحكومة القانونية**

**أ- الحكومة الاستبدادية:**

لا يخـــضع هـــذا الشكل من الحكومات للقوانين الوضعية، بل تستمد سلطتها العلـــيا مـــن شخصية الرئيس الحاكم وتصرفاته وإرادته في تقرير مصير المجتمع، ومن دون إتباع أية قواعد قانونية.

فليس لهذا الشكل من الحكومات أية أهداف تجاه المجتمع، فيما يتعلق بالحقوق والحريات المكتسبة وفي ظل عدم التزام رئيس الدولة لحكم القانون، وأن كلمته هي وحدها القانون ويجب أن يُطاع فيما يقرره.

---

[1] أنظر: د. محمود عمران وآخرون، مصدر سابق، ص ص 340-341.

**ب- الحكومة القانونية (الدستورية)**

تخـــضع هـــذه الحكـــومة لـــسيادة القانون وأشكاله، فضلا عن أن أعضاء الحكـــومة بمـــن فـــيهم الرئيس يسري عليهم أحكام هذا الدستور القانوني كما لباقي الطبقة المحكومة.

إن الحكـــومة الدستورية ملزمة بقواعد القانون والتشريع في إدارة الدولة، إذ أن هذه الحكومة تستمد قوتها من سيادة القانون الوضعي وتلتزم بمضامين الدستور لضمان حقوق وحريات الأفراد وكما نص عليه.

**4- الحكومة المطلقة والحكومة المقيدة**

**أ- الحكومة المطلقة:**

تُعـــد شكل من أشكال الحكومات القديمة، التي مرت في عصور كانت بأمس الحاجـــة إلـــى هذا النوع من الترتيب السياسي المطلق لتحقيق الأمن والحفاظ على سيادة الدولة من الأعداء في الداخل والخارج وعدم إتاحة الفرصة للعبث بشؤونها.

وقد يكون هذا الشكل من الحكومات قد ظهر مميزاً في مرحلة ما بعد انهيار الإقطـــاع، وذلـــك لتعزيـــز دور الدولة القومية في تحقيق الأمن والاستقرار في ظ التوترات السياسية والحروب الأهلية، وكما عبر عنها " ميكافيلي " في طروحاته في كـــتاب " الأمير" و"المطارحات"، إذ بعث حينها رسالة إلى الأمير "لورنزو دي مد تـــشي" وهو يحثه على عدم التواني في سلطته المطلقة، وإن كان أسلوبه قد تجاوز الأخـــلاق والقيم أو تضمنت سياسته حالة من الخداع والغدر، فهي مبررات لتحقيق الأمن والاستقرار.

إن مـــا أراده ميكافيلـــي مـــن خلال الملكية المطلقة، هو تحقيق الغايات عبر وسائل لا تليق ببعض طبقات المجتمع، كونها لا تميز بين المسيء والمصلح، وهو ما يجعل هذا المنطق غير مقبول ويمكن أن يُعمم في مجتمعٍ حديثٍ ودولة عصرية يكون العامل المشترك فيها هو إرادة جماهيرية ورغبة طموحة نحو تحقيق الحريات ومتطلبات الدولة في التقدم والرخاء.

فقــد تكون الحكومة المطلقة ضمن المفاهيم الحديثة للنظم الديمقراطية الغربية حكــومة اســتبدادية في ظل تركز السلطة والقانون بيد شخص واحد، في حين أن الحكــومة المطلقة تكون قانونية عندما يستمد حاكمها (الملك أو الرئيس) سلطته من الدستور ويخضع له في إدارة الدولة.

وعمــوماً يُعد هذا الشكل من الحكومات تقليدياً ولا يتطابق مع البناء الحديث لدولة القانون، لاسيما في ظل سيادة الشعبِ والبرلمان.

**ب- الحكومة المقيدة:**

تتوزع السلطة في هذا الشكل من الحكومات بين هيئات مختلفة، إذ يسود مبدأ فــصل السلطات، أي أن السلطة تتوزع ودون أن تتركز على هيئة حكومية واحدة. ومــن أمــثلة هذه الحكومات، الملكية الدستورية، حيث تتوزع السلطة فيها ما بين العــرف الــو راثي لاعتباره يمثل التاج الأعلى لميراث الدولة وبين رئيس السلطة التنفــيذية (الــوزراء)، والبــرلمان كسلطة تشريعية في الدولة، كما هو الحال في المملكة المتحدة.

**5- الحكومة الفردية وحكومة الأقلية**

**أ- الحكومة الفردية:**

ويــسود فــيها حكم الفرد من حيث تركز السلطة أو القانون، وقد لا يخضع الحــاكم لسلطة القانون مهما اختلفت ألقابه الرسمية، كما أن الحاكم لا يستمد سلطته مــن الشعب أو ما يُمثل الشعب (البرلمان)، بل من قردته الذاتية بعد توظيف كل ما هو متاح من موارد بشرية ومادية في تعزيز نفوذه وسطرته على السلطة.

ويتجــسد حكــم الفــرد في شخصية الملكية المطلقة، حين تتركز السلطة في شخص الملك سواء كانت سلطته استبدادية عندما لا تخضع لحكم القانون، أم مطلقة دستورية عندما يخضع لحكم وقواعد القانون وأحكامه.

ومـــا يـــؤخذ على الحكومة الفردية، أنها قد تسلك سلوك دكتاتوري من حيث تركـــز الـــسلطة الاستبدادية في شخص الحاكم متجاوزاً القوانين ومستنداً على قوته الذاتية ومواهبه وكفايته في توظيف قدرات الدولة والمجتمع.

***ماذا نقصد بالدكتاتورية ؟؟**

حـــين تكون الفلسفة السياسية، تتضمن مفاهيم لسلوكيات الحكومة الديمقراطية وقوانيـــنها الوضـــعية وفي أطر أخلاقية، كحكومة للأغلبية من الشعب، وكون أن الـــشعب هو مصدر السلطة وإرادتها، فإن الدكتاتورية هي الصورة المتناقضة تماماً لها، إذ أن الحاكم الدكتاتوري هو القابض على زمام السلطة، ولا يستمد سلطته من الشعب ولا من إرادته، بل يستمدها من ذاته ومواهبه وكفايته الشخصية والخاصة.

فالحكـــومة الدكتاتورية هي حكومة شخصنة وبحث عن الذات الشخصية في الـــسلطة، مـــن خلال الشخص الحاكم الذي يتصف بالفردية والاستبدادية سواء كان الحاكم ملكاً أم رئيساً للجمهورية.

ومـــن ذلك يتبين لنا أن الحكومات الدكتاتورية وبخاصة في الدولة العصرية، تحـــاول دومـــاً إضـــفاء صـــفتها وطغـــيانها الذاتي من خلال إذكاء سمات السلطة الديمقـــراطية علـــى نظـــام الحكم شكلاً، بالرغم من أن صفة الدكتاتور تبقى حالة جوهرية على أنها تمثل الشعب وإرادته وطموحاته في قيادة الدولة.

كما وتلجأ الحكومة الدكتاتورية إلى إضفاء مظاهر الحكم الديمقراطي لتغطية ما يدور في كواليس السلطة السياسية من إهدارٍ للحقوقِ والواجباتِ والحرياتِ عبر بناء نظام انتخابي وهمي أو شكلي، أو مجالس برلمانية ظاهرية لا ترتقي إلى أدنى مستوى من الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن ذلك تلجأ الحكومة إلى نظام الاستفتاء الـــشعبي لعرض رأي الجماهير، رغم أن مثل هذه المظاهر لا يمنع من أن تتخفى وراءها العديد من الوسائلِ وأدوات القوة والقمعِ لتسييرها بالاتجاه الذي أُريد لها.

إن سمة الحكومات الدكتاتورية، ظلت تشكل اليوم السمة الغالبة في سلوكيات معظـــم الـــنظم السياسية للدول المعاصرة، لاسيما حين تتركز عناصرها وأجواءها

الـسلطوية فـي العديـد من الدول النامية والمتخلفة، والتي لا تزال تدور في حلقة مفـرغة مـن النظم الفردية التقليدية يتمثل فيها الظلم والاستبداد كمظهر رئيس من مظاهر السلطة السياسية.

**ب- حكومة الأقلية:**

يختلف العديد من الأكاديميين السياسيين حول الأطر المرجعية والتي تتضمن الطـروحات الفلـسفية والتحولات في السلوك السياسي للحكومات الأقلية، فالبعض مـنهم يـرى أن حكومة الأقلية هي حكومة يتركز فيها السلطة في عدد من الأفرادِ الـذين يمـثلـون الطـبقة الأرستقراطية (الطبقة النخبة من القوم أو الأصلح من الأفراد )، في حين يرى البعض أنها حكومة اوتوقراطية (وراثية) كما هو الحال في أوتوقـراطيات دول الخلـيج العـربية، ويذهب البعض إلى وصف هذا الشكل من الحكومات ليكسبه صفة حكومة كنهوتية كما هو الحال في دولة الفاتيكان... الخ.

وتُعـد حكـومة الأقلية مظهر تقليدي يتوسط الحكومة الفردية (حيث يسودها الحكـم فـي ظل الشخص الحاكم وتتركز السلطة في يده) وبين حكومة الأغلبية أو الحكومة الديمقراطية التي تتركز فيها السلطة بيد الشعب.

لقـد ظهر هذا النمط من الحكومات منذ مرحلة بناء الدولة القومية في أوربا أبـان انهـيار عهـود الإقطاع كمرحلة تاريخية، وحينها كانت قد أخذت الأوضاع الـسياسية والاجتماعـية تـتدهور، فـبات البحثُ عن الأمن والاستقرار من أماني المجـتمع الأساسـية حينذاك والتي تضاهي البحث عن لقمة العيش. فكان للعوائل الأرسـتقراطية سـواء في روما أو في بريطانيا [1] ذات النسب الاجتماعي والثقل الاقتـصادي دورهـا الكبيـر ومنذ مرحلة الإقطاع في مواجهة الأوضاع المتردية وساهمت في المبادرة على جذب المجتمع نحو الإصلاح بعد أن قادت مسيرة تحقيق

---

[1] إن أكثر إستقراطيتين ناجحتين في التاريخ هما أهل روما خلال القرن الرابع حتى القرن الثاني قبل الميلاد، والبريطانيين في القرن الثامن عشر. أنظر أبو دوريا، مصدر سابق، ص 76.

الأمـــن والـــدفاع عن الدولة وحققت لها نفوذ واسع، فحظيت بوافر الفرص في أن تكون خير من يمثل السلطة في ذلك الوقت بعد أن كسبت تأييد معظم المجتمعات في أوربا. ولعل ما طرحه ميكافيلي في كتاب الأمير أو المطارحات كان قد أوضح في هذا الجانب وأسلم به رغم معارضته الشديدة لجوهر السلطة الأرستقراطية المطلقة والتـــي تمـــثلت آنذاك في شخص " لورنزو دي مد تشي" وهو من سلالة مد تشي الشهيرة بإستقراطيتها (كنموذج حكم في فلورنسا).

لقـــد تطور هذا النمط الأرستقراطي في العديد من الدول المعاصرة، ليكسب صـــفة اوتوقـــراطية (وراثية) في إدارة السلطة السياسية وموارد المجتمع، كما هو الآن فـــي بعض دول الشرق العربي والآسيوي. كما تطور هذا النمط ليشكل دولة الأغلبـــية (الحكـــومات الديمقراطية) في معظم دول الغرب الأوربي، ولتبدو حالة الانـــتقال من الحكم الفردي الإرستقرطي مباشرة نحو حكم الأغلبية، كما هو الحال في المملكة المتحدة وفرنسا ومنذ مطلع القرن التاسع عشر [1].

وفـــي بريطانيا شارك الملك في السلطة البرلمانية مطلع القرن الثامن عشر، حـــين كون البرلمان حينذاك مزيجا أرستقراطيا، سواء بالنسبة لمجلس اللوردات أو بالنـــسبة لمجلـــس العموم، فقد بات مجلس اللوردات يمثل أرستقراطية عضوية في البرلمان الإنكليزي * إضافة إلى رجال الدين، في حين أن مجلس العموم ظل حتى

---

[1] للمـــزيد حول التحول من الأرستقراطية إلى الديمقراطية، لاسيما في نموذج بريطانيا وفرنسا، أنظر: Political Handbook of the World , 1950 , p 82.

كذلك: The Constitutional History of England , 1920,p484.

* يتـــضمن مجلـــس اللـــوردات خمسة أنواع من الأمراء وهم أمراء بالوراثة، أمراء ممثلون عن أسكلتندا (منذ إتحاد إنكلترا معها عام 1707 بعدد 154 عضوا )،أمراء ممثلون عن ايرلندا (منذ إتحاد بريطانيا العظمى معها بقانون إتحاد عام 1801 بعدد 234 عضوا)، لوردات الاستئناف (من القضاة البارزين)، أمراء روحيون (اثنان يمثلون رؤساء الأساقفة و24 أسقفاً يمثلون كنيسة الأنكليكان و21 أسقفا ينتخبون بحسب نظام الأقدمية). انظر: أبو دوريا، ص13-114.

عـــام 1832 منتخـــباً علـــى أساس أرستقراطي، كون أن نصاب العضوية تشترط ناخبين تتوفر فيهما شروط النصاب المالي (من الأغنياء)[1].

وقـــد خطـــت إنكلتـــرا خطـــوة أخـــرى، حين سادت فيها أجواء من الحكم الديمقراطي، بأن أصبحت السلطة شعبية وأن سلطة الملك باتت سلطة أسمية (غير فعلـــية )، وفضلاً عن ذلك تقلص تمثيل مجلس اللوردات ذو التكوين الأرستقراطي ليكـــسب سمة مجلس يُعبر عن الذات البريطانية في لوردات العصر التقليدي كنمط محافظ ليس إلا. وهذا يوضح أن إنكلترا قد انتقلت فعلاً من حكومة أقلية إرستقرطية إلـــى ديمقراطية، بعد أن مارس مجلس العموم * دوره كممثل لسلطة الشعب سواء فـــي السلطة التنفيذية الحقيقية (الكابنيت البريطاني المصغر) أو التشريعية (سلطات الدستور القانوني وسلطات التاج الملكي ).

## الرابع: الدولة الديمقراطية ومبدأ فصل السلطات

يـــستخلص مما سبق ومن النماذج لإشكال الحكومات، أنها قد شكلت مراحل تاريخية لتطورها عبر مختلف النظم السياسية التي تعاقبت على السلطات في العديد مـــن دول العالم، على أن مظهر سلطة الشعب يبقى هو من أكثر مظاهر السلطات قـــبولاً، حـــين تتوافـــر علـــى عناصر زرع الثقة الجماهيرية في إطار الممارسة الديمقراطية بين شرائح المجتمع.

---

[1] للمزيد ارجع إلى: محمود عمران مصدر سبق ذكره، ص 354.

* تـــبحث ســـلطات مجلـــس العموم تحت خمسة أقسام هي ؛ السلطة التشريعية (غير محدود في المصادقة على القوانين الخاصة بالمملكة والمستعمرات (ما عدا الدومنيونات )، السلطة لتنفيذية (لـــه الحق في أن يقيل السلطة التنفيذية الحقيقية أو مجلس الوزراء )، السلطة المالية، التنفيس عـــن المظـــالم (المطالبة بإنصاف لمظالم المجتمع )،العمل المنتخب (وهو المكان الذي يتم فيه اختـــبار الـــرجال في أقوالهم، وإظهار نوعيات من العقل والأخلاق وتمييز الأصلح)راجع أبو دوريا، ص 119-120.

فالـــشعب يـــستطيع أن يمارس هذه السلطة بنفسه وبطريق مباشر، من خلال أبنائه الوطنيين المخلصين وفق أسلوب الديمقراطية المباشرة

كما أن للشعب حق المشاركة في السلطة عن طريق النظام البرلماني أي نيابة عـــنه وهو ما يسمى بالديمقراطية النيابية. كما أن حكم الشعب لنفسه قد تواجد في صـــورة أخرى تتوسط المظهر المباشر والنيابي مع احتفاظ كل فرد بحق الاشتراك فـــي مهـــام الـــسلطة ومسؤوليتها وبأشكال عدة، وهذا ما يُعرف بالديمقراطية شبه المباشرة.

فالديمقـــراطية هـــو مـــبدأ سيادة الشعب في صور مختلفة، سواء في شكلها المباشر أو النيابي أو بصورته شبه المباشرة.

أمـــا عن مبدأ فصل السلطات، وهو ما يميز به الحكومات الديمقراطية عبر ثلاثة وظائف أساسية، وهي التشريع والتنفيذ والقضاء. إذ توزع هذه الوظائف على هيـــئات مخـــتلفة للقـــيام بالمـــسؤولية التامة في إدارة الدولة وفي إطار مؤسساتي متخـــصص ضمن طريقة المباشرة في تنفيذ الصلاحيات المخولة دستورياً، على أن يتضمن هذا التوزيع حقوق الأفراد وواجبا تهم وحرياتهم، وبما يكفل سير الحياة بكل جوانبها وفيما يخدم مصالح الدولة والمجتمع.

إن الهـــدف الرئيس من فصل السلطات، هو عدم تركز مهام السلطة في هيئة واحدة، بل توزيعها إلى هيئات متعددة لتحقيق فوائد ومزايا منها:-

1- احتـــرام القوانـــين وتطبـــيقها بـــشكلٍ انسيابي ودون المساس في أركان الدستور الذي تقوم عليه الدولة.

2- حماية الحقوق والحريات ومنع حالة الاستبداد والظلم والتعسف. وفي ذلك يقول "مونتسكيو" ((لقد أثبتت التجارب الأبدية أن كل إنسان يتمتع بسلطة قد يسيء استعمالها، إذ يتمادى في هذا الاستعمال حتى يجد حدوداً تلزمه الوقوف، فالفضيلة نفسها في حاجة إلى حدود، ولغرض الوصول إلى عدم إســـاءة استعمال السلطة، لا بد أن يكون النظام قائماً على أساس السلطة

التي تحد من تمادي السلطة )) [1]. ويرى مونتسكيو في ذلك أن كل هيئة تناط بمسؤولية الحكم، ستكون أمام مراقبة الهيئات الأخرى لها، وهو ما يؤدي إلى إيقافها في حالة تماديها في الإساءة للسلطة، وعندها ستلزم كل هيئة عند حدود سلطتها القانونية.

3- تسيير وظائف وأنشطة الدولة بإتقان، وبحسب التخصصات التي تتوافر عليها كل هيئة في الهيئات الدستورية.

كما أن إمكانية قيام حكومة جمعية نيابية تجمع فيها السلطات على أن تتبع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية إلى البرلمان الذي من خلاله يتم حق التصويت على كل قرار يتخذ من قبل السلطة التنفيذية وقبل تشريعه كقانون.

وهكذا.. تختلف صورة السلطات في ممارسة مهامها ما بين استقلال الهيئات كما هو في النظام الرئاسي، إذ يقوم على مبدأ فصل السلطات لتحقيق التعاون والرقابة فيما بينها أو أن تكون مندمجة أو مجتمعة كمظهر من مظاهر حصر السلطة على البرلمان، أي أن تخضع جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى البرلمان ليقوم بمهمة المراقبة والتصويت قبل المصادقة عليها.

وفي عصرنا هذا رغم تعدد أشكال الحكومات، إلا أنها لم تظهر كما هي في مضمون الطروحات والتنظيرات السياسية، بل أخذت تتلون بمفاهيم عدة وتتطفل على أساليبها التي باتت تتخذ من الديمقراطية غطاء لتحقيق غاياتها في إدارة السلطات وإدارة موارد المجتمع، وهو ما يعني أن هناك ازدواج في طبيعة تبني المفاهيم الحكومية وأشكالها، حتى باتت الدكتاتورية مفهوم ديمقراطي لدى العديد من النظم السياسية وبمعايير عدة قد أساءت الفهم للمفاهيم السامية، بل خلطت الأوراق

---

[1] أنظر:

Ferguson and M.C.Henry , The American Federal Government ,5th edition, , 1959. New York,

السياسية حول تحديد من هو دكتاتوري ومن هو ديمقراطي، وعلى وجه التحديد تلك الأنظمة الشمولية التي تجاوزت الاعتبارات الأخلاقية لدور السلطة وأهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيال المجتمع.

**((انتهى بعون الله تعالى ))**

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# المصادر والمراجع


1- د. طعيمة الجرف،نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسي، ط1، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964

2- د. فتحي الشنيطي، نماذج من الفلسفة السياسية، ط1، القاهرة، 1968

3- د. إبـــراهيم كـــية، تاريخ الاقتصاد والفكر الإقتصادي، ط1، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1970.

4- د. عـــبد القـــادر الجبوري، التاريخ الإقتصادي، ط1، جامعة الموصل، مطابع مؤسسة الكاتب للطباعة والنشر، 1980.

5-بـــرانت، الإقتـــصاد الـــسياسي فـــي العصر الوسيط، باريس، مترجم إلى اللغة الإنكليزية،1895.

6- ثومـــبس، الـــتاريخ الإقتـــصادي والاجتماعي للعصور الوسطى، الجزء الأول والثاني، لندن، 1928-1931.

7- مقدمـــة فـــي تاريخ أبن خلدون، الفصل الخامس والعشرين من المجلد الأول، بيروت، عن مطبوعات دار الكتاب،1956.

8- د. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، القاهرة، 1963.

9- د. ســـعيد باســـيل، منهج البحث عن المعرفة عند الغزالي، بيروت، ط1، دار الكاتب، بلا تاريخ.

10- د. عـــبد الرضا الطعان، ود. صادق الأسود، مدخل إلى: علم السياسة، ط1، بغداد، مطابع جامعة الموصل، 1986.

11- جـــود، النظـــرية الـــسياسية الحديثة، ترجمة صدقي أبو طالب، مراجعة علي أدهـــم، المؤســـسة المصرية العامة للترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، فبراير 1962.


تصوير أحمد ياسين

12- موسوعة الهلال، مطبعة دار الهلال المصرية، القاهرة، يوليو 1968 .
13- د. أبـــو دوريـــا، المـــدخل إلى العلوم السياسية: النظريات الأساسية في نشأة الدولة، ترجمة نوري محمد حسين، جامعة أوستن / الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، مطبعة الديواني، بغداد، 1986.
14- د. محمد طه بدوي، إمهات الأفكار السياسية الحديثة، ط1، القاهرة، 1958
15- د. أحمد فخري، مصر الفرعونية، ط1، القاهرة، 1957
16- د. عـــبد الحميد متولي، أصل نشأة الدولة، مجلة القانون والإقتصاد، القاهرة، السنة 68، 1948.
17- نـــيقولا ميكافيلي، المطارحات، تعريب خيري حماد، ط1، بيروت، المكتب التجاري للنشر، 1963.
18- ميكافيلـــي، الأميـــر، تعـــريب خيري حماد، ط2، بيروت، المكتب التجاري للطباعة والنشر، 1975.
19- أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيرة ود. محمود خلف، ط1 (دار الجيل، بيروت، 1997 ).
20- أندرو فنسنت، نظريات الدولة، ترجمة د. مالك أبو شهيرة ود. محمود خلف، ط1 (دار الجيل، بيروت، 1997 ).
21- أريـــك رول، تـــاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة الدكتور راشد البدراوي، القاهرة، 1968.
22- جوز يني بريتزوليني، التواريخ الفلورنسية (عن حياة المؤرخ نيقولا ميكافيلي فـــي فلورنـــسا) تـــرجمة طه فوزي، الإدارة العامة للثقافة (مؤسسة كل العرب للترجمة والنشر)، القاهرة، 1964.
23- د. عـــبد الرضـــا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث،دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992.

تصوير احمد ياسين

24- تـــوماس مـــور، يتوبيا، ترجمة وتقديم إنجيل بطرس سمعان، دار المعارف، القاهرة 1974.

25- محمـــد ســـعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1 (عمان – دار الشروق، سبتمبر 1999 ).

26- غـــرا مـــشي، الأميـــر الحديث، ترجمة زاهي الشامي _ قيس شرفات، دار الطليعة، بيروت، 1970.

27- د. محمـــود ســـعيد عمـــران وآخـــرون، النظم السياسية عبر العصور، ط1 (بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1999 ).

28- روبرت يوي وكار ل فر يدريك، دراسات في الدولة الاتحادية، ترجمة برهان الدجاني، ط1، بيوت، دار الشرقية للطباعة، 1964.

**المصادر الأجنبية:**

1-Heimann, History of Economic Doctrines, First Edition ,London,1959.

2- Ikonomicheskaya Istoriya , Izdateistvo, "Ikonomika" Moskva,1967.

3- F. I. N Rosenthal, Political thoughimedival Islam , " Cambridge at the university ,Press ,1966.

4- C.L.Way per, Political thought, "The teach yourself books", First Edition, London, 1954.

5- H.S.Maine, Acient law, World classics edition, London,1861.

6- E.Genka, Ahistory of policies ,Worlds classic edition, The first part , London,19oo.

7- Robert Derath , Jean- Jacques Rousseau et La science politique deson Temps.Presses Universitares de France Paris , 1950.

8- G. Engels, Ludwing Feuerbuch and The End of Classical German Philosophy , 1886.

9- Morise , An Essay out of Modern Socialist ,1952.

تصوير أحمد ياسين

10- G.D.H. Cole , Self Government Industry, 1952.

11- G. Burdeau: Traite de Science Politique- Les regimes Politique Paris ,1952.

12- Fr. J.Turner , The Frontier in American History , New York, 1920.

13- Bertrand de jouvenel , Du pouvoir, Histoire enetuvelle de sa Croissance, Geneve,1947.

14-Ernest Lavisse et Alfred Ram baud; Histoire Generale, tome3,Formatio des grands -1270-1492,Paris , 1894.

15- Les Pouvoirs , Annales de philosophie politigue 2 Vol ,Paris , 1956.

16- D. V. Verney , The Analysis of Political Systems , London , 1959.

17- Ferguson and M.C.Henry , The American Federal Government ,5th edition, , New York, 1959.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

# النظرية السياسية الحديثة